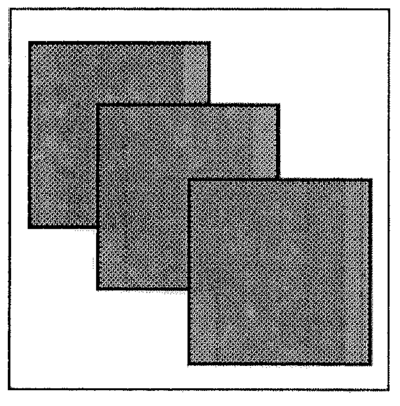
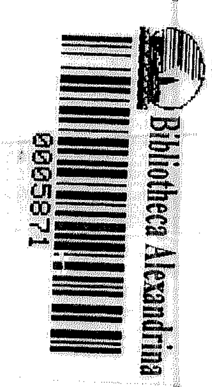
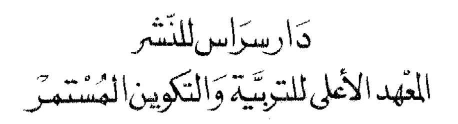
علي المحجوبي

جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين



سلسلة مراجع





دار سراس للنشر
المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر

علي المحجوبي

جذور الإستعمار الصهيوني بفلسطين

دار سراس للنشر
المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر

دار سراس للنشر
6، شارع عبد الرحمان عزام ــ تونس 1002
الهاتف : 282.033
والمعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر

ISBN : 9973 - 700 - 11 - 2
ISBN : 9973 - 700 - 10 - 4

الإهداء

إلى أطفال الحجارة الكبار النضالهم
في سبيل الحرّيّة والكرامة والأرض

صدر لنفس الكاتب :

ــ بالفرنسية :

- L'Etablissement du Protectorat Français en Tunisie. Publications de l'Université de Tunis. Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Tunis. Tunis, 1977.

- Les origines du Mouvement National en Tunisie 1904/1934. Publications de l'Université de Tunis. Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Tunis. Tunis, 1982.

En collaboration avec Hechmi Karoui :

- Quand le soleil s'est levé à l'Ouest - Tunisie 1881. Impérialisme et résistance. Cérès Productions. Tunis, 1983.

ــ بالعربية :

ــ انتصاب الحماية الفرنسية بتونس. دار سراس للنشر. تونس 1986.

ــ الحركة الوطنية التونسية بين الحربين. منشورات الجامعة التونسية. المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر. تونس 1986.

توطئة

سنتعرّض في هذا الكتاب الى جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين في فترة تمتدّ من 1897 تاريخ تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية الى انتصاب الكيان الصهيوني بفلسطين سنة 1948.

وهذه المرحلة من تاريخ فلسطين مرتبطة أشدّ الارتباط بالوضع في أوروبا حيث انبعثت الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر. فالعوامل الخارجية لعبت الدور الأساسي في تاريخ فلسطين المعاصر. ذلك أن الصهيونية ظاهرة أوروبية كانت وليدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة بأوروبا قبيل تأسيسها. ولمّا كانت الحركة الصهيونية تعمل منذ تأسيسها على استعمار فلسطين فقد كان لها شديد الأثر على الوضع بهذا البلد.

ولكلّ ذلك ستكون الصهيونية محور اهتمامنا وسنتعرّض الى جذورها ونشأتها وروّادها وأهدافها وتنظيماتها وطرق عملها وعلاقاتها مع القوى الامبريالية وخصوصا مع بريطانيا العظمى التي أصبحت في نهاية الحرب العالمية الأولى واثر انهزام الدولة العثمانية صاحبة الأمر في فلسطين. وتاريخ فلسطين المعاصر هو في نهاية الأمر صراع مستمرّ بين الصهيونية والاستعمار البريطاني من جهة والشعب الفلسطيني من جهة أخرى.

وسنعمل على دراسة هذه الحقبة من تاريخ فلسطين بكلّ موضوعية مع تجنّب التعصّب الذي يحجب علينا الحقيقة التاريخية ومع ابراز منطق الطرف الصهيوني لمعرفته معرفة جيّدة وادراك حججه التي كسب بها قسما كبيرا من الرأي العام في جميع أنحاء العالم، ومعرفة الحجج التي تقوم عليها الدعاية الصهيونية هي بمثابة الشرط الأساسي لمقاومتها. كما أنّ ابراز تقصير الطرف العربي ونقط ضعفه هو في نهاية الأمر تحديد للمسؤليات واستخلاص للعبر.

ثمّ إن المؤرخ لا يجوز له أن يتحرّج من الاصداع بالحقيقة ولو كانت قاسية على بلاده، وإلّا وقع في ضرب من ضروب الشوفينية وانقلب الى خطيب سياسي ناسيا مهمته الأساسية التي هي علمية قبل كلّ شيء.

ولعلّ أخطر اغراء للمؤرخ هو هذا المثل الانكليزي : «سواء أصابت أم أخطأت فبلادي هي بلادي». وهذا المثل قد أشاعته الطبقة الحاكمة بانكلترا لتبرير كل الجرائم التي ارتكبتها في مستعمراتها في عهد لا تغيب فيه الشمس على الامبراطورية البريطانية، وهو لعمري يتناقض مع أبسط قواعد الموضوعية.

واذا ما اعتبرنا مع الفيلسوف الفرنسي لويز التسّار (Louis Althusser) «أن دراسة الماضي تمكّننا من بلورة الحاضر لانارة المستقبل» فموضوعية المؤرخ أساس لوطنيته.

فالمؤرخ الموضوعي يعين على فهم وإدراك القضايا المطروحة أمام مجتمعه — والتي لها جذور تاريخية — وبالتالي على ايجاد الحلول الملائمة لها. أما المؤرخ الذي يبتعد عن الموضوعية بدعوى تجميل تاريخ بلاده لأسباب غالبا ما تكون سياسية فهو، علاوة على تحريف الحقائق التاريخية، يعمل على تعتيم الحاضر ولا يساعد اذن على توضيح القضايا المطروحة لايجاد الحلول المناسبة وبالتالي لا يعين على بناء المستقبل. وهو لذلك لا يفيد بلاده بل يضر بمصالحها. فالسعي اذن بقدر المستطاع لبلوغ الموضوعية التاريخية — التي تبقى رغم كل التحريات صعبة المنال — لا يتنافى مع حب الوطن بل انه أساس للوطنية الحقة.

ولعل أجمل تعريف مزج بين الموضوعية والوطنية قد ورد في هذه القولة للفيسلوف الفرنسي مونتسكيو (Montesquieu): «يجوز للمرء أن يموت من أجل وطنه بينما لا يجوز له الكذب لفائدته».

الفصل الأول

فلسطين في أواخر العهد العثماني

كانت فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين جزءا من الامبراطورية العثمانية وكانت تعرف بسوريا الجنوبية وهي تخضع اذن في هذا العهد مثلها مثل البلدان العربية في الشرق الأوسط الى النظام العثماني.

I ـــ الوضع بفلسطين في أواخر العهد العثماني :

1) الوضع الاداري :

كان التنظيم الاداري العثماني تنظيما محكما وكانت وحدته الأساسية الولاية التي تنقسم بدورها الى سناجق أو متصرّفيات. غير أن هنالك سناجق مستقلّة كسنجق جبل لبنان الذي سلخ عن ولاية بيروت منذ 1861 وسنجق القدس المنفصل عن ولاية دمشق منذ 1887. ويرأس الولاية الوالي الذي يمثّل الحكومة العثمانية ويخضع له المتصرّفون على رأس السناجق باستثناء سنجقي جبل لبنان والقدس حيث يتمتّع المتصرّف بصلاحيات الوالي نفسها ويتلقى أوامره مباشرة من استانبول.

أمّا فلسطين فلم تكن تمثل في هذا العهد ولاية في حدّ ذاتها ولم تكن لها وحدة ادارية بل كانت مجزأة الى ثلاثة سناجق : سنجق القدس، وسنجقا عكا ونابلس التابعان لولاية الشام ثم منذ 1883 الى ولاية بيروت بعد اعادة تنظيم ولاية الشام.

وكان سنجق القدس، الذي يشمل معظم أجزاء فلسطين وثلاثة أرباع سكّانها تابعا لوزارة الداخلية العثمانية مباشرة ولذلك سمي بالمستقل. وهذا الوضع يعود الى أهمية بيت المقدس الدينية والتاريخية والديبلوماسية والسياحية.

ماليتها ـــ وعجز المزارعين على أدائها أدت الى استيلاء الدولة على أراضيهم وعرضها في المزاد لاستيفاء الضرائب المترتبة عليهم. مما مكن أغنياء بيروت وتجارها من أمثال عائلات بطرس وسرسق والخوري من الحصول على أخصب أراضي فلسطين. كما وقع العديد من أراضي صغار الفلاحين بيد المرابين العرب بسبب عدم قدرة المزارع الفلسطيني على سداد ديونه وفوائدها الباهظة المتراكمة. وهذا ما يوضّح ضعف الرابط بين الأرض وأصحابها وبالتالي سهولة التخلّي عنها لكل من يؤمّن لهم الربح الوفير. ولا جرم أن تستغلّ الحركة الصهيونية هذا الوضع للحصول على المزيد من الأراضي وارساء سياستها الاستيطانية بفلسطين.

وكان كبار الملاّكين العرب متحالفين سياسيا مع الطبقة العثمانية الحاكمة بحكم مصالحهم المشتركة. لذلك سيطرت هذه العائلات ـــ التي تمثل طبقة الوجهاء ـــ على المناصب الحكومية والدينية الهامّة.

3) الامتيازات الأجنبية :

وكان الشعب الفلسطيني علاوة على استغلال العثمانيين وكبار الملاّكين العرب عرضة لاستغلال الأوروبيين. فقد كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة في نطاق نظام الامتيازات الأجنبية (Le régime des capitulations).

وهذا النظام يعود الى طبيعة الحكم العثماني الذي يعتمد الشريعة الاسلامية كقانون أساسي للدولة. وبما أن أحكام الشريعة الاسلامية لا تنطبق إلّا على المسلمين فقد انتظمت أمور الجاليات الأجنبية بموجب قوانين الامتيازات الأجنبية. ويعود أصل هذه الامتيازات الى زمن السلطان العثماني محمد الفاتح الذي ترك بعد استيلائه على القسطنطينية سنة 1453 للجاليات المسيحية والأجنبية أنظمتها القضائية الخاصة ومحاكمها وقوانينها وقضاتها. فكانت بهذه الصفة تتمتّع باستقلالها الذاتي المشفوع بحماية الدولة. وحافظ خلفاء محمد الفاتح على هذه السياسة وأيّدوها برسائل وجّهوها الى ملوك الغرب ومنحوا بموجبها أفراد جاليتهم وتجارها اعفاءات وضمانات. غير أن هذه الامتيازات التي منحها العثمانيون الى الجاليات الأوروبية وهم في أوج قوّتهم قد انقلبت الى تجاوزات عندما تغيّر ميزان القوى وضعفت الدولة العثمانية.

فكانت اذن الجاليات الأوروبية القاطنة بفلسطين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بما في ذلك اليهود الوافدين من أوروبا لا تخضع ـــ بمقتضى نظام الامتيازات الأجنبية ـــ للقانون العثماني بل للقوانين المعمول بها في بلدانها. وكان يدير شؤونها قناصل مكلّفون بحمايتها لدى السلطات العثمانية وبالدفاع عن مصالحها ودعمها. ولهذا الهدف

تستند القوى الأوروبية على المعاهدات التي أبرمتها مع الباب العالي والتي تمنح امتيازات ذات بال لجالياتها خصوصا على المستويين الاقتصادي والقضائي.

فعلى المستوى القضائي لم يكن الأوروبيون المقيمون بفلسطين يخضعون لسلطة المحاكم العثمانية بل الى محاكمهم القنصلية، فاذا ارتكب أجنبي جناية أو جنحة فانه يمثل أمام قنصل بلاده الذي يعود اليه الأمر في عقابه أو اخلاء سبيله. واذا ادّعي على أجنبي في قضية مدنية أو تجارية فان القنصل هو الذي ينظر أيضا في هذه الدعوى. وبالاضافة الى ذلك فان القنصل مكلّف بتنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم قنصلية أخرى أو محليّة في شأن أبناء بلده.

وبطبيعة الحال فان الحركة الصهيونية قد استغلّت نظام الامتيازات لتدعيم مصالحها ونفوذها بفلسطين خصوصا وأن اليهود الوافدين من أوروبا يحملون جنسيات بلدانهم الأصلية ويتمتعون بنفس الامتيازات التي يتمتع بها بقية الأوروبيين.

4) اليقظة الفلسطينية :

وتولّدت عن هذا الوضع السائد بفلسطين تناقضات بين الفلسطينيين والعثمانيين كان قد حجبها من قبل الدين الاسلامي الذي هو بمثابة القاسم المشترك بين الأتراك وجلّ العرب. غير أنها بدأت تبرز شيئا فشيئا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وهذه التناقضات متعدّدة الجوانب تشمل :

— تناقضات سياسية تعود الى الهيمنة العثمانية على الشعب الفلسطيني بواسطة عطرسة السلطة.

— تناقضات اقتصادية واجتماعية تعود الى استغلال الفئات الشعبية الفلسطينة عن طريق الجباية التي تزداد ثقلا كلّما تفاقمت ديون الدولة العثمانية وكذلك عن طريق الاستيلاء على أراضي المزارعين من طرف الأتراك والوجهاء العرب الموالين لهم.

— تناقضات لغوية حضارية تفاقمت في بداية القرن العشرين اثر صعود جمعية الاتحاد والترقي الى الحكم باستانبول سنة 1908 وتبنّيها النزعة الطورانية التي ترمي الى توحيد جميع أتراك العالم وصهر العناصر الأخرى في البوتقة التركية وبالتالي الى طمس معالم اللغة والحضارة والشخصية العربية.

والى جانب هذه التناقضات العربية التركية فان الوضع بفلسطين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد أفرز تناقضات أخرى :

— تناقضات مع الجاليات الأوروبية القاطنة بفلسطين تعود الى التجاوزات الناجمة عن نظام الامتيازات الأجنبية على حساب الفئات الفقيرة من الشعب الفلسطيني.

ـــ تناقضات مع الحركة الصهيونية التي عملت على استغلال جميع الظروف الملائمة ـــ طبيعة الملكية وضعف صلة الملاّكين المتغيبين بأرضهم، مصادرة السلطات العثمانية لأراضي المزارعين وعرضها في المزاد العلني لاستيفاء الضرائب المترتبة عليهم، نظام الامتيازات الأجنبية ـــ لتدعيم وجودها بفلسطين قصد تحقيق هدفها أي تأسيس وطن قومي لليهود في هذا البلد.

وكل هذا من شأنه أن يبعث الوعي في الشعب الفلسطيني وأن يزيد في يقظته الوطنية. غير أن هذه اليقظة الوطنية التي اندلعت في نطاق الحركة القومية العربية ضد الهيمنة العثمانية ازدادت حدّة مع بروز الاطماع الامبريالية والصهيونية في فلسطين.

II ـــ الأطماع الامبريالية في فلسطين في أواخر العهد العثماني :

يجب التذكير في بداية الأمر أن الأطماع الامبريالية في أواخر القرن التاسع عشر لا تخص فلسطين فحسب بل كذلك جلّ القارّتين الافريقية والآسيوية، اذ سلكت القوى الأوروبية آنذاك سياسة توسّعية شملت العديد من البلدان. فبالنسبة الى افريقيا مثلا يمتدّ الاستعمار الأوروبي على تسعة أعشار هذه القارّة سنة 1900 مقابل العشر سنة 1878.

وتعود هذه الظاهرة الامبريالية الى حاجة الدول الرأسمالية وخصوصا فرنسا وبريطانيا العظمى الى أسواق لمصنوعاتها المتراكمة ومجالات لاستثمار أموالها الفائضة. اذ كان اقتصاد هاتين الدولتين يتخبّط عندئذ في أزمة تتمثل أساسا في ضيق السوق الداخلية وغلق الأسواق الأوروبية.

1) الأزمة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية والبحث عن الحلول لها :

ولفهم هذه الأزمة الاقتصادية يجب التذكير بأن الاقتصاد الرأسمالي قد عرف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلتين أساسيتين :

ـــ مرحلة نموّ امتدت من سنة 1851 الى سنة 1873 وتميزت بارتفاع الأسعار والمداخيل (الأرباح والأجور). فهي اذن مرحلة ازدهار اقتصادي وسلم اجتماعية.

ـــ امرحلة ركود امتدت من سنة 1873 الى سنة 1896 وتميّزت بانخفاض في الأسعار والمداخيل. فهي اذن مرحلة كساد اقتصادي وبلبلة اجتماعية. وقد سجّلت بلدان مثل فرنسا وانكلترا في هذه الحقبة بالذات فوائض في بضائعها المصنوعة وفي رؤوس أموالها. فلم تعد هاتان الدولتان منذ السبعينات تقيمان الحضائر الصناعية الكبرى. كما عرفت حركة مد السكك الحديدية ومكننة الفلاحة فتورا كبيرا. ففقدت الصناعة الميكانيكية أهم حرفائها، وسجلت بذلك فائضا في مواد التجهيز مما اضطر أرباب هذه الصناعة الى

تقليص طلباتهم من الفولاذ. فسدت آفاق الترويج في صناعات الحديد والصّلب فاضطرت ــ هي بدورها ــ الى التخفيض من طلباتها في مادّتي الفحم الحجري والحديد الخام فكان لذلك ــ طبعا ــ بعيد الأثر في الصناعات الاستخراجية.

وأمام هذا الانكماش الذي أصاب السوق الداخلية توقّفت عملية النموّ في كل القطاعات الصناعية، وتقلّصت أنشطتها، ولم تعد قادرة على خلق مواطن شغل جديدة، بل التجأت الى طرد عدد كبير من عمّالها. وكان لانخفاض مكانة صناعات الحديد والصّلب تأثير مباشر على صناعات موادّ الاستهلاك فأجبرت هي أيضا على التخفيض من انتاجها، وطرد قسم من عمّالها مساهمة بذلك في تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ازدادت هذه الوضعية تعفنا بتقلّص الأسواق الخارجية اذ وضعت البلدان الأوروبية الأخرى حواجز جمركية لحماية صناعاتها الفتية من مزاحمة الصناعات الفرنسية والانكليزية.

وتولدت عن هذا الوضع الاقتصادي أزمة اجتماعية اذ صحب انخفاض الأجور انتشار البطالة في صفوف العمال وتعذر على الشبان العثور على شغل. فشكّلت هذه الجموع الغفيرة من العاطلين عاملا من عوامل الاضطراب والفوضى سواء في فرنسا أو في انكلترا. وبما أن وضعية هؤلاء البطالين كانت مقترنة بمسألة الأسواق فلم يكن هنالك من حلّ لمشاكل التشغيل دون أن يعود القطاع الصناعي الى نشاطه العادي وبالتالي دون تصدير البضائع المصنوعة التي تغمر السوق الداخلية الى أسواق أخرى مضمونة. وهذا هو العامل الذي دفع في الثمانينات القوى الأوروبية العظمى الى نهج سياسة توسع استعماري. وقد بيّن ذلك جول فيري (Jules Ferry) أحد صانعي هذه السياسة التوسعية عندما صرّح أمام مجلس النواب الفرنسي في شهر جويلية 1885 : «ان تأسيس مستعمرة هو بمثابة خلق سوق» وأضاف فيري نفسه بعد خمس سنوات في توطئة كتاب عنوانه «التونكان والوطن الأم» : «ان السلم الاجتماعية في العصر الصناعي للبشرية هي مسألة أسواق»، ولعله كان أكثر وضوحا حين أضاف في نفس التوطئة : «ان طاقة الاستهلاك في أوروبا بلغت أقصى حدّ وهذا ما يحتّم علينا خلق فئات جديدة من المستهلكين في مناطق أخرى من العالم حتى نجنّب المجتمع العصري الانهيار، وكي نتّقي في مطلع القرن العشرين هلاكا جماعيا من جرّاء كارثة لا يستطيع أحد تقدير عواقبها».

فالغاية من سياسة التوسّع الاستعماري هي اذن انقاذ المجتمعات الرأسمالية من الانهيار وذلك بتوفير أسواق جديد لبضائعها المصنوعة.

غير أن الاقتصاد الرأسمالي في الثمانينات لم يتميّز بتراكم البضائع المصنوعة فحسب بل كذلك بوفرة الأموال التي تكدّست في مرحلة الازدهار الاقتصادي أي فيما بين 1851 و 1873، وذلك بفضل الأرباح التي تحقّقت في الصناعة والتجارة وبفضل المؤسسات

البنكية الضخمة التي تم بعثها في تلك الفترة. وكان في هذه المرحلة المجال واسعا لاستثمار هذه الأموال بالبلدان الأوروبية التي هي في حاجة اليها للنهوض باقتصادها.

وفي مرحلة الكساد الاقتصادي (1873 ـ 1896) لم تعد مجالات استثمار رؤوس الأموال في أوروبا مثمرة اذ قلّت نسبة الأرباح. ففي السبعينات أي اثر انجاز الثورة الصناعية الأولى في كل من فرنسا وبريطانيا العظمى، كانت آفاق الاستثمار في هذين البلدين محدودة جدا. وقد وصف رئيس المصرف الليوني في مارس 1876 هذه الحالة بقوله : «لدينا أموال كثيرة غير مستثمرة... فالمال يثقل كاهلنا ونحن لا ندري ماذا نفعل به». وهذا ما دفع الأوروبيين الى التفكير بصفة جدّية في ايجاد مناطق أخرى لاستثمار أموالهم المكدّسة. فاذا كانت نسبة الربح لا تبلغ في أسواق أوروبا 6% فهي تتراوح بين 8 و15% في «البلدان المتخلفة» حيث تكون الأموال قليلة وبالتالي باهظة القيمة وحيث تتوفّر امكانيات الاستثمار. ففي هذه البلدان يستطيع الأوروبيون استثمار أموالهم في الميدان الفلاحي أو في ميدان التجهيز كمدّ السكك الحديدية وحفر المواني وغيرها من التجهيزات. كما أنهم يستطيعون توظيف أموالهم في البحث عن المواد الأولية واستغلالها. ونحن ندرك أهمية الاستثمار في هذه الميادين اذا ما أضفنا الى هذه المعطيات عنصرا آخر وهو رخص اليد العاملة.

ونظرا الى ما يتطلبه الاستثمار في «البلدان المتخلفة» من تجهيزات أساسية فان هذا العمل من شأنه أن ينشّط كل أنواع الصناعات الثقيلة كالمناجم وصناعة الصّلب والمنشآت الميكيانيكية، وصناعة وسائل النقل، ويمكنها من استرجاع مستوى انتاجها الطبيعي واستيعاب عدد كبير من العاطلين، فتتّسع بذلك السوق الداخلية وتنتعش الصناعات الخفيفة والفلاحة فتستوعب بعض العمال وتساهم بدورها في حلّ مشكل الشغل. وهكذا تجد الحكومات الأوروبية في تصدير رؤوس الأموال حلّا لأزمتها الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها وتعمل بذلك على انقاذ النظام الرأسمالي وترسيخه في بلدانها.

والى جانب هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية فان الاطماع الامبريالية في فلسطين تعود كذلك الى أهمية هذا البلد الاستراتيجية والدينية والى تدهور الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر.

2) الأهمية الاستراتيجية والدينية لفلسطين :

كان للموقع الجغرافي لفلسطين أهمية اقتصادية وعسكرية بالغة. فهذا البلد يقع في مفارق الطرق بين آسيا وافريقيا وأوروبا. وهو كذلك بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وعلى

مقربة من المحيط الهندي. كما تمثّل فلسطين الحلقة الوسطى التي تربط بين القسمين الافريقي والآسيوي للعالم العربي. وهي زيادة على ذلك بمثابة الجسر الذي يصل آسيا بافريقيا وأشهر الممرّات الحربية في التاريخ. ولا جرم اذن أن يزيد هذا الموقع الجغرافي لفلسطين في اهتمام القوى الأوروبية العظمى بهذا البلد.

ويعود اهتمام انكلترا بفلسطين الى احتلالها للهند في القرن السابع عشر. ثم ازداد هذا الاهتمام في أواخر القرن الثامن عشر اثر حملة نابوليون بونابرت على مصر وفلسطين نظرا الى ما انطوت عليه هذه الحملة من تهديد خطير لمصالحها في الهند. فتأمين الطريق التجاري للهند راد اذن في رغبة بريطانيا العظمى في السيطرة على فلسطين. وبلغت هذه الأطماع أوجها اثر شقّ قناة السويس وفتحها للملاحة سنة 1869 حيث أصبحت مراقبة فلسطين ضرورية لحماية هذه القناة التي تقع على طريق الهند.

رد على ذلك إن لفلسطين أهمية دينية بالغة. ففيها البقاع المقدسة للديانات السماوية الثلاثة : اليهودية والمسيحية والاسلام. وهي لذلك تثير اهتمام الشعوب المعتنقة لهذه الديانات والتي تغير على «البقاع المقدسة» وتسهر على حمايتها. ممّا جعل أطماع القوى الأوروبية في فلسطين لا تتناقض مع رغبات شعوبها.

3) تدهور الدولة العثمانية :

وكانت الظروف العالمية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين سانحة لتحقيق هذه الأطماع. اذ أن **تدهور وضع الدولة العثمانية** آنذاك دفع بالقوى الأوروبية (ألمانيا وانكلترا وفرنسا) الى العمل على ورثة تركة «الرجل المريض» وخصوصا مقاطعاته العربية. فاقتربت ألمانيا من الامبراطورية العثمانية لتجعل منها سوقا لصناعاتها ومجالا لاستثمار أموالها خصوصا وأن المستعمرات الألمانية كانت محدودة بالنسبة الى المستعمرات البريطانية والفرنسية. وتجسّم هذا التقارب الألماني العثماني في مدّ الخطّ الحديدي برلين بغداد. فأثار ذلك مخاوف بريطانيا العظمى اد كانت تخشى تركيز ألمانيا بالمشرق العربي أي على مقربة من قناة السويس ومن الهند نفسها. فدخلت اذن بمعية فرنسا في سباق مع ألمانيا للهيمنة على هذه المنطقة.

ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى تحالفت الدولة العثمانية مع المانيا لكونها على يقين أن انتصار الحلفاء مآله تقسيم فرنسا وانكلترا لها.

وفعلا فلم تنتظر الدول الحلفاء أي بريطانيا وفرنسا وروسيا نهاية الحرب حتى تنظر في مستقبل البلدان العربية الخاضعة للامبراطورية العثمانية. فقد اتفق في 26 ماي 1916 المندوبان الفرنسي والبريطاني بيكو وسايكس بينهما أولا ثم مع مندوب روسيا حول حصة كل من الدول الثلاث في الأراضي العثمانية بعد الحرب كما يلي :

ـــ حصة فرنسا : غربي سوريا وجنوب الأناضول ومنطقة الموصل في شمال العراق.
ـــ حصة بريطانيا : جنوب سوريا وشرقيها والعراق حتى شمالي كركوك وكذلك مينائي عكا وحيفا لتصل العراق بالبحر الأبيض المتوسّط.
ـــ حصة روسيا : استانبول مع ضفّتي البسفور وشرق الأناضول.
ـــ منطقة حكم دولي خاص : وهي فلسطين باستثناء ميناءي حيفا وعكّا الداخلتين ضمن المنطقة البريطانية.

وهذا الوضع الخاص بفلسطين يعود الى اهتمام كل القوى الأوروبية بهذا البلد وحرصها على النظر في شؤونه.

غير أن ميزان القوى قد تغيّر لفائدة بريطانيا اثر انتصارها على الدولة العثمانية واحتلالها للقدس في ديسمبر 1917. فأصبحت فلسطين تحت ادارة عسكرية بريطانية وأطلق عليها اسم «المنطقة الجنوبية المحتلة».

وفي شهر أفريل 1920 انعقد مؤتمر الحلفاء بمدينة سان ريمو الايطالية وأعاد تقسيم المقاعطات العربية العثمانية طبقا للظروف الجديدة التي نجمت عن الحرب العالمية الأولى، فأسند سوريا ولبنان لفرنسا والعراق وفلسطين لبريطانيا التي أعلنت اثر ذلك انهاء الحكم العسكري بفلسطين واستبداله بحكم مدني وذلك في نطاق نظام الانتداب.

وإلى جانب أطماع القوى الأوروبية العظمى كانت فلسطين عرضة منذ أواخر القرن التاسع عشر الى أطماع الحركة الصهيونية.

الفصل الثاني

الأطماع الصهيونية في فلسطين

I ـــ أصول الحركة الصهيونية

قبل التعرّض الى أصول الحركة الصهيونية يجب التعريف بالفكرة الصهيونية :

فالصهيونية تقترن بلفظ صهيون وهو جبل يقع شرقي القدس كان داود قد بنى عليه قصرا ومعبدا وحصنا. أما المفهوم السياسي للصهيونية فهو يتمثّل في ضرورة تكوين مجتمع يهودي محض يتمتّع بالحكم الذاتي في فلسطين.

وبالنسبة إلى الجذور التاريخية للحركة الصهيونية فهي تعود خصوصا الى الثورة الصناعية الأوروبية وما نجم عنها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من امبريالية ولا ساميّة.

1) الامبريالية :

لقد دفعت كما بيّنا آنفا الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها النظام الرأسمالي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر القوى الأوروبية العظمى كبريطانيا وفرنسا الى نوخي سياسة توسعية استعمارية شملت تدريجيا جلّ البلدان الافريقية والآسيوية.

ففي مثل هذه الظروف التي أصبح فيها استعمار البلدان «المتخلّفة» شيئا دارجا بأوروبا قامت الفكرة الصهيونية وعملت على تحقيق هدفها وهو الاستيلاء تدريجيا على فلسطين. وقد وجدت دعما من كبار الرأسماليين اليهود كرتشيلد وغيره ممّن هم في أمس الحاجة الى أسواق لصناعاتهم وخصوصا الى مجال لاستثمار أموالهم.

ويعود اختيار فلسطين دون غيرها الى اقتران اسم هذا البلد بالدين اليهودي اقترانا من شأنه أن يساعد على جذب اليهود للحركة الصهيونية وللهجرة الى فلسطين. فالحركة الصهيونية

تدخل اذن في نطاق الحركة الامبريالية التوسعية التي تفاقمت باوروبا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها حينذاك النظام الرأسمالي.

وتعود الحركة الصهيونية كذلك الى الحركات اللاسامية المعادية لليهود والتي تفاقمت مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

2) اللاسامية :

واللاسامية هي في حقيقة الأمر متعددة الجوانب. فهنالك :

أ ــ اللاسامية الدينية :

وهي تعود الى معاداة المسيحيين لليهود الذين هم في نظرهم قاتلو المسيح. ويقع استغلال هذه الظاهرة الدينية من طرف الطبقات الأوروبية الحاكمة كلما اقتضت الحاجة وخصوصا عند الأزمات الاقتصادية والاجتماعية حيث تبرز بوضوح المنافسة اليهودية.

ب ــ اللاسامية الاقتصادية :

وهي تعود الى الوظيفة الاقتصادية التي اضطلع بها اليهود عبر القرون بأوروبا أي التجارة وشؤون المال.

فقد سيطر اليهود طيلة قرون عديدة على القطاع التجاري بأوروبا خصوصا وأنهم كانوا في العديد من البلدان محرومين من ملكية الأرض ومن وظائف الدولة. فاختصوا بالتجارة حيث كانوا همزة الوصل بين الشرق والغرب. وقد امتدت هيمنتهم على هذا القطاع لمدة عشرة قرون أي الى القرن الثاني عشر الميلادي. ففي هذا القرن تطورت المدن بأوروبا الغربية وبرزت طبقة تجارية مسيحية أخذت تزاحم وتضطهد اليهود اذ بدوا حينذاك كألدّ منافسي هذه البورجوازية الجديدة. وقامت البورجوازية التجارية بحملة ضد اليهود مستعملة في ذلك الواعز الديني لتأليب الرأي العام ضدهم والضغط على الحكومات بأوروبا الغربية لتقوم بطردهم. وفعلا فقد وقع طردهم من انكلترا سنة 1290 ومن فرنسا سنة 1306 ومن اسبانيا بداية من سنة 1492. فالتجأ المطرودون الى أوروبا الشرقية وخصوصا الى روسيا وبولنيا حيث استمروا في لعب دور التاجر والمرابي الى أن برزت في القرن التاسع عشر الرأسمالية الصناعية في هذين البلدين. فظهرت طبقات بورجوازية مسيحية تناقضت مصالحها مع البورجوازية اليهودية وأصبحت حينئذ معادية لليهود تعمل على التخلص منهم وذلك بتأليب الرأي العام ضدهم مستغلة لهذا الغرض الشعور الديني الذي يطغى آنذاك على شعوب أوروبا الشرقية. وقد أدى كل ذلك الى انتشار اللاسامية التي بلغت أوجها سنة 1882 في روسيا القيصرية حيث سلك القيصر الاسكندر الثالث سياسة معادية لليهود دفعت بالكثير

منهم الى الهجرة خصوصا الى أوروبا الغربية. وتزامن ذلك مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها آنذاك الأنظمة الرأسمالية الأوروبية والتي تضرّرت منها كل الفئات الاجتماعية وخصوصا الطبقة الشغيلة والطبقات الوسطى لعجزها في مثل هذه الظروف على منافسة الشركات الرأسمالية الكبرى فتفقد مكانتها ويقع تكديح العديد من أفرادها. وهو ما يزيد في حدّة البطالة وبالتالي في تدهور وضع الشغالين. ففي مثل هذه الحالة لا تستطيع بلدان أوروبا الغربية استيعاب اليهود الوافدين من أوروبا الشرقية ممّا أثار حفيظة كل الفئات الاجتماعية ضدّهم ووفّر الظروف الملائمة لنموّ الحركات اللاسامية.

كما أدّى تخصص اليهود في شؤون المال الى معاداة الجماهير الأوروبية لهم. ذلك أن هذه الوظيفة الاقتصادية أدت من قديم الزمان الى ممارسة أعمال الرّبا واستغلال الفئات الفقيرة من مزارعين وحرفيين وغيرهم وبالتالي الى خلق تناقضات بين اليهود المرابين والطبقات الأوروبية الضعيفة. وساد الرأي القائل بأن اليهودي هو بطبيعته **مرابي** حتى أن الكاتب الانكليزي شكسبير قد ركّز مسرحيته المشهورة «تاجر البندقية» حول التاجر اليهودي المرابي «شلوك» وذلك في القرن السادس عشر أي قبل الثورة الصناعية. وفي القرن التاسع عشر كتب كارل ماركس في كتابه «المسألة اليهودية» : «المال هو إلّاه إسرائيل المطاع... المتاجرة بالمال هذا هو الإلهٰ الحقيقي لليهود». ويرى كارل ماركس أن الدور المالي لليهود هو العامل الاساسي للاسامية.

وقد أدت كل هذه العوامل الى تأليب الرأي العام بأوروبا الغربية ضد اليهود واحتدّ هذا الشعور اللّاسامي في أواخر القرن التاسع عشر عند تأزّم الوضع الاقتصادي والاجتماعي ونموّ الحركات السياسية المناوئة للرأسمالية.

فانتهزت الأنظمة الأوروبية تواجد اليهود ضمن هذه الحركات السياسبة الثورية لتتهمهم بالتحريض على البلبلة والتخريب وبذلك اتخذت اللّاسامية طابعا سياسيا.

ج ــ اللّاسامية السياسية :

وهي تعود الى بروز شخصيات يهودية في الحركات الاشتراكية والشيوعية الأوروبية أمثال كارل ماركس وفردنان لسّال وروزا لكسنبور وليون ترتسكي وغيرهم وكذلك الى نضال العديد من اليهود ضمن هذه التيارات السياسية. ذلك أن اليهود بأوروبا يمثّلون أقليات تطمح بطبيعة الحال الى تحقيق نظم سياسية توفّر لهم كل الضمانات وخصوصا المساواة مع بقية المواطنين وتحميهم من العنصرية. وهذا ما يجعلهم يتجاوبون بصفة عامة مع المبادىء والشعارات والأهداف التي تطرحها الأحزاب الثورية. وهذه الأحزاب التي تحتدّ عند الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تمثل خطرا على الأنظمة السياسية الرأسمالية وتهدد مصالح

الطبقات الحاكمة. ولضرب هذه الحركات الثورية عمدت جلّ الحكومات الأوروبية بصفة مباشرة أو غير مباشرة الى تأليب الرأي العام ضدّها وذلك بأبراز دور اليهود فيها مستغلّة لذلك نمو الشعور اللاّسامي في أواخر القرن التاسع عشر مع تأزّم الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وقد احتدّت اللاّسامية السياسية بروسيا القيصرية عندما قرّر القيصر الاسكندر الثالث الأخذ بالثأر لأبيه الأسكندر الثاني الذي وقع اغتياله سنة 1881 من طرف عناصر ثورية روسية من بينها مناضلون من اليهود. فقامت السلطات القيصرية اثر ذلك بحملة ضد اليهود تهدف في حقيقة الأمر من ورائها القضاء على الحركات الثورية.

كما برزت اللاّسامية السياسية في أواخر القرن التاسع عشر بفرنسا من خلال قضية درايفيس (Dreyfus). وهو ضابط فرنسي يهودي اتّهم باطلا بالتجسّس لحساب ألمانيا وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في ديسمبر 1894 ثم جرّد من رتبته العسكرية في شهر جانفي من السنة الموالية. ووقع ذلك اثر انتشار الشعور اللاّسامي للأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي بيّناها سالفا. فانقسم الرأي العام الفرنسي الى شقّين الأول مناهض لدرايفيس يقرّ ادانته والثاني مساند له يعتقد في براءته التي ثبتت فيما بعد.

ومهما يكن من أمر فقد كان لهذه القضية الأثر الكبير على الجاليات اليهودية الأوروبية. لأن فرنسا التي هي منبع مبادىء ثورة 1789 المنبنية على الحرية والمساواة والإخاء كانت توفر لليهود أكثر ضمانات من البلدان الأوروبية الأخرى. ومع انتشار اللاسامية بهذا البلد فقد العديد من اليهود الأمل في قيام مجتمعات عادلة بأوروبا تكون قادرة على استيعابهم على قدم المساواة مع بقية المواطنين. فكان ردّ الفعل أن نادت العناصر التقدمية اليهودية بمزيد النضال الى جانب القوى الثورية لتحقيق نظم تضمن لليهود المساواة وتكون قادرة على ادماجهم. غير أن عناصر يهودية أخرى استغلت قضية داريفيس لتدعو اليهود الى النضال من أجل بناء مجتمع يهودي مستقل. وكان أبرز هذه العناصر الصحافي المجري النمساوي اليهودي تيودور هرتزل* (Théodor Herzl) الذي واكب قضية درايفيس ونشر اثرها سنة 1896

* **تيودور هرتزل** (1860 — 1904) — ولد ببودابست بالمجر لأبوين يهوديين، زاول تعليمه بفيانا حيث درس القانون ثم أصبح، إلى جانب اهتمامه بالأدب، صحافيا. وواكب، بصفته مراسل باريس لأحدى الصحف النمساوية الهامة، قضية درايفيس. فتأثر من هذه الظاهرة اللاسامية التي برزت ببلاد طالما أبهرته مبادئها النابعة من ثورة 1789. وفقد حينئذ هرتزل كل أمل في امكانية ادماج اليهود في المجتمعات الأوروبية. فتبنى الفكرة الصهيونية ودعا في كتاب له صدر سنة 1896 تحت عنوان «الدولة اليهودية» الى ضرورة تكوين وطن يهودي محض يتمتع بالحكم الذاتي. ولتحقيق هذا الهدف عقد هرتزل في أواخر أوت 1897 بمدينة بازل بسويسرا المؤتمر الصهيوني الأول الذي انبثقت عنه المنظمة الصهيونية العالمية. وكان

كتابه المشهور «الدولة اليهودية» توخى فيه منطق اللاساميين القائل بأن يهود أوروبا عنصر أجنبي غير قابل للادماج. فهم اذن يكوّنون شعبا وأمة. والحل الوحيد للّاسامية يتمثل في مغادرتهم أوروبا وتأسيس بلاد خاص بهم وبالتالي دولة يهودية. ومن الأفضل أن تكون هذه البلاد فلسطين التي يهواها اليهود أكثر من غيرها. وفي سنة 1897 دعا هرتزل الى مؤتمر بمدينة بازل السويسرية لتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية قصد تحقيق هذا الهدف.

II نشوء الحركة الصهيونية

لقد حلّلنا آنفا أصول الحركة الصهيونية وتولدها عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة بأوروبا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والمتّسمة خصوصا بالتوسع الامبريالي وانتشار اللاساميّة.

ونتيجة لهذه الأوضاع فشلت الحركات اليهودية الاندماجية وفقد الكثير من اليهود — وخصوصا الطبقات الوسطى التي تضرّرت أكثر من غيرها — الأمل في قيام مجتمعات أوروبية قادرة على استيعابهم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأصبحوا يبحثون عن حل لأزمتهم خارج حدود هذه المجتمعات. وسرعان ما وجدوا الحلّ في الفكرة الصهيونية. وشجع ذلك الرأسماليون اليهود الغربيون الذين يرغبون في تحويل الهجرة من أوروبا الشرقية الى خارج القارة الأوروبية حتى لا تزيد منافسة اليهود للبورجوازية الصغيرة والطبقة الشغيلة بأوروبا الغربية في استفحال البطالة وبالتالي في احتداد اللاسامية في الأوساط الشعبية.

وقد اهتم منذ ستينات القرن التاسع عشر بعض المفكرين اليهود بالمسألة اليهودية واقترحوا حلولا للاسامية وردت في كتب دعوا فيها اليهود الى العمل من أجل الهجرة الى فلسطين واستعمارها. ومن بين هؤلاء المنظرين للحركة الصهيونية :

— موسس هس (Moses Hess) (1812 — 1875) : وهو ألماني يهودي اشتراكي، نشر سنة 1862 كتابا تحت عنوان «روما والقدس» نادى فيه باقامة دولة يهودية بفلسطين. وهو لا يرى تناقضا بين الصهيونية والاشتراكية.

— ليون بينسكر (Léon Pinsker) (1821 — 1891) وهو روسي يهودي، نشر سنة 1882 كتابا بعنوان «التحرير الذاتي» نادى فيه بقيام وطن قومي يهودي بفلسطين أو بأمريكا. ذلك

يعتقد أنه لا يمكن تأسيس الوطن اليهودي دون دعم من الدول العظمى. ولذلك قام بمساع لدى العديد من رجال الحكم بالمانيا والدولة العثمانية وايطاليا وروسيا وبريطانيا العظمى التي عرضت عليه مستعمرتها أوغندا لتحقيق غايته. إلّا أن المؤتمر الصهيوني السادس (1903) رفض بعنف هذا المشروع وذهب بعضهم الى اتهام هرتزل بالخيانة لتخليه عن فلسطين. وعند وفاته في 3 جويلية 1904 دفن هرتزل بمقبرة اليهود بفيانا ثم نقل جثمانه الى القدس سنة 1949 اثر تأسيس دولة اسرائيل وتحقيق المشروع الصهيوني.

أنه يعتقد أن اللاسامية هي في المجتمعات الأوروبية بمثابة مرض وراثي ومزمن مضى عليه 2000 سنة فلا أمل في الشفاء منه.

وتجدر الاشارة أن هذا الكتاب صدر اثر الاجراءات المعادية لليهود التي اتخذها القيصر الروسي الاسكندر الثالث بعد اغتيال والده سنة 1881.

1) السياسة اللاّسامية بروسيا القيصرية وتأسيس جمعية «عشاق صهيون»:

وقد عملت هذه السياسة اللاسامية على القضاء على الحركة الاندماجية اليهودية في روسيا وعلى خروج الحركة الصهيونية من العزلة على الجماهير اليهودية. وبذلك تأسست سنة 1882 جمعية صهيونية محلية تحمل اسم «عشاق صهيون». وطرحت هذه الجمعية مسألة استيطان اليهود بفلسطين. كما أدرجت احياء اللغة العبرية لتصبح لغة اليهود عوضا عن اليديشية أي لغة يهود أوروبا الوسطى التي هي أقرب الى الالمانية وان احتوت العديد من العبارات العبرية.

وقد استغلت جمعية «عشّاق صهيون» السياسة القيصرية اللاّسامية للعمل على تهجير اليهود من روسيا الى فلسطين بقصد الاستيطان. وحاولت من أجل ذلك اشتراء الاراضي الفلسطينية من الدولة العثمانية بدون جدوى رغم توسط بعض الشخصيات السياسية البريطانية، غير أنها توصلت سنة 1882 الى تشكيل طليعة الهجرة الصهيونية الأولى الى فلسطين. والجدير بالذكر أن المستعمرات الصهيونية الأولى قد شكلت المراكز الرئيسية للاستعمار الزراعي الصهيوني بفلسطين في المراحل اللاحقة.

غير أن الحركة الصهيونية لم تتطور إلّا عندما فقد شق من اليهود الأمل في المجتمعات الأوروبية الغربية المتحررة وذلك في أواخر القرن التاسع عشر اثر نشوب قضية درايفيس بفرنسا.

2) قضية درايفيس بفرنسا وتأسيس «المنظمة الصهيونية العالمية» :

بقيت الحركة الصهيونية تفتقر الى تنظيم شامل وخطة واضحة وجهاز فعّال الى أن التأم مؤتمر بازل بسويسرا تحت رئاسة تيودور هرتزل وهو مجري يهودي تأثر بموجة العداء لليهود التي عرفتها أوروبا الغربية في أواخر القرن التاسع عشر. وتبلور له ذلك من خلال قضية درايفيس التي واكبها بباريس كمراسل لصحيفة نمساوية. فاعتنق الفكرة الصهيونية وعمل كل ما في وسعه لتنفيذها.

أ ـــ تيودور هرتزل وكتابه «الدولة اليهودية» :

وقد عرض هرتزل نظرته للمسألة اليهودية في كتابه «الدولة اليهودية» الذي صدر سنة 1896. ويرى هرتزل في هذا الكتاب أن المسألة اليهودية ليست مسألة اجتماعية أو دينية بل هي «مسألة قومية لا يمكن حلها إلّا عن طريق تحويلها الى قضية سياسية عالمية تتم تسويتها على يد الدول الكبرى مجتمعةً» وذلك بمنح اليهود رقعة من الأرض يقيمون فيها دولة قومية. ولتحقيق هذا الهدف يقترح هرتزل في كتابه «الدولة اليهودية» تأسيس «جمعية يهودية» تسهر على تنظيم اليهود وتعبئتهم و«شركة يهودية» على غرار الشركات الاستعمارية الكبرى في المستعمرات الأوروبية بآسيا وافريقيا «تقوم بتوطين المستعمرين اليهود واستغلال موارد البلاد والسيطرة عليها».

وقد أثار هذا الكتاب الذي كان له صدى كبير في الأوساط اليهودية مناقشات حادة. فانقسم اليهود الى مؤيدين الى أفكار هرتزل ومعارضين لها. وقامت بهذه المعارضة المجموعات اليهودية التالية :

ـــ الاندماجيون في أوروبا وأمريكا الذين عارضوا مبدئيا الصهيونية لكونها مصدرا للتشكيك في ولائهم للبلدان التي يعيشون فيها.

ـــ التقدميون والاشتراكيون الذين اعتبروا فكرة الدولة اليهودية فكرة رجعية تنبني على أساس ديني عنصري علاوة على أنها تحول دون محاربة اليهود للاضطهاد والظلم في المجتمعات الأوروبية.

ـــ مجموعة من رجال الدين رأت أن أفكار هرتزل تتناقض مع تعاليم الديانة اليهودية.

ب ـــ مؤتمر بازل وتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية :

غير أن هرتزل استطاع ـــ رغم هذه المعارضة التي لاقاها خصوصا بأوروبا الغربية وأمريكا ـــ تجسيم أفكاره وذلك أثناء المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقده بمدينة بازل بسويسرا من 29 الى 31 أوت 1897 بحضور 204 مندوب يمثلون جمعيات صهيونية من بلدان مختلفة.

وقد وضع هذا المؤتمر برنامجا شاملا حدّد فيه أهداف الحركة الصهيونية. كما أنشأ المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ هذا البرنامج. وورد هدف الصهيونية في مقررات مؤتمر بازل كما يلي : «إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام». أما كيفية تحقيق هذا الهدف فقد حددها المؤتمر الصهيوني الأول على النحو التالي :

ـــ العمل على استعمار فلسطين بواسطة الزراعيين والحرفيين والعمال اليهود.

ـــ تنظيم الجاليات اليهودية عبر جمعيات صهيونية محلية تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية.

ـــ تغذية الوعي القومي لدى اليهود لتيسير هجرتهم الى فلسطين.

ـــ كسب ثقة الدول الكبرى حتى توافق على تنفيذ هدف الصهيونية.

ويعتقد هرتزل أنه وفرّ بهذه الصفة الشروط الملائمة لتأسيس الدولة اليهودية. وقد ورد ذلك في مذكراته التي كتبها في أعقاب مؤتمر بازل كما يلي : «لو أردت أن اختصر مؤتمر بازل في كلمة واحدة ـــ وهذا ما لن أفعله صراحة ـــ لقلت في بازل أسست الدولة الصهيونية. ولو أعلنت ذلك اليوم لقابلني العالم بالسخرية والتهكم. ولكن بعد خمس سنوات على وجه الاحتمال، وبعد خمسين سنة على وجه التأكيد سيرى هذه الدولة جميع الناس».

ولبلوغ هذا الهدف أعدت المنظمة الصهيونية، أدوات لاستعمار فلسطين .

3) الأدوات الصهيونية لاستعمار فلسطين :

وهذه الأدوات تخضع الى المنظمة الصهيونية العالمية التي كانت، علاوة على نشاطها الدبلوماسي ومساعيها لدى الدول العظمى، تشرف على الاستيطان اليهودي في فلسطين. ولتيسير عملها هذا أقرّ المؤتمر الصهيوني الثاني (1898) تشكيل «لجنة الاستعمار» وانشاء «المصرف الاستعماري اليهودي» ليكون الأداة المالية للمنظمة الصهيونية. وأنشأ المؤتمر الصهيوني الخامس (1901) «الصندوق القومي اليهودي» لشراء الأراضي وتدعيم الاستعمار الزراعي الصهيوني بفلسطين. كما فتحت المنظمة الصهيونية فروعا للشركة الانكليزية الفلسطينية ـــ التي أصبحت فيما بعد البنك الانكلو ـــ فلسطيني ـــ في العديد من المدن الفلسطينية، وأنشأت مؤسسات تعليمية اعتمدت العبرية كلغة حية أساسية.

أما استعمار الأراضي وتوطين اليهود بفلسطين فكان من مشمولات «مكتب فلسطين» ي أسسته المنظمة الصهيونية سنة 1908. وقام هذا المكتب اثر تأسيسه، بمساعدة صندوق القومي اليهودي» ببناء ضاحية يهودية لمدينة يافا العربية سميّت «تل أبيب». كما قام بتأسيس «شركة تطوير أراضي فلسطين» لاقتناء الأراضي العربية وانشاء مراكز لتدريب المهاجرين اليهود على الأعمال الزراعية والصناعية.

وكلّ هذا الجهاز يرمي الى تجذير اليهود بفلسطين وخلق الظروف الملائمة للاستيلاء على هذا البلد وذلك في نطاق خطّة التسلّل التدريجي التي تبنّاها الصهيونيون العمليّون. غير أن هرتزل لم يكن متحمّسا الى هذه الخطّة بل كان يرمي الى تحقيق الهدف الصهيوني عاجلا وذلك بالاعتماد على الدول العظمى مقابل دعم مصالحها في الشرق

الأدنى، كما حاول الحصول من الباب العالي على حقّ اليهود في إقامة وطن قومي بفلسطين يتمتع بالحكم الذاتي مقابل حلّ الأزمة المالية التي تتخبط فيها آنذاك الدولة العثمانية عن طريق قروض يهودية. ولكنّ هذه الجهود التي ترمي الى شراء موافقة السلطان العثماني على المشروع الصهيوني باءت بالفشل. اذ ورد ردّ السلطان عبد الحميد على طلب هرتزل كما يلي : «أنصح الدكتور هرتزل بألّا يتخذ خطوات أخرى في هذا الطريق. فإنّي لا أستطيع أن أتنازل عن قدم مربّعة من هذه الأرض لأنها ليست أرضي وانّما أرض شعبي ــ شعبي الذي حارب في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه ــ دع اليهود يحتفظون بملايينهم فاذا تفككت امبراطوريتي فإن اليهود قد يحصلون على فلسطين بدون مقابل».

وهكذا فشلت سياسة هرتزل الرامية الى الحصول على ميثاق دولي يمنح اليهود حق استعمار فلسطين. واثر وفاة هرتزل سنة 1904 تخلّى المؤتمر الصهيوني السابع (1905) على هذه السياسة لتبني وجهة نظر «الصهيونيين العمليّين» أي سياسة التسلّل التدريجي التي تتمثّل «في استقدام المهاجرين اليهود الى فلسطين والاستيلاء على الأراضي وانشاء المزراع والمصانع وذلك بشكل تدريجي منظم دون انتظار الحصول على ميثاق دولي». وبذلك وقع تنظيم الهجرة الثانية (1905 ــ 1914). وكان من أبرز قادتها دافيد بن غريون الذي فرض مع شبّان تلك الهجرة مبدأ مقاطعة اليد العاملة العربية. وساهم هذا المبدأ والجوّ المعادي للغزو الصهيوني في فلسطين في تكوين مزارع جماعية عرفت بالكيبوتز. وقد أدّى هذا المجهود الى ارتفاع عدد اليهود بفلسطين من 50 ألف نسمة سنة 1897 الى 85 ألف عام 1914 من بينهم 12 ألف مهاجر يقطنون في المستعمرات الزراعية. والى جانب ذلك عملت المنظمة الصهيونية العالمية لتبرير مشروعها وجلب اليهود الى فلسطين على لتركيز على الناحية العقائدية.

III ــ ركائز العقيدة الصهيونية

لقد بيّنا سالفا أن مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية تيودور هرتزل قد أكدّ في كتابه «الدولة اليهودية» أن اليهود يمثلون عنصرا أجنبيا غير قابل للادماج في المجتمعات التي يعيشون فيها، فهم اذن يكوّنون أمّة والمسألة اليهودية ليست في نظره مسألة دينية أو جتماعية بل هي مسألة قومية.

غير أن مفهوم الأمة وقيام الشعور القومي يرتكزان على العديد من العوامل أهمّها وحدة الأرض واللغة والحضارة والاقتصاد والمصالح المشتركة بين السكان الذين تجمعهم بلاد واحدة.

وما دام اليهود مشتتين في جميع أنحاء المعمورة لا يجمعهم إلّا الدين فقد عملت الحركة الصهيونية لتبرير مشروعها وتعبئة الرأي العام اليهودي لفائدته على ابراز ركائز «لهذه الأمّة اليهودية» تنبني على العناصر التالية :

1) العرق :

أي أنّ الشعور القومي الذي يربط بين اليهود المنتشرين عبر العالم يعود الى انتمائهم الى عرق واحد. إلّا أن هذه النظرية ليس لها أساس علميّ وذلك لاختلاط الأجناس البشرية عبر التاريخ. اذ يعتمد العلماء الباحثون في أصل الجنس البشري للتعريف بالعرق على شكل الجمجمة والأنف والعين وكذلك على لون الجلد والشعر والعيون. وقد لاحظ هؤلاء العلماء أنّه لا وجود لوحدة عرقية عند أي شعب من الشعوب. فحتّى الشعب الياباني الذي لم يعرف الغزو مدّة 2600 سنة أي حتى الاحتلال الأمريكي سنة 1945 ليست له وحدة عرقيّة، ذلك أنّ البشرية اختلطت فيها الأجناس عبر التاريخ، فلا وجود لجنس فرنسي أو جنس عربي وبالأحرى جنس يهودي، ولا شيء يجمع، باستثناء الدين، بين يهود جزيرة جربة واليمن وأمريكا وأوروبا وأثيوبيا. فاليهود في العالم هم طائفة دينية اجتماعية تضم شتى الأجناس ويسكنون في مناطق متباعدة منهم الخزر (أتراك) والألمان والسلاف والعرب والبربر والحبشيّون.

ويؤكد علماء الأجناس أنّ جل اليهود المعاصرين أقرب إلى الجنس الآري من الجنس السّامي. ويرى بعضهم أنه «من المستحيل أن نتصوّر أن اليهود ذوي الشعر الأشقر والعيون الصافية اللون الذين نلقاهم في أوروبا يمتّون بصلة قرابة الدم الى الاسرائيليين القدماء الذين كانوا يعيشون بجوار الأردن».

فالحديث عن جنس يهودي لا أساس له من العلم.

وإلى جانب العرق يعتمد الصهاينة على التاريخ ليبينوا وجود روابط تاريخية وحضارية بين اليهود وبالتالي وجود أمّة يهودية لها حقوق تاريخية في فلسطين.

2) التاريخ :

وفعلا فقد أسّس اليهود دولة في فلسطين وذلك في العصور القديمة اذ ظهرت هذه الدولة في القرن الحادي عشر قبل الميلاد وازدهرت في عهدي داود (1006 ـــ 996) وابنه سليمان (996 ـــ 926). وعند وفاة داود تمتدّ الامبراطورية العبرانية من الفرات الى النيل وبعد وفاة سليمان انقسمت هذه المملكة الى شطرين : مملكة يهوذا أسسها آل يهوذا وآل بن يمين ومملكة آل اسرائيل، وقد دامت هذه المملكة قرابة القرنين أي من سنة 926

الى سنة 722 قبل الميلاد. ثم احتلها الأشوريون والبابليون الذين نقلوا جلّ سكّانها الى بابل وحلّ محلهم في مملكة آل اسرائيل مستعمرون بابليون اندمجوا بالعبرانيين الذين لم يقع ابعادهم.

كما احتلّ الأشوريون ثم البابليون مملكة يهوذا. وقد دمرّ «نبوخذ نصّر» هيكل سليمان واستاق جلّ سكّان المملكة الى بابل سنة 586 قبل الميلاد. ولمّا احتلّ الفرس بابل سنة 539 قبل الميلاد سمح ملكهم كورش الثاني لليهود بالعودة الى بلادهم فعاد البعض وفضّل الكثيرون البقاء ببابل، وفي عام 332 قبل الميلاد احتلّ اليونانيون فلسطين وقام بطليموس مندوب الاسكندر بنقل عدد كبير من اليهود الى افريقيا. وبعد تغلغل الرومان في الشرق الأوسط أصبحت «فلسطين» سنة 63 قبل الميلاد خاضعة للحاكم الروماني في سوريا. وبعد أن ترك الرومان لها استقلالا ذاتيا تحت سلطة ملك يهودي وقع تقسيمها الى ثلاث دويلات تولوا ادارتها مباشرة. وفي عام 70 ميلاديا قام الحاكم الروماني تيتوس بسياسة معادية ليهود أرشليم (Jérusalem) ودمّر آخر هيكل لهم. وفي عام 132 ميلادي ثار اليهود على الرومان ودامت ثورتهم ثلاث سنوات. غير أن الرومان تمكّنوا من سحق هذه الثورة وإبادة قسم كبير من اليهود وتشريد القسم الآخر. ولم يبق اثر ذلك في فلسطين إلّا النزر القليل من اليهود. وهكذا فقد أقام العبرانيون قرونا عديدة بفلسطين أي من القرن السادس عشر قبل الميلاد زمن قدومهم الى هذا البلد الى أن طردهم الرومان في بداية القرن الثاني ميلاديا. وتعتمد الحركة الصهيونية على ذلك لتبرهن عن شرعيّة الأمة اليهودية وحقوقها التاريخية في فلسطين.

غير أن اليهود لم يكونوا السكّان الأصليّين لفلسطين. فعند قدومهم اليها كانت هذه البلاد تخضع لحكم الكنعانيين الذين يمثلون أقدم سكان هذه المنطقة. وفي القرن الثاني عشر قبل الميلاد قدم الى أرض كنعان شعب «الفلستين» (Les Philistins) واستقرّ بساحلها.

ومهما يكن من أمر فانّ هذه المنطقة كانت، بحكم موقعها الجغرافي، دائما هدفا للغزو. وقد احتلها عبر التاريخ ثلاث عشرة أمّة من المصريين الى الاسرائيليين مرورا بالعبرانيين والعرب والصليبيين والعثمانيين والبريطانيين.

فالعبرانيون أي اليهود القدامى هم اذن دخلاء على هذه المنطقة مثلهم مثل بقية الغزاة. وبينما طردهم منها الرومان في بداية القرن الثاني ميلاديا استقر شعب «الفلستين» فيها دون انقطاع. ومن اسمه استمدت هذه البلاد اسمها.

فالحقوق التاريخية في فلسطين تعود اذن اذا أخذناها بعين الاعتبار الى الجماعات القارّة في هذه المنطقة أي الى الشعب الفلسطيني وليس الى اليهود. خصوصا وأن معظم المؤرخين قد أجمعوا على القول أن غالبية اليهود الذين عاشوا خارج فلسطين بعد الثورة

التي سحقها الرومان لا يمكن أن يكونوا قد انحدروا من العبرانيين الذين وقع تشريدهم في بداية القرن الثاني ميلاديا. انما هم في الأصل وثنيون. وكان هذا شأن العديد من القبائل العربية ولا سيما اليمنية. واعتنق الديانة اليهودية العديد من المصريين وكذلك بعض البربر بافريقيا الشمالية. كما تهوّدت قبائل تركية وبلقانية كقبائل الخزر التي عاشت في بلاد القرم في القرن الثامن ميلاديا وذلك اثر اعتناق ملك الخزر الديانة اليهودية سنة 740. وجرّ تهوّد الخزر إلى إقبال العديد من جيرانهم في الكوكاز والمجرّ على الديانة اليهودية. فمعظم هؤلاء اليهود لا ينحدرون اذن من العبرانيين وليست لهم أي حقوق تاريخية في فلسطين.

ومهما يكن من أمر فالمشروع الصهيوني المتمثل في تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني لا يمكن تبريره بالتاريخ والحقوق التاريخية وإلّا كان من حق العرب الذين احتلوا الأندلس لمدّة ثمانية قرون أن يطالبوا بها ويطردوا منها سكّانها. كما كان من حق الهنود المطالبة بأمريكا والبربر بشمال افريقيا والسلت ببريطانيا العظمى التي وقع احتلالها من طرف الأنكلوا ـــ ساكسون في القرنين الخامس والسادس ميلاديا.

3) الدين :

وتعتمد الحركة الصهيونية كذلك على الدين لتبين الروابط الدينية بين اليهود المنتشرين في جميع أنحاء العالم وتبرهن عن وجود أمة يهودية يحقّ لها كبقية الأمم تأسيس بلاد ودولة خاصة بها. وبما أن الديانة اليهودية وبقاعها المقدسة مقترنة بفلسطين فمن البديهي بالنسبة الي الصهاينة أن تعود هذه البلاد الى اليهود. وقد استغلت الحركة الصهيونية لهذا الغرض الأساطير التي رسّختها الديانية اليهودية في عقول الكثير من اليهود خلال قرون عديدة والقائلة بأن الشعب اليهودي شعب مختار وأن لهذا الشعب المختار وعدا في الاقامة بفلسطين حيث يكون عصره الذهبي النهائي.

غير أن وحدة العقيدة الدينية وان كانت توفر المناخ الملائم لتلاؤم السكان وبروز الشعور القومي بينهم فهي لا تكفي لقيام أمة حتى بالنسبة الى الذين يعيشون في بلاد واحدة ـــ فكثيرا ما يعتنق أبناء الأمة الواحدة عدّة أديان بينما تعتنق أمم مختلفة دينا واحدا. فالوحدة الألمانية قامت في سبعينات القرن التاسع عشر رغم التناقضات الدينية بين السكان المنقسمين الى بروتستانتيين وكاثوليكيين. كما قامت الحركة القومية العربية ببلاد الشام في أواخر القرن التاسع عشر ضد الأتراك بالرغم من اشتراك جل السكان في الدين معهم ومن وجود أقليات عربية مسيحية في هذه المنطقة. ثم انه لا وجود لأمة تجمع بين الشعوب المسيحية أو بين الشعوب الاسلامية المنتشرة في جميع أنحاء العالم. فليس اذن من

المنطقي الاعتماد على الروابط الدينية التي تجمع بين اليهود لتبرير وجود أمة يهودية. زد على ذلك فان العديد من رجال الدين اليهود قد عارضوا الأفكار الصهيونية ورأوا فيها خروجا على التعاليم الدينية اليهودية الصحيحة.»

فلا وجود اذن لأمة يهودية بالمفهوم العلمي عند تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية. ذلك أن مفهوم الأمة يرتكز كما ذكرنا سالفا على العديد من العوامل أهمها وحدة التراب واللغة والحضارة والاقتصاد والمصالح التي تجمع بين السكان الذين يعيشون ببلاد واحدة. وكل هذه الشروط لا تتوفر آنذاك في المجتمعات اليهودية.

فلم تكن هنالك أرض تجمع بين اليهود المنتشرين في مختلف أنحاء العالم.

ولم يكن لليهود لغة تربط بينهم باستثناء يهود أوروبا الوسطى الذين يتكلمون اليديشية وهي أقرب الى الألمانية رغم احتوائها العديد من العبارات العبرية. أما بقية اليهود فكل يتكلم لغة البلاد التي يعيش فيها ويتأثر بثقافتها وحضارتها. فلغة اليهود الفرنسيين وثقافتهم تختلفان عن لغة اليهود الألمانيين أو البريطانيين وثقافتهم. أما اللغة العبرية فقد أصبحت لغة ميتة منذ قرون عديدة. ولم تكن تستعمل إلّا للطقوس الدينية شأنها في ذلك شأن اللاتينية ولم تبعث الى الحياة إلّا في القرن العشرين أي اثر قيام الحركة الصهيونية لتكون لغة اليهود المهاجرين الى فلسطين. ولم يكن غالب الصهاينة يعرفون هذه اللغة عند قدومهم الى فلسطين. فاللغة التي هي أداة تجاوب بين السكان وبالتالي عامل أساسي ترتكز عليه الأمة — وان لم تكن عاملا حتميا لكون بعض الأمم كالأمة السويسرية يتكلم سكانها لغات مختلفة — غير متوفرة بالنسبة الى جل اليهود المنتشرين في العالم. وما دامت الوحدة اللغوية تعوزهم فلا ثقافة تجمع بينهم اذا استثنينا الثقافة الدينية.

كما أنّ انعدام وحدة التراب لا يوفّر أسباب الوحدة الاقتصادية التي تتمثل في تقسيم العمل وتبادل المنتوجات والتكامل الاقتصادي بين مختلف جهات البلاد وبالتالي في ارتباط مصالح سكّانها.

فالحركة الصهيونية لم تقم اذن على أساس وجود أمّة يهودية. غير أنها استطاعت بعد نشاط دام أكثر من نصف قرن وخصوصا بعد تأسيس الدولة الصهيونية سنة 1948 توفير جميع الأسباب لقيام هذه الأمة وذلك على حساب الأمة الفلسطينية وبدعم من القوى الامبريالية التي وفرت الظروف الملائمة لاستيطان اليهود بفلسطين.

الفصل الثالث

الاستيطان الصهيوني بفلسطين

I ـــ الاستيطان الصهيوني بفلسطين قبل وعد بلفور والانتداب البريطاني

لقد كانت، كما بيّنا آنفا،الحركة الصهيونية ترمي الى خلق وطن قومي لليهود بفلسطين ولتحقيق هذا الهدف حدّد المؤتمر الصهيوني الأول الذي التأم ببازل سنة 1897 وسائل عدة أهمها العمل على استعمار فلسطين بواسطة الزراعيين والحرفين والعّمال اليهود أي تعزيز المستعمرات الزراعية والحرفية وذلك باستقدام المهاجرين. فهذه السياسة تنبني اذن على :

ـــ تكثيف الجالية اليهودية بفلسطين عن طريق الهجرة.

ـــ تكثيف المستعمرات الزراعية عن طريق اشتراء الأراضي.

ـــ تعزيز المستعمرات الحرفية.

ـــ خلق طبقة شغيلة بواسطة غزو العمل أي بمقاطعة اليد العاملة العربية في جميع المنشآت اليهودية بفلسطين.

وحتى توفر الظروف الملائمة للاستيطان خلقت المنظمة الصهيونية الوسائل اللازمة لتمويل هذه المشاريع الاستعمارية وتنشيطها.

وسنتعرض الى كلّ هذه الجوانب التي يرتبط بعضها ببعض وأوّلها الهجرة كطريقة للتسلّل الاستعماري بفلسطين :

1) هجرة اليهود الى فلسطين قبل وعد بلفور والانتداب البريطاني :

يجب الاشارة في بداية الأمر الى أن هجرة اليهود الى فلسطين قد سبقت مؤتمر بازل وتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية وكانت مرتبطة بالسياسة اللاسامية التي سلكتها بعض الدول الأوروبية أكثر ممّا هي خاضعة لتأثير الحركة الصهيونية. فقد انطلقت من روسيا ثمّ بلغت أوجها بألمانيا في العهد النازي الذي اتسم بالعداء الشديد لليهود.

فالموجة الأولى من اليهود قد انطلقت من روسيا سنة 1882 اثر اقرار القيصر الروسي الأسكندر الثالث سياسة لا ساميّة بدعوى الأخذ بالثأر لأبيه الأسكندر الثاني وقد اغتالته سنة 1881 حركات ثورية روسية كان يناضل فيها العديد من اليهود. وكانت الغاية من هذه الحملة على اليهود تهدف في حقيقة الأمر القضاء على الحركات الليبرالية والتقدمية وابرازها للرأي العام كحركات يهودية تعمل على نسف المجتمع الروسي المسيحي الأرثوذكسي.

وقد أدت هذه السياسة اللاساميّة الى هجرة العديد من اليهود من روسيا الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وفلسطين حيث أسسوا مستعمرات زراعيّة وذلك بمعونة حركة «عشّاق صهيون». وقد تواصلت هذه الموجة الأولى من هجرة اليهود الى فلسطين الى حدود 1903.

وعندما تأسست المنظمة الصهيونية العالمية سنة 1897 كان قائدها تيودور هرتزل يعارض، كما ذكرنا سالفا خطة التسلل التدريجي الى فلسطين ويعمل على اقناع القوى الامبريالية على تحقيق الهدف الصهيوني مقابل دعم مصالحها في الشرق الأدنى. غير أن المنظمة الصهيونية توخّت اثر وفاة هرتزل سياسة التسلل التدريجي. اذ تخلى مؤتمرها السابع (1905) على كلّ مشروع استعماري خارج فلسطين وتبنى وجهة نظر الصهيونيين العمليين المتمثل في استقدام المهاجرين اليهود الى فلسطين واشتراء الأراضي وانشاء المزارع والمصانع بهذا البلد وذلك بشكل تدريجي منظم ودون انتظار الحصول على ميثاق دولي، على هذا الأساس وقع تنظيم الموجة الثانية من هجرة اليهود الى فلسطين التي امتدت بيادة دافيد بن غوريون* (David Ben Gourion) من سنة 1904 الى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

* دافيد بن غريون ـــ ولد ببولونيا سنة 1886. بدأ يناضل في صفوف الحركة الصهيونية منذ صغره. قدم الى فلسطين سنة 1906 وساهم في تأسيس «عمّال صهيون» وكان أول رئيس لهذه الحركة الاشتراكية اليهودية التي أصبحت فيما بعد حزبا سياسيا عرف بالماباي (Mapaï). وفي 1910 استقر بمدينة القدس حيث انشغل بتنظيم «حزب عمّال صهيون» ثم انتقل سنة 1912 الى استانبول لدراسة الحقوق. وعاد بن غريون الى فلسطين سنة 1914 لكنه أطرد منها في السنة الموالية من قِبل السلطات التركية. فانتقل الى الولايات المتحدة الامريكية حيث نشط في صلب الحركة الصهيونية العمّالية واهتم خصوصا بانتداب متطوعين للفيلق اليهودي. ثم قدم الى فلسطين سنة 1918 ضمن هذه التشكيلة العسكرية. وفي 1920 انتخب عضوا بالمجلس

فكانت حصيلة الموجة الأولى (1882 ــ 1903) 25 ألف نسمة قدم جلّهم من روسيا وأوروبا الشرقية.

أما حصيلة الموجة الثانية (1904 ــ 1914) فقد بلغت حوالي الأربعين ألف من المهاجرين اليهود الذين أسّسوا سنة 1910 بضاحية يافا مدينة تل أبيب، وبذلك تطوّر عدد اليهود بفلسطين من 24000 سنة 1880 الى 85.000 تقريبا سنة 1914 ثم انخفض هذا العدد الى 60.000 خلال الحرب العالمية الأولى، والجدير بالذكر أن جملة سكّان فلسطين كانت تقدّر سنة 1917 بـ 700 الف نسمة. فلم يكن اليهود يمثلون اذن في هذا البلد عند اعلان وعد بلفور سوى نسبة ضئيلة من السكان (9% على أكثر تقدير) وذلك رغم المجهودات التي قامت بها المنظمة الصهيونية لتكثيف الهجرة. غير أن عدد اليهود بفلسطين تطور في ظل الانتداب البريطاني. ولم تكتف الحركة الصهيونية بتكثيف هجرة اليهود الى فلسطين بل عملت كذلك على تعزيز مصالحهم الاقتصادية وذلك باعانتهم أوّلا وبالذات على اقتناء أكثر ما يمكن من الأراضي في هذا البلد. ممّا أعطى دفعا للاستعمار الزراعي الصهيوني بفلسطين.

2) الاستعمار الزراعي الصهيوني بفلسطين قبل وعد بلفور والانتداب البريطاني:

وكانت طبيعة الملكيّة بفلسطين سانحة لمثل هذا الاستعمار، ذلك أن النظام السائد بهذه البلاد في العهد العثماني يرتكز، كما بينا سالفا، على الملكيات الكبرى. فكانت جلّ الأراضي الخصبة تحت ثلّة من الملاّكة المتغيّبين. وهذا ما يوضحّ ضعف الرّابط بين الأرض وأصحابها وبالتالي سهولة التخلّي عنها لكلّ من يؤمّن لهم الربح الوفير، وقد استغلّت الحركة الصهيونية هذا الوضع للحصول على المزيد من الأراضي وارساء سيّاستها الاستيطانيّة بفلسطين. كما كان ثقل الجباية في العهد العثماني واستيلاء الدولة على أراضي المزارعين العاجزين على أدائها وعرضها في المزاد لاستيفاء الضرائب المترتبة عليهم، سانحا لنموّ الاستعمار الزراعي الصهيوني بفلسطين، ثمّ أن الصهاينة تمكّنوا من اشتراء قسما من الأراضي الدولية التي فرّطت فيها الحكومة العثمانية قصد التخفيف من الأزمة المالية التي تتخبّط فيها.

التنفيذي الصهيوني، كما اضطلع بمنصب الكاتب العام للجامعة العامة للشغالين باسرائيل (الهستدروت) من 1921 الى 1935. وفي 1935 تولى رئاسة كل من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية وذلك الى حين قيام الكيان الصهيوني بفلسطين سنة 1948. وكان بن غريون هو الذي أعلن عن قيام دولة اسرائيل يوم 14 ماي 1948 بوصفه رئيسا للحكومة الاسرائيلية المؤقتة. وعندما استتب الأمر للحركة الصهيونية بفلسطين أصبح بن غريون وزيرا أولا وكذلك وزيرا للدفاع في أول حكومة اسرائيلية لكنه استقال سنة 1953. وفي 1955 عاد الى الحكم في نفس المهام ولعب بهذه الصفة دورا هاما في حرب السويس سنة 1956. وبقي على رأس الحكومة الاسرائيلية الى حين انعزل نهائيا عن الحكم سنة 1963.

فكانت اذن جلّ الأراضي التي اقتناها اليهود بفلسطين حتّى وعد بلفور متأتية من الملاّكة المتغيبين ومن الدولة. أمّا الأراضي التي باعها المزارعون الفلسطينيون فلم يبلغ مجموعها سوى 7% منْ جملة الأراضي التي بيعت الى ذلك الحين. ومع ذلك فقد تضرّر المزارعون أكثر من غيرهم من الاستعمار الزراعي الصهيوني. ذلك أنّه لم يؤخذ بعين الاعتبار حقّ انتفاعهم من الأراضي التي وقع التفريط فيها لليهود والتي كانوا يستغلّونها مقابل ايجار يسدّدونه للملاّك المتغيّب أو للدولة.

ومهما يكن من أمر فقد كانت حصيلة الاستعمار الزراعي الصهيوني بفلسطين تقدّر سنة 1916 أي قبل وعد بلفور بـ 87.835 هكتار موزعة على 35 مستعمرة أنجز اثنان منها قبل 1882 و19 أثناء الموجة الأولى من الهجرة (1882 ـــ 1903) والبقيّة (14) أثناء الموجة الثانية (1904 ـــ 1914) وحتى 1916.

وتجدر الاشارة الى أن مهاجري الموجة الأولى قد اتبعوا نظام الملكيّة الفردية بينما عمل مهاجرو الموجة الثانية على تكوين مستعمرات جماعيّة تتبع الأسلوب الاشتراكي سبيلا في فلسطين.

غير أن هذه المستعمرات الجماعية المعروفة بالكيبوتز قد بنيت على مبدأ مقاطعة اليد العاملة العربيّة.

ولم يكن الاستعمار الزراعي الصهيوني بفلسطين بالأمر اليسير لولا معونة الرأسماليين اليهود ودعم المنظمات الصهيونية بشتى الوسائل.

فقد واجه رواد هذا الاستعمار مشاكل شائكة تتمثل في جهلهم لأساليب الزراعة وعدم تحمّلهم للطقس وتعرّضهم لأمراض الملاريا وقلّة المياه الصالحة للشراب الى غير ذلك من المشاكل التي غالبا ما يتعرض اليها المعمرون في جميع البلدان المستعمَرة. غير أنهم وجدوا الدعم لدى الثري اليهودي أدموندي روتشيلد (Edmond de Rotschild) الذي أنقذ المستعمرات الأولى من الانهيار. ولم تكتف جمعيات «عشاق صهيون» الرّوسية بمعونة روتشيلد، فعقدت مؤتمرا سنة 1884 برئاسة ليون بنسكر أسفر عن تأسيس جمعية لدعم المستعمرات اليهودية في فلسطين. كما أسست المنظمة الصهيونية العالمية اثر مؤتمر بازل عدّة مؤسسات قصد ارساء الاستيطان الصهيوني بفلسطين. اذ قرّر مؤتمرها الثاني (1898) انشاء «لجنة الاستعمار» وكذلك «المصرف الاستعماري اليهودي» ليكون الأداة المالية للحركة الصهيونية. كما أنشأ المؤتمر الخامس (1901) «الصندوق القومي اليهودي» لشراء الأراضي. ثم وقع سنة 1908 انشاء «مكتب فلسطين» ليكون مسؤولا مباشرة على استعمار الأراضي وتوطين اليهود. وقد قام هذا المكتب سنة 1910، بمعونة «الصندوق القومي اليهودي»، ببناء ضاحية يهودية لمدينة يافا سميت تل أبيب. كما قام بتأسيس «شركة تطوير أراضي فلسطين» لاستملاك الأراضي

العربية وادارة مراكز لتدريب المهاجرين اليهود على الأعمال الزراعية والصناعية.

وفي نفس السياق وقع سنة 1903 إنشاء البنك الانكليزي الفلسطيني الذي انتصب بمدينة يافا ثم أسّس فروعا في كلّ من القدس وحيفا والخليل وبيروت وغزة، كما أسّس وكالات في العديد من المستعمرات اليهودية بفلسطين قصد تسهيل عمليّة تزويد المزارعين والحرفيين والتجار اليهود بالقروض لاعانتهم على ممارسة أعمالهم وكوّن كذلك جمعيات تسليف تعاونيّة بلغ عددها سنة 1913 اثنتين وخمسين. كما كان هذا البنك يضغط على التجار ورجال الأعمال العرب حتىّ لا يناوئوا الحركة الصهيونية. وبصفة عامّة فقد لعب البنك الانكليزي الفلسطيني دورا هامّا في عملية اقتناء اليهود للأراضي في فلسطين.

فبكلّ هذه المجهودات توصّلت الحركة الصهيونية الى تعزيز الجالية اليهودية وتنمية مصالحها بفلسطين. غير أنّ الاستيطان الصهيوني بهذا البلد ارتكز أكثر فأكثر في ظل الانتداب البريطاني.

II ـــ الاستيطان الصهيوني بفلسطين في ظل الانتداب البريطاني

1) الانتداب البريطاني بفلسطين :

لقد بيّنا آنفا أن لبريطانيا العظمى أطماعا في فلسطين وذلك لعوامل شتّى أهمّها :

ـــ تأزّم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بأوروبا الغربية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وحاجة انكلترا للخروج من هذه الأزمة الى أسواق لتصدير بضائعها المصنوعة المتراكمة والى مجالات لاستثمار أموالها الوافرة.

ـــ الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لفلسطين وذلك لوجودها في مفارق الطرق بين آسيا وافريقيا وأوروبا وعلى مقربة من قناة السويس والمحيط الهندي أي من الطريق التجاري للهند.

ـــ الأهمية الدينية لفلسطين حيث توجد البقاع المقدّسة للديانات «السماويّة» الثلاثة أي اليهودية والمسيحية والاسلام.

ـــ تدهور وضع الدولة العثمانية وعزم القوى الأوروبية العظمى على ورثة تركة الباب العالي.

غير أن بريطانيا العظمى لم تكن البلد الأوروبي الوحيد الذي له أطماع بفلسطين. فكذلك كان الشأن بالنسبة الى الدول الكبرى الأخرى كألمانيا وفرنسا وروسيا.

ولذلك عندما تمّ في 16 ماي 1916 بين فرنسا وأنكلترا ثمّ روسيا الاتفاق المعروف باتفاق سايكس ـــ بيكو (Sykes - Picot) حول قسمة الامبراطورية العثمانية اثر انتهاء الحرب، فقد نصّ هذا الاتفاق على أن تكون فلسطين منطقة حكم دولي خاص باستثناء ميناءي حيفا وعكا الداخلتين ضمن حصّة بريطانيا العظمى لتصل العراق بالبحر الأبيض المتوسط.

إلّا أن الوضع قد تغيّر عندما احتلّت الجيوش البريطانية القدس في شهر ديسمبر 1917. فأصبحت حينئذ فلسطين تخضع لإدارة عسكرية انكليزيّة وأطلق عليها اسم «المنطقة الجنوبيّة المحتلة». واثر إعلان المؤتمر الوطني السوري بدمشق في 8 مارس 1920 عن استقلال سوريا وفلسطين اجتمع مجلس الحلفاء بمدينة سان ريمو الايطالية وقرّر في شهر أفريل 1920 اعادة تقسيم المقاطعات العربية العثمانية طبقا للظروف الجديدة التي نجمت عن الحرب العالميّة الأولى. فكانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا والعراق وفلسطين من نصيب بريطانيا العظمى التي أعلنت اثر ذلك انهاء الحكم العسكري بفلسطين واستبداله بحكم مدني وذلك في نطاق الانتداب. ثمّ جاء بعد ذلك صكّ الانتداب* الصادر عن عصبة الأمم في 24 جويلية 1922 وذلك لاقرار هذا الوضع بفلسطين. وتوفّرت بذلك الظروف الملائمة للاستيطان الصهيوني بهذه البلاد.

2) الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني بفلسطين :

لقد عملت بريطانيا العظمى منذ انتصابها بفلسطين على دعم الحركة الصهيونية وذلك رغم بعض التحفظات الرامية الى جبر خواطر العرب للحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط. فبعد صدور وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917 أي عندما كانت القدس على وشك الاحتلال، ضغطت السلطات البريطانية على الأمير فيصل ابن الشريف حسين وممثّل الحجاز بمؤتمر الصلح، ليبرم مع زعيم الحركة الصهيونية حايم وايزمان اتفاقية في 13 جانفي 1919 حول تنفيذ هذا الوعد وتشجيع هجرة اليهود الى فلسطين وتمكينهم من اقتناء الأراضي بها. غير أن موافقة الأمير فيصل كانت مشروطة بتنفيذ بريطانيا العظمى لوعودها للعرب حول تأسيس وطن عربي موحد ومستقل في المقاطعات العربية التي كانت تخضع للدولة العثمانية، فبدون ذلك تكون الاتفاقية مع وايزمان ملغاة.

كما عملت الحكومة البريطانية على إقرار وعد بلفور من طرف القوى العظمى. ووقع ذلك في مجلس الحلفاء الذي أكّد في اجتماعه بسان ريمو على تطبيق هذا الوعد وبالتالي على إلزام بريطانيا بتمكين الصهاينة من تأسيس وطن قومي لليهود بفلسطين.

ثمّ حرصت بريطانيا على أن ينص صكّ الانتداب الذي صدر عن عصبة الأمم في 24 جويلية 1922 على تنفيذ وعد بلفور وتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين. ورغم أنّ الحكومة البريطانية كانت، أمام استياء الرأي العام العربي والخطر الذي يحدّق بمصالحها في منطقة الشرق الأوسط، تدفع بالزعماء الصهاينة الى طمأنة العرب وذلك بعدم الاعلان

---

* النص الكامل لصك الانتداب بملحق الوثائق.

عن هدفهم الحقيقي والتصريح بأنّه ليس في نيّتهم تأسيس دولة بفلسطين، فانّها كانت تمكنّهم طبقا لما جاء في صكّ الانتداب، من جميع التسهيلات لتنمية حركتهم بهذا البلد.

فكان أوّل مندوب سام تعينه بفلسطين اثر انهاء الحكم العسكري في شهر جويلية 1920، هو هربرت صموئيل (Herbert Samuel)، وهو يهودي من أنصار الصهيونية كان قد قدّم في شهر جانفي 1915 مذكّرة الى وزارة الخارجية يدعو فيها الى ضرورة ضمّ فلسطين الى الامبراطورية البريطانية والى دعم الحركة الصهيونية.

وقام هربرت صموئيل الذي لم يقبل منصب المندوب السامي حسب وايزمان نفسه، إلّا نزولا عند رغبة الصهاينة، بتوفير الظروف الملائمة للاستيطان الصهيوني بفلسطين.

فسلك منذ تعيينه سياسة تهويد تتمثّل في إسناد الوظائف الكبرى لليهود. وهكذا عيّن أحد اليهود نائبا عنه وكلّفه باعداد القوانين والأنظمة، ثم أسند ادارات الهجرة والتجارة والتجنّس الى عناصر يهودية.

كما منح هربرت صموئيل بعض الشركات اليهودية امتيازات استثمارية مثل امتياز كهرباء فلسطين وامتياز معادن البحر الميّت، وسنّ كذلك قوانين لحماية الصناعة اليهودية وتمكينها من السيطرة على أسواق فلسطين ومن غزو أسواق البلدان العربية الأخرى الخاضعة للنفوذ البريطاني، وكلّ هذه الاجراءات من شأنها تدعيم الاستيطان الصهيوني وبالتالي تكثيف هجرة اليهود الى فلسطين وتعزيز المستعمرات اليهودية وتنميتها فيها.

فكانت ادارة الهجرة التي أسندت الى شخص يهودي ساهرة على توفير الظروف الملائمة لتيسير وفود اليهود الى فلسطين. ممّا جعل الجالية اليهودية بهذا البلد تنمو شيئا فشيئا اثر وعد بلفور وانتصاب الانتداب البريطاني. اذ مرّ عدد أفرادها من 60.000 نسمة سنة 1917 الى 83.000 سنة 1922 والى 174 ألف سنة 1931. فكان حينئذ اليهود يمثلون حوالي 18% من مجموع سكّان فلسطين الذي يقدر خلال هذه السنة بـ 996 ألف نسمة.

وكان عدد اليهود الذين هاجروا الى فلسطين بين 1919 و1931 يناهز 117.000 نسمة. غير أنّ العديد منهم لم يستقروا بها بل عادوا الى البلدان التي قدموا منها وخصوصا اثر انتهاء مهمّة هربرت صموئيل سنة 1925 وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالبلدان الأوروبية التي عرفت بين 1925 و1929 فترة ازدهار تزامنت مع ركود الحركة الصهيونية. والجدير بالذكر أن الحركة الصهيونية تنتعش عندما يتأزّم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالبلدان الأوروبية وتركد عندما يزدهر. ذلك أن الرأسماليين اليهود ليسوا، عند الازدهار، في حاجة ملحّة الى أسواق لترويج بضائعهم والى مجالات لاستثمار أموالهم.

فيتقلّص عندئذ دعمهم المادي للحركة الصهيونية. ثم أن التيار الصهيوني يتقهقر، في مثل هذا الوضع، في الأوساط اليهودية الأوروبية لفائدة التيار الاندماجي خصوصا وأن اللاسامية التي تحتدّ عند الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تتقهقر في فترة الازدهار. ومهما يكن من أمر فان نسبة اليهود الذين عادوا من فلسطين الى البلدان التي قدموا منها قد بلغت بين 1924 و1931 29%. وفي سنة 1927 كان عدد العائدين الى بلدانهم قد فاق عدد الوافدين الى فلسطين (5.000 مقابل 3.000). فلم تكن اذن نسبة نموّ الجالية اليهودية بفلسطين منذ وعد بلفور حتى 1931 (114.000 بين 1917 و1931) مهمّة اذا أخذنا بعين الاعتبار مجهودات الحركة الصهيونية لتكثيف الهجرة ودعم بريطانيا خصوصا في عهد المندوب السامي هربرت صموئيل المعروف بتعاطفه مع الصهاينة. غير أن هجرة اليهود الى فلسطين قد عرفت نموّا ملحوظا إثر صعود الحزب النازي الى الحكم بألمانيا في بداية 1933. فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود بين 1932 و1938 : 217 ألف نسمة قدموا من أوروبا الوسطى وخصوصا من بولونيا وألمانيا. وفي 1939 بلغ عدد اليهود بفلسطين 429 الف أي 28% من جملة السكان التي تقدر آنذاك بحوالي مليون ونصف نسمة. ثمّ تواصلت الهجرة، رغم العديد من العراقيل أثناء الحرب العالمية الثانية وغداتها حتّى أصبحت الجالية اليهودية بفلسطين تعد 474 ألف سنة 1941 و608 ألف سنة 1946 و650 ألف سنة 1948 عند قيام الدولة الصهيونية. وتعود هذه الموجة من الهجرة الى **احتداد الحركة اللاسامية بأوروبا اثر صعود الحزب الناري الى الحكم في ألمانيا،** ذلك أنّ المذهب النازي يرتكز على العرق ويقول بتفوّق الجنس الآري على بقية الأجناس الأخرى. فالأجناس تنقسم من وجهة نظره الى درجات يكون في مقدمتها العنصر الآري بينما يأتي العنصر السامي ضمن العناصر «المنحطّة». ويزعم النازيون نّ العنصر الآري، الذي كان الألمان من خيرة ممثليه، تهدّده العناصر «المنحطّة» ولذا وجب تنقيته وحمايته من هذه العناصر «المفسدة» وخصوصا من اليهود المتواجدين في صلبه والذين يجب ازالتهم لأنهم، حسب ما ورد في كتاب أدولف هتلر (Adolphe Hitler) «كفاحي»، «لا ينتمون للأمة الألمانية وليست لهم مثل عليا».

وقد استغل الحزب النازي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة عند تولّيه الحكم لاضطهاد الجالية اليهودية بألمانيا وكانت تمثّل سنة 1933 حوالي 500 ألف نسمة وتلعب دورا هاما في قطاعات التجارة والبنوك والمهن الحرّة والحياة الفكرية. فأظهر اليهود أمام الرأي العام الألماني في مظهر المستغلين والمرابين وحمّلهم مسؤولية الربا والبطالة وبالتالي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن هدف النازيين في بداية الأمر القضاء على اليهود جسديا بل العمل على تهجيرهم من ألمانيا. ولم ترد فكرة التصفيات الجسدية إلّا خلال الحرب العالمية الثانية.

بدأت الحملة ضدّ اليهود منذ 1933 بطردهم تدريجيا من مراكزهم وحرمانهم شيئا فشيئا من حقوقهم وضرب مصالحهم. فحرمهم قانون 17 أفريل 1933 من الوظيفة العمومية ثم وقع تحديد عدد الذين يمكنهم التسجيل بالجامعات الألمانية. وفي ربيع 1934 شملت الاجراءات ضدّ اليهود مئات من الأساتذة الجامعيين و3000 طبيب و4000 محام و2000 موظف وعددا كبيرا من الممثلين والموسيقيين. كما منع قانون 30 جوان 1933 الموظفين الألمانيين من الزواج من يهوديات. وفي شهر سبتمبر 1935 صدر قانون في ألمانيا يجرّد اليهود من حقّهم في المواطنة ويحجّر عليهم كلّ علاقة مع الآريّين وذلك «لحماية» العنصر الألماني. وحجّرت كذلك البلديات الحمامات العمومية على اليهود. والى جانب كلّ ذلك عمل الحزب النازي على ضرب مصالحهم التجارية، فقام غوبلز (Goebbels) وزير الدعاية بالحكومة الألمانية بحملة في بداية أفريل 1933 لمقاطعة المتاجر اليهودية. غير أن اليهود قد حافظوا حتّى 1937 على مركز هامّ في الحياة الاقتصادية. اذ كان عدد المؤسسات التجارية اليهودية بألمانيا يناهز آنذاك الأربعين ألفا. ممّا جعل السلطات الألمانية تتخذ منذ 1938 اجراءات قصد ابعاد اليهود عن الحياة الاقتصادية. فوقع اقصاؤهم في شهر جويلية 1938 من التجارة والمهن الحرّة.

واثر ذلك شرع النظام النازي في اعتقال اليهود. فقام غوبلز في الليلة الفاصلة بين 10 و11 نوفمبر 1938، بحملة ضدّهم أسفرت على حرق 280 معبد من معابدهم و7500 مؤسسة اقتصادية وعلى اعتقال 30 ألف يهودي.

ولا جرم أن تدفع كلّ هذه الاجراءات باليهود الى مغادرة ألمانيا والبلدان الموالية لها. وقد وقع توجيههم خصوصا إلى فلسطين لأن البلدان الرأسمالية بأوروبا وأمريكا الشمالية التي ما زالت تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الكبرى قد حدّدت من هجرة اليهود نحوها. ففي 1935 هاجر 61.854 يهودي الى فلسطين بينما لم تمنح الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه السنة الى اليهود سوى 6252 تأشيرة والكندا سوى 624 تأشيرة.

وخلال الحرب العالمية الثانية قامت السلطات الألمانية بالقضاء جسديا على الملايين من اليهود خصوصا ببلدان أوروبا الوسطى الواقعة تحت الاحتلال الألماني. وعند اكتشاف هذه الجرائم البشعة تكوّنت في الرأي العام الأوروبي والأمريكي عقدة الذنب تجاه اليهود ونما بالتالي الشعور بالتعاطف معهم، فاستغلّت الحركة الصهيونية هذا الشعور لتقوم بتكثيف هجرة اليهود الى فلسطين وتدعيم مصالحهم فيها وتأسيس دولة اسرائيل. والى جانب تكثيف هجرة اليهود الى فلسطين عملت الحركة الصهيونية على تعزيز الاستعمار الزارعي وتمكّنت من تطويره في ظل الانتداب البريطاني.

لقد كانت حصيلة الاستعمار الزراعي الصهيوني بفلسطين تقدّر سنة 1916 بـ 87.835 هكتار. ثم تطوّر هذا الاستعمار بتوفير الانتداب البريطاني لليهود الظروف الملائمة لاقتناء الأراضي بفلسطين. وبذلك بلغت المستعمرات الصهيونية بهذا البلد 150 ألف هكتار سنة 1945 وحوالي 200 ألف هكتار سنة 1948 أي عند قيام الدولة الصهيونية.

والملاحظ أن الصهاينة لم يتحصلوا بين 1917 و1948، رغم دعم سلطات الانتداب البريطاني، حتى 1939، إلّا على 120 ألف هكتار تقريبا وقع اشتراءها خصوصا من الملّاكين المتغيّبين المقيمين ببيروت ودمشق وكذلك من بين الأراضي الدولية.

فهنالك اذن تفاوت بين هجرة اليهود الى فلسطين التي عرفت بين 1917 و1948 دفعا كبيرا تحت تأثير نموّ الحركات اللاساميّة بأوروبا، والاستعمار الزراعي الصهيوني الذي تعثر خلال هذه الفترة بسبب تشبّث جلّ المزارعين الفلسطينيين بأراضيهم وعدم التفريط فيها. ومهما يكن من أمر فان الاستيطان الصهيوني بفلسطين يعتمد خصوصا على هجرة اليهود الى هذا البلد واستعمار الأراضي فيه وهو بمثابة الاستيطان الذي عرفته المستعمرات الأوروبية بافريقيا وآسيا. وهذا ما يدفعنا الى التساؤل عن طبيعة الحركة الصهيونية وعلاقاتها بالامبريالية والاستعمار.

الفصل الرابع

الصهيونية والامبريالية والاستعمار

I ــ الحركة الصهيونية والقوى الامبريالية من مؤتمر بازل الى وعد بلفور (1897 ــ 1917)

لقد بيّنا آنفا أنّ الحركة الصهيونية نشأت بأوروبا في ظرفية امبريالية تولّدت عن تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالبلدان الرأسمالية التي توخّت، للخروج من هذه الأزمة، سياسة توسعيّة. وفي نفس هذا الاطار عملت الحركة الصهيونية على الحصول على فلسطين بدعم من القوى العظمى.

وكانت الاستراتيجية التي توخّاها تيودور هرتزل تنبني على هذا المنهج. فلم يكن منظّر المنظمة الصهيونية العالمية ومؤسّسها مقتنعا بخطّة التسلل التدريجي التي تعتمد تكثيف هجرة اليهود الى فلسطين وتدعيم مصالحها فيها قصد تحقيق الهدف الصهيوني، بل كان يعمل على اقناع القوى الامبريالية لتمكين اليهود من تأسيس وطن قومي بفلسطين يتمتّع بالحكم الذاتي وذلك مقابل دعم مصالحها في الشرق الأدنى. وفي هذا السياق أجرى الصهاينة العديد من الاتصالات بالقوى العظمى، فوقع الاتصال خصوصا بالحكومة العثمانية التي يعود اليها آنذاك النظر في فلسطين، وكذلك بألمانيا وبريطانيا العظمى.

1) الحركة الصهيونية والدولة العثمانية :

لقد كانت الحركة الصهيونية ترمي في بداية الأمرى وحتّى وفاة هرتزل سنة 1904 الى الحصول من الباب العالي على حقّ اليهود في إقامة مستوطن بفلسطين يتمتع بحكم ذاتي وذلك عن طريق إرتشاء المسؤولين العثمانيين والوعد بقروض يهودية عاجلة لحلّ الأزمة المالية التي تتخبطّ فيها آنذاك الدولة العثمانية، غير أنّ كلّ هذه الجهود التي تهدف الى شراء موافقة السلطان العثماني عبد الحميد على هذا المشروع الصهيوني باءت بالفشل. اذ رفض السلطان عبد الحميد مشروع هرتزل رفضا باتّا خصوصا وأن الحركة القومية العربية التي برزت في تلك الفترة على الساحة السياسية والتي تهدف الى تحرير البلدان العربية من الهيمنة العثمانية قد تزداد حدّة في صورة أي تنازل لفائدة اليهود بفلسطين.

واثر هذه المحاولة الفاشلة في اتجاه الدولة العثمانية عملت المنظمة الصهيونية العالمية على الحصول على دعم البلدان الامبريالية وذلك بالضغط على حكوماتها عن طريق الجاليات اليهودية الخاضعة لنفوذها. فمن ذلك ما كان من الاتصال بالمانيا لاستغلال العلاقات الوطيدة بينها وبين الدولة العثمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر، حتى يقنع القيصر الألماني «حَليفهُ» السلطان العثماني بتمكين اليهود من تحقيق هدفهم بفلسطين.

كما كان للمنظمة الصهيونية منذ تأسيسها اتصالات بالدول الأوروبية الأخرى كفرنسا وخصوصا ببريطانيا العظمى وقد أبدى رئيس حكومتها جوزاف شمبرلان (Joseph Chamberlain) تفهما للمشروع الصهيوني بفلسطين. غير أن المندوب البريطاني بمصر اللورد كرومر (Lord Cromer) اعتبر الظروف السائدة آنذاك بالشرق الأدنى غير سانحة لتحقيق مثل هذا المشروع.

وقد ازدادت هذه الاتصالات كثافة خلال الحرب العالمية الأولى رغم أنّ المنظمة الصهيونية العالمية لزمت الحياد ونقلت مقرّ قيادتها من برلين عاصمة ألمانيا الى كوبنهاغ عاصمة الدانمارك، وذلك محاباة لكلّ من الطرفين المتصارعين حتّى تتمكن من تحقيق هدفها بفلسطين مهما كانت نتيجة الحرب، وحرصا على لحمتها ووحدتها لأن كلّ جاليّة يهودية تنحاز الى بلادها وتعمل على نصرتها على البلدان المعادية لها. فقد برز اذن خلال الحرب وجهان في جميع الطائفات اليهودية : الوجه الأول نموّ الشعور الوطني ويتمثل في تحمّس كلّ جالية للوطن الذي تعيش فيه باستثناء يهود روسيا الذين تضرروا من السياسة اللاسامية السائدة في هذه البلاد، والوجه الثاني يتمثل في العمل على تحقيق أهداف الحركة الصهيونية مع الحرص على عدم التناقض بين ولاء اليهود لهذه الحركة وولائهم للبلدان التي ينتمون اليها.

وفي اطار التوفيق بين هذين الوجهين لزمت المنظمة الصهيونية العالمية رسميا الحياد خلال الحرب وعملت فروعها كلّ من ناحيته على كسب تأييد بلدانها للحركة الصهيونية. فدخلت هذه الفروع في سباق كلّ يريد كسب دعم بلاده لتحقيق الهدف الصهيوني قبل نظيره في البلد العدو. فكان اذن كلّ فرع صهيوني يضغط على حكومته في هذا الاتّجاه. وتستعمل الفروع الأخرى نتائج هذا الضغط لتدفع حكوماتها الى دعم الصهيونية قبل فوات الأوان. وأدّى ذلك الى تنافس بين ألمانيا وبريطانيا العظمى في التعاطف مع الصهاينة كلّ طرف يرمي الى جني الفوائد التي تنجرّ عن ذلك والعمل على ألّا يستفيد بها خصمه. وقد تجلّى ذلك في علاقة الحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الأولى بكلّ من ألمانيا وبريطانيا العظمى.

2) الحركة الصهيونية وألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى :

كانت الحركة الصهيونية في بداية الحرب العالمية الأولى قويّة بألمانيا أكثر من البلدان الأوروبية الأخرى، اذ كان الصهاينة الألمان يمثلون الأغلبية داخل المجلس الصهيوني العام وكانت اللغة والثقافة الألمانية شائعتين داخل الحركة الصهيونية وكانت برلين المقر الرئيسي لها. ولو أنّ هذه الحركة قد لزمت الحياد خلال الحرب للحفاظ على وحدتها فقد تركت لفروعها المجال لتلعب دورها خصوصا بألمانيا وبريطانيا العظمى. وكان الفرع الألماني أقوى في بداية الأمر من نظيره البريطاني نظرا لتعاطف اليهود مع ألمانيا المعادية لروسيا المعروفة بسياستها اللاسامية. ثم انّ ألمانيا حليفة للدولة العثمانية وبالتالي بامكانها الضغط على الباب العالي ليسمح لليهود بتأسيس وطن قومي بفلسطين أو على الأقل لصدّه على شلّ هذا المشروع الصهيوني. وفعلا فقد تدخلت الحكومة الألمانية خلال الحرب لدى استانبول من أجل اعادة فتح البنك الانكلو ـــ فلسطيني الذي كان من أهم المؤسسات الصهيونية. كما حالت دون طرد اليهود الروس من فلسطين وساهمت بصفة عامة في حماية الجالية اليهودية بهذا البلد من اتخاذ اجراءات تركية ضدّها.

وكانت الحكومة الألمانية ترمي من وراء ذلك كسب عطف يهود أوروبا الشرقية حتى يساهموا في هزيمة روسيا القيصرية وكذلك عطف الجالية اليهودية بالولايات المتحدة الأمريكية نظرا لقوتها المالية ولاحتمال تأثيرها على الحكومة الامريكية في مسألة الانحياز لأحد الطرفين المتنازعين أو على الأقل في عدم التدّخل الى جانب الحلفاء خصوصا وأن الحرب كانت في بداية الأمر لفائدة ألمانيا.

ولدعم هذه المصالح المتبادلة قامت علاقات رسمية بين الفرع الصهيوني بألمانيا ووزارة الخارجية الألمانية. ولم تمض سنة على الحرب حتّى وقع اتفاق بينهما أعلنت فيه

الحكومة الألمانية تعاطفها «مع النشاط اليهودي الذي يهدف الى تحسين أحوال اليهود الاقتصادية وتقدمهم الثقافي في تركيا، كما أنّ الحكومة الألمانية تنظر بعين العطف الى استيطان اليهود وهجرتهم من البلدان الأخرى». وكانت جهود الفرع الصهيوني بألمانيا ترمي، كما ذكرنا سالفا، الى الحصول من الحكومة الألمانية على وعد باقامة وطن قومي لليهود بفلسطين، وقد أوشك الصهاينة الألمان على تحقيق هذا الهدف سنة 1917، فأدّى ذلك بالحكومة البريطانية الى التعجيل بإعلانها عن وعد بلفور في بداية نوفمبر 1917.

ويدخل هذا الوعد في نطاق التنافس الألماني — البريطاني في محاباة الصهاينة خلال الحرب وكذلك في اطار نشاط الفرع الصهيوني الأنكليزي الذي استغلّ بدوره الوضع الدولي لكسب دعم بريطانيا العظمى للمشروع الصهيوني.

3) الحركة الصهيونية وبريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية الأولى :

لقد بدأت المنظمة الصهيونية العالمية منذ تأسيسها اتصالاتها ببريطانيا العظمى ولقي مشروعها تفهما لدى رئيس الحكومة البريطانية جوزاف شمبرلان. لكن مصالح أنكلترا والظروف السائدة بالشرق الأدنى في بداية القرن العشرين لم تكن تسمح بتحقيق هذا المشروع بلفسطين فاقترح شمبرلان على هرتزل فكرة تأسيس الوطن القومي اليهودي بالمستعمرة البريطانية أوغندا. غير أن المؤتمر الصهيوني السادس (1903) رفض هذا المشروع رفضا عنيفا وذهب بعضهم الى اتهام هرتزل بالخيانة لتخليه عن فلسطين، واثر وفاة هرتزل (1904) مات مشروع أوغندا واتخذ المؤتمر الصهيوني السابع (1905) قرارا بالتخلي عن كلّ فكرة استعمارية خارج فلسطين. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى عمل الفرع الصهيوني البريطاني بقيادة حاييم وايزمان* — العالم الكيميائي والأستاذ بجامعة فكتوريا بمنشستر — على كسب الأنصار في صفوف الطبقة السياسية الانكليزية خصوصا

---

* حايم وايزمان (1874 — 1952)-ولد ببيولوروسيا حيث زاول تعليمه وتخصّص في علم الكيمياء. ثم هاجر الى سويسرا وعمل كيميائيا بمدينة جنيف (1901) ومنها انتقل الى بريطانيا العظمى أين أصبح أستاذا بجامعة فكتوريا بمنشستر (1904). ووقع تكليفه سنة 1916، في خضم الحرب العالمية الأولى، بادارة المخابر التابعة لمركز القيادة البحرية البريطانية.

والى جانب نشاطه العلمي عمل حايم وايزمان ضمن الحركة الصهيونية فكسب لها العديد من الأنصار في صفوف الطبقة السياسية البريطانية وهيّأ الظروف الملائمة للحصول في بداية نوفمبر 1917 على وعد بلفور الذي أقرّت فيه بريطانيا العظمى حق اليهود في تأسيس وطن قومي في فلسطين. وفي سنة 1920 أصبح وايزمان رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية ثم للوكالة اليهودية عند تأسيسها سنة 1929. وعندما استتب الأمر للصهاينة بفلسطين كان وايزمان أول رئيس جمهورية لاسرائيل.

وأن الحرب قد تؤدي الى تفكّك الامبراطورية العثمانية وتوفّر بذلك الظروف السانحة لتحقيق المشروع الصهيوني بفلسطين. فاتصل وايزمان في بداية الحرب بأرثر بلفور (Arthur Balfour) ولويد جورج (Lloyd Georges) وكانا حينئذ خارج الحكومة، فلقي عندهما الدعم والتأييد. كما كسب تأييد مدير جريدة المنشستير غارديان وكذلك هربرت صموئيل (Herbert Samuel) الشخصية السياسية اليهودية البارزة آنذاك. فقد قدّم هربت صموئيل في شهر جانفي 1915، نزولا عند رغبة الصهاينة، مذكّرة الى وزارة الخارجية الانلكيزية يدعو فيها الى ضرورة ضمّ فلسطين الى الامبراطورية البريطانية والى دعم الحركة الصهيونية. غير أن الوزير اليهودي أدوين منتاغيو (Edwin Montagu) قد عارض هذه المقترحات لاعتباره الصهيونية تتعارض مع ولاء اليهود للبلدان التي يحملون جنسيتها وكذلك لأن بريطانيا ما زالت في حاجة الى التحالف مع العرب. وكان لتدهور وضع الحلفاء عسكريا بأوروبا سنة 1916 ولتولّي لويد جورج وارثر بلفور في شهر أكتوبر 1916 تباعا مهام الوزارة الأولى ووزارة الخارجية، الأثر الكبير على علاقة الصهاينة بالحكومة البريطانية. فقد انتهز وايزمان فرصة صعود أصدقاء الحركة الصهيونية الى الحكم ليبعث بمذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية بعنوان «برنامج لادارة جديدة في فلسطين حسب أماني الحركة الصهيونية»، طالب فيها بريطانيا «بالاعتراف بيهود فلسطين كوحدة قوميّة واعتبار العبريّة لغة قومية لهم ومنحهم الاستقلال الذاتي بالشؤون التعليمية والدينية والاجتماعية والضرائب المحلية». كما طالب بالترخيص لشركة يهودية باستعمار فلسطين وجلب اليهود ومنحهم الأولية في اقتناء الأراضي الدولية وغيرها من الأراضي. وعلى هذا الأساس دخل الفرع الصهيوني البريطاني في مفاوضات مع السلطات الانكليزية أسفرت على التزام بريطانيا العظمى باقامة وطن قومي لليهود بفلسطين. وورد ذلك في الرسالة التي بعث بها في الثاني من نوفمبر سنة 1917 وزير الخارجية البريطاني أرثر بلفور الى اللورد روتشليد (Lord Rotschild) الثري الصهيوني المعروف. فهذه الرسالة المعروفة في التاريخ بوعد بلفور تنصّ على ما يلي : «انّ حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وستبذل أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليّا أنه لن يسمح بأيّ اجراء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها المجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين ولا بالحقوق أو بالمركز السياسي الذي يتمتعّ به اليهود في البلدان الأخرى».

ويعود وعد بلفور الى أسباب عديدة أهمّها :

— القوة المالية لليهود وحاجة الحلفاء خلال الحرب لدعم البنوك اليهودية عن طريق قروض أو غيرها. ويتجلّى ذلك في إرسال الوعد الى الثري اليهودي اللورد روتشيلد وليس الى الزعيم الصهيوني حايم وايزمان.

ـــ تدهور وضع الحلفاء العسكري والعمل على جلب الصهاينة حتى يستعملوا ما لهم من نفوذ في الولايات المتحدة الأمريكية لحملها على الدخول في الحرب لتقوية صفّهم خصوصا وأن زعيم الحركة الصهيونية بأمريكا له علاقات متينة مع الرئيس الأمريكي ولسون. وقد عقد، حسب وايزمان نفسه، الصهاينة اجتماعات سنة 1916 مع ممثّل عن الحكومة البريطانية وتم الاتفاق على الاتصال سرا بزعيم الفرع الصهيوني بأمريكا واخباره «بأن حكومة بريطانيا مستعدة لمساعدة اليهود على الحصول على فلسطين مقابل الدعم اليهودي النشيط لقضية الحلفاء في الولايات المتحدة بحيث بتغيّر الجو السياسي بشكل جذري لصالح الحلفاء». ومهما يكن من أمر فان الوعد البريطاني لليهود لم يحصل إلّا بعد دخول أمريكا في الحرب الى جانب الحلفاء في شهر أفريل 1917.

ـــ ويهدف وعد بلفور كذلك الى جلب الجالية اليهودية بروسيا الى العقيدة الصهيونية الموالية ضمنيّا للحلفاء قصد إبعادها عن الأحزاب الثورية المعادية لهم. ذلك أن الجالية اليهودية بروسيا أبدت بعد ثورة فيفري 1917 اقبالا على الحزب الشيوعي الروسي المناوىء لاستمرار بلاده في الحرب.

ـــ ثم ان بريطانيا العظمى عملت على استمالة اليهود قبل أن تستميلهم ألمانيا بضغطها على حليفتها تركيا لارضائهم.

فكل هذه العوامل الناجمة عن الظروف السائدة بأوروبا خلال الحرب العالمية الأولى جعلت الحكومة البريطانية تسرع في وعد اليهود باقامة وطن قومي بفلسطين. وليس وعد بلفور كما يعتقد ردّا لجميل حايم وايزمان العالم الكيميائي الذي اخترع خلال الحرب مادّة مفجرة ووضع اختراعه تحت تصرّف الحلفاء.

ولعل أصدق وصف لهذا الوعد قد ورد في هذه القولة للكاتب الفرنسي أرثر كسلر : «انه وعد أعطته أمة الى أمة أخرى بالتنازل لها عن أرض أمّة ثالثة».

ومهما يكن من أمر فان وعد بلفور قد أعطى دفعا جديدا للاستيطان الصهيوني بفلسطين وأبرز بذلك الطبيعة الاستعمارية للحركة الصهيونية.

II ـــ طبيعة الحركة الصهيونية :

1) الحركة الصهيونية حركة استعمارية

ان النظر والتأمل مليّا في طبيعة الحركة الصهيونية يدفع الى الجزم بأنها حركة استعمارية شبيهة كل الشبه بالتيارات الاستعمارية التي عرفتها البلدان الأوروبية الرأسمالية في الثلث

الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فقد نشأت الحركة الصهيونية في نفس الظرفية التاريخية التي تطوّر فيها الاستعمار الأوروبي، وتوخّت نفس الأهداف ونفس الطرق ونفس الاصطلاحات التي توخّاها، واعتمدت على القوى الامبريالية لتحقيق غايتها.

أ ــ الظرفية التاريخية التي نشأت فيها المنظمة الصهيونية العالمية ظرفية امبريالية:

نشأت المنظمة الصهيونية العالمية في ظرفية تاريخية تميزت بسياسة التوسّع الامبريالي التي سلكتها البلدان الرأسمالية الأوروبية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد شمل الاستعمار الأوروبي خلال هذه الفترة شيئا فشيئا جلّ القارتين الافريقية والآسيوية. ففي افريقيا مثلا نلاحظ أن نسبة المستعمرات مرّت من عشر هذه القارة سنة 1878 الى تسعة أعشارها سنة 1900. وهذا يعود، كما بيّنا آنفا، الى حاجة البلدان الرأسمالية الى أسواق لمصنوعاتها المتراكمة ومجالات لاستثمار أموالها الفائضة وذلك لحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبّط فيها آنذاك والتي تهدّد النظام الرأسمالي بالانهيار.

وهذا الوضع يشغل كذلك البورجوازية الأوروبية اليهودية الكبيرة التي اندمجت بالأوساط الاحتكارية للبلدان الامبريالية التي تنتمي اليها. ونسوق على سبيل المثال عائلة روتشليد التي تنتشر مصالحها في جميع أنحاء العالم الرأسمالي وخصوصا ببريطانيا العظمى وفرنسا، وعائلة فيليبس بهولندا، وغيرهما من العائلات اليهودية الثرية بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

فكانت هذه العائلات في حاجة الى أسواق لبضائعها ومجالات لاستثمار أموالها، وبهذه الحالة تتماشى مع الهدف الصهيوني الرّامي الى خلق وطن قومي لليهود بفلسطين وبالتالي الى استعمار هذا البلد. ولا جرم اذن أن تكون البورجوازية اليهودية الكبيرة أكبر سند للحركة الصهيونية وأن تعمل على دعمها ماليا وسياسيا.

فقد أنقذ مثلا الثري اليهودي أدموندي روتشيلد المستعمرات الصهيونية الأولى بفلسطين من الانهيار. كما عمل الرأسماليون اليهود على اكتساب دعم القوى العظمى للحركة الصهيونية وذلك بفضل علاقاتهم بهذه الدول وتأثيرهم فيها. فليس من الغريب أن يبعث اللورد بلفور في 2 نوفمبر 1917 بالوعد الذي تقرّ فيه بريطانيا العظمى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، الى اللورد روتشيلد عوضا عن حايم وايزمان زعيم الحركة الصهيونية آنذاك. فالحركة الصهيونية نشأت إذن في ظرفية امبريالية وبدعم من القوى الاستعمارية.

وقد وضع تيودور هرتزل فكرة الدولة اليهودية في نفس هذا الاطار وذلك بدمج الحركة الصهيونية في حركة التوسع الامبريالي. وهو يعتقد، كما بيّنا سالفا، أن المسألة اليهودية

ليست مسألة اجتماعية أو دينية بل هي مسألة قومية لا يمكن حلّها إلّا عن طريق تحويلها الى قضية سياسية عالمية تتم تسويتها على يد الدول الكبرى مجتمعةً، ويضيف أن ذلك يعني أن تمنح هذه الدول اليهود السيادة فوق رقعة من الأرض كافية لتلبية متطلبات اقامة دولة قومية. ويعتقد هرتزل أنه من مصالح الدول الكبرى تحقيق المشروع الصهيوني لأنه كما يقول : «متى تمّ لنا انشاء الدولة اليهودية في فلسطين نصبح في نظر أوروبا جزءا من الجدار القائم في وجه آسيا كما نصبح الحارس الأمامي للحضارة في وجه البربرية».

ويتضح ممّا سبق ذكره أن الهدف الذي ترمي اليه الحركة الصهيونية والذي يتمثل في خلق دولة يهودية فوق رقعة من الأرض بالاعتماد على القوى الامبريالية هو هدف استعماري.

ب ـــ هدف المنظمة الصهيونية العالمية، هدف استعماري :

حدّد المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد بمدينة بازل سنة 1897 هذا الهدف الاستعماري كما يلي : «ان غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام». غير أن الاجماع لم يتوفّر في هذا المؤتمر على فلسطين اذ لم تكن الاحتمال الوحيد في نظر هرتزل وكذلك في نظر الرأسماليين اليهود الذين يهدفون بالدرجة الأولى الى خلق سوق ومجال للاستثمارات الرابحة. فلم يرفض هرتزل الاقتراح البريطاني حول تأسيس الوطن القومي اليهودي بالمستعمرة الانكليزية أوغندة. ولم يمت هذا المشروع إلّا بعد وفاة هرتزل سنة 1904 عندما قرّر المؤتمر الصهيوني السابع (1905) التخلّي عن الجهود الاستعمارية خارج فلسطين. ذلك أنه من الأسهل تعبئة الفئات الشعبية والطبقات الوسطى اليهودية حول هذا البلد باعتباره مقترنا بالديانة الموسويّة وبقاعها المقدّسة. ومهما يكن من أمر فان الهدف الصهيوني الذي يرمي الى الاستحواذ على فلسطين لا يختلف عن أهداف الدول الامبريالية في سياستها التوسعية.

ومثلما توخت المنظمة الصهيونية نفس أهداف البلدان الاستعمارية فقد سلكت نفس الطرق لاستعمار فلسطين متأثرة خصوصا بالتجارب البريطانية في هذا الميدان.

ج ـــ طرق عمل المنظمة الصهيونية العالمية في فلسطين طرق استعمارية :

لقد حدّد تيودور هرتزل في كتابه «الدولة اليهودية» هذه الطرق التي تتمثل ـــ زيادة على إنشاء جمعية يهودية تقوم بتنظيم اليهود وتعبئتهم ـــ في تأسيس «شركة يهودية على غرار الشركات الاستعمارية الكبرى في المستعمرات الأوروبية بآسيا وافريقيا، تقوم بتوطين المستعمرين واستغلال موارد البلاد والسيطرة عليها».

ثم وقع التأكيد عليها من قبل المؤتمر الصهيوني الأول (1897). ففيه قرّر العمل على استعمار فلسطين بواسطة الزراعيّين والحرفيين والعمّال اليهود. وتجسّم ذلك في سياسة

الاستيطان التي سلكتها المنظمة الصهيونية العالمية بتشجيع يهود أوروبا على الهجرة الى فلسطين وتمكينهم من اقتناء الأراضي بها. وبهذه الصفة تطوّر عدد ايهود بهذا البلد وتوطّدت مصالحهم فيه خصوصا وأنهم، علاوة على تشجيع المنظمة الصهيونية، وجدوا دعما ماديا لدى بعض الرأسماليين اليهود من أمثال روتشيلد، ودعما سياسيا لدى سلطات الانتداب البريطانية. وقد نجم عن هذه الطرق ارساء استعمار استيطاني في فلسطين تمثّل في جلب اليهود الى هذا البلد وتمكينهم من استغلال موارده ثم السيطرة عليه. كما توخّت الحركة الصهيونية نفس الاصطلاحات التي وردت في البلدان المستعمرة.

د ــ الاصطلاحات التي توختها المنظمة الصهيونية العالمية بفلسطين اصطلاحات استعمارية :

وجلّ هذه الاصطلاحات تعبّر بوضوح عن معنى الاستعمار. فقد أقرّ المؤتمر الصهيوني الثاني (1898) تشكيل لجنة اطلق عليها اسم «لجنة الاستعمار»، وأنشأ كذلك أداة مالية للمنظمة الصهيونية سمّاها «المصرف الاستعماري اليهودي». كما كان يطلق على التجمعات اليهودية التي تتعاطى الزراعة بفلسطين اسم «المستعمرات الزراعيّة». ولم تكن هذه الاصطلاحات بالمشينة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فالاستعمار يعتبر آنذاك، في الأوساط الأوروبية، رسالة حضارية يقوم بها الأوروبيون لتمدين البلدان «المتخلّفة» وذلك بتلقينهم القيم والتقنية والثقافة السائدة بأوروبا الغربية.

فالمنظمة الصهيونية نشأت في نفس الظروف التي نشأت فيها الامبريالية وتوخّت أهدافها وطرق عملها واصطلاحاتها. فهي اذن حركة استعمارية.

2) خصوصيات الاستعمار الصهيوني بفلسطين :

غير أن الاستعمار الصهيوني له خصوصياته. ويعتمد الصهاينة على هذه الخصوصيات حينما أصبح النعت بالاستعماري مشينا للتبرء منه.

ــ فلم يكن، في وجهة نظرهم، للجاليّة اليهودية بفلسطين وطنا أمّا (Métropole) ، اذ أن جل اليهود الذين هاجروا الى هذا البلد قدموا خصوصا من روسيا وبولونيا والمانيا بينما تخضع فلسطين الى الدولة العثمانية ثمّ منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى الى بريطانيا العظمى. غير أن ذلك لا يزيل الصفة الاستعمارية عن الحركة الصهيونية لأنّ بريطانيا العظمى قامت بدور الوطن الأم لليهود منذ وعد بلفور حتى 1939 وبذلت طول هذه الفترة جميع المجهودات لدعم مصالح اليهود بفلسطين على حساب الشعب الفلسطيني. ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بنفس الدور أثناء الحرب العالمية الثانية وغداتها، فأصل الجالية اليهودية بفلسطين لم يمنع اذن بريطانيا العظمى ثم الولايات المتحدة الأمريكية من

القيام بدور الوطن الأم. وكذلك كان الشأن بالنسبة الى الجالية الفرنسية بالجزائر التي كانت جلّ عناصرها من أصل اسباني أو ايطالي أو مالطي والتي شملت منذ 1870 كلّ اليهود الجزائريين. ومع ذلك فقد كانت فرنسا الوطن الأم بالنسبة الى جميع هذه الفئات المختلفة. غير أنّه، في وجهة نظر الصهاينة، لو كانت بريطانيا العظمى وطنا أمّا لليهود لما تمرّدوا عليها خلال الحرب العالمية الثانية عندما حدّدت الهجرة الى فلسطين، وذلك محاباة للعرب حتّى لا يتحالفوا مع ألمانيا ضدّها.

وليس هذا النوع من التمرّد بالجديد في تاريخ البشرية، فقد حدث ذلك بأمريكا في القرن الثامن عشر حينما ثارت الجالية البريطانية على الوطن الأم وأعلنت عن استقلالها في اطار الولايات المتحدة الأمريكية. كما تمرّدت في بداية ستينات القرن العشرين الجالية البريطانية بروديسيا لتعلن استقلالها عن بريطانيا العظمى. وكذلك كان الشأن بالنسبة الى الجالية الفرنسية بالجزائر التي تمردّت على الوطن الأم سنة 1961 بمعية الجيش ثم في نطاق المنظمة المسلحة السرية عندما قررت فرنسا منح الاستقلال الى هذا البلد.

والملاحظ أنّ الصهاينة لم يتمردّوا على أنكلترا لكونها دولة استعمارية بل لأنها، كما صرّح بذلك دافيد بن غريون، حدّدت هجرة اليهود الى فلسطين. وعندما تناقضت مصالح اليهود مع بريطانيا وتوترت العلاقات بينهم اتّجهت الحركة الصهيونية الى الولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بدور الوطن الأم بالنسبة الى الجالية اليهودية بفلسطين.

ـــ **كما ينفي الصهاينة الطبيعة الاستعمارية لحركتهم بدعوى أنهم لم يغتصبوا الأراضي بفلسطين بل قاموا باشترائها** من أصحابها. وهذا ما حدث بالبلاد التونسية في العقد الأول من الحماية (1881 ـــ 1892) حيث لم تعمد السلطات الاستعمارية الى اغتصاب أراضي الأهالي بل اكتفت بتوفير كلّ الضمانات للرأسماليين الفرنسيين لابتياعها. ومع ذلك فما من شكّ في الطبيعة الاستعمارية للسياسة الفرنسية بتونس. ثمّ إن الصهاينة قد اغتصبوا جزءا كبيرا من فلسطين سنة 1948 وقاموا بتشريد جلّ سكّانها.

ـــ **وتعتمد كذلك الحركة الصهيونية على عدم تشغيل الفلسطنيين في المنشآت اليهودية وبالتالي عدم استغلالهم بصفة مباشرة لتنفي عنها الصفة الاستعمارية.** وفعلا فانّ الاستعمار الزراعي الصهيوني بفلسطين قد قام على مبدأ غزو العمل أي مقاطعة اليد العاملة العربية. فهو ادن لم يستغل مباشرة اليد العاملة المحلية مثله في ذلك مثل الاستعمار البريطاني بأمريكا واستراليا وزيلندا الجديدة حيث لم يقع الاعتماد على السكّان الأصليين بل على المهاجرين الأوروبيين. وهذا النوع من الاستعمار هو أكثر ضراوة لأنّه يقوم على استغلال موارد البلاد والسيطرة عليها دون توفير موارد رزق لسكّانها.

ـــ كما يدّعي الصهاينة أن حركتهم حركة اشتراكية وهي بالتالي لا يمكن أن تكون استعماريّة. إلّا أن هذا الادعاء لا يتعرّض الى مؤسسي الحركة الصهيونية مثل تيودور هرتزل وقيادتها الرسمية التي هي بعيدة كل البعد عن الاتجاه الاشتراكي. فالتيار الاشتراكي الذي يتمثل في المزراع الجماعية المعروفة بالكيبوتز لم يكن بالتيار السائد في الحركة الصهيونية التي يطغى عليها الاتجاه الرأسمالي. ثم إن الاشتراكية لا تتنافى حتما مع الاستعمار. فقد سلكت بعض الحكومات الاشتراكية بأوروبا الغربية سياسة استعمارية ترمي الى قمع حركات التحرير الوطني بالبلدان المستعمرة بدعوى أنّها شوفينية وعنصرية خالطة بذلك عمدا بينها وبين الحركات القومية التي عرفتها أوروبا بين الحربين كالفاشية والنازية والتي تتّسم فعلا بالشوفينية والعنصرية والعدوانية والتوسعية.

فالمنظمة الصهيونية هي اذن بلا ريب حركة استعمارية منذ نشأتها وإن أنكرت ذلك حينما تطورت الأفكار المناهضة للاستعمار وأصبح النعت به مشينا.

ولعلّ أعمق تعريف للحركة الصهيونية قد ورد عن المؤرخ البريطاني الكبير أرنلد توينبي (Arnold Toynbee) في كتابه «دراسة للتاريخ» كما يلي : «لقد جمعت الحركة الصهيونية أبشع مظاهر الحضارة الغربية : الشوفينية والاستعمار، لأن اغتصاب أراضي وأملاك 900 ألف عربي بفلسطين، هم الآن اللاجئون، ليس أفضل، أخلاقيا، من الجرائم التي ارتكبها خلال الخمسة قرون السابقة المعتدون والاستعماريون. وهذا حكمي الأخير على التاريخ الصهيوني بفلسطين... واليهود هم مع ذلك الشعب الذي تألّم من الاضطهاد أكثر من أي شعب آخر في العالم. غير أن تحميل مسؤولية هذه المظالم التي ارتكبها الأوروبيون على الغير يبعث الشك في الطبيعة البشرية بصفة عامة».

فلا جرم أن يدفع مثل هذا الوضع الشعب الفلسطيني الى مقاومة الاستيطان الصهيوني والانتداب البريطاني.

الفصل الخامس

المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني والانتداب البريطاني

I ـــ جذور المقاومة الفلسطينية للاستعمار الصهيوني :

لقد بينا آنفا أن المنظمة الصهيونية هي حركة استعمارية اعتمدت سياسة الاستيطان للاستيلاء تدريجيا على فلسطين. ونجمت عن هذا الوضع تناقضات اقتصادية واجتماعية وسياسية بين الجالية اليهودية والشعب الفلسطيني. فوفرت هذه التنقضات الظروف الموضوعية لبروز المقاومة الفلسطينية للاستعمار الصهيوني والانتداب البريطاني.

1) التناقضات الناجمة عن الاستيطان الصهيوني :

أ ـــ التناقضات الاقتصادية : وهي ناجمة عن نمو مصالح اليهود بفلسطين على حساب الشعب الفلسطيني في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية. وتتجلى هذه التناقضات الاقتصادية خاصة في الميدان الزراعي حيث استطاعت المنظمة الصهيونية بفضل الدعم المعنوي والمادي الذي وجدته لدى القوى الامبريالية والرأسماليين اليهود اقتناء الاف الهكتارات من الأراضي الفلسطينية الخصبة لفائدة المهاجرين اليهود. وهكذا فان المستعمرات الصهيونية بفلسطين التي شملت سنة 1916 : 87.835 هكتار قد بلغت 150 ألف هكتار سنة 1945 و200 ألف هكتار سنة 1948.

وكان للاستعمار الزراعي الصهيوني بفلسطين ـــ علاوة على تمكين اليهود من الاستحواذ على قسط لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية الخصبة ـــ انعكاسات وخيمة على القطاعات الاقتصادية المحلية كالفلاحة والتجارة والصناعات التقليدية. فتضرر القطاع الفلاحي التقليدي من الزراعة الصهيونية اذ هي زراعة عصرية تخضع لأساليب علمية وتقنية تمكنها من الزيادة في الانتاجية والانتاج ومن التخفيض في التكلفة. مما يجعل المنافسة بين المنتجات الفلاحية اليهودية كالحمضيات مثلا وبين المنتجات الفلسطينية المماثلة غير متكافئة في الأسواق الداخلية والخارجية.

وينعكس هذا الوضع كذلك على الصناعات المحلية (المنسوجات والأخشاب والمعادن والمواد الغذائية والبناء). فقد تأثرت من ضيق السوق الداخلية الناجم عن تدهور المقدرة الشرائية لصغار الفلاحين الذين يمثلون أغلبية السكان. كما تأثرت الصناعات الفلسطينية من منافسة البضائع الأوروبية المصنوعة بطرق عصرية وبصفة متماثلة، فغالبا ما تكون مكيفة طبقا لذوق السكان وأرخص من المواد المحلية. ثم انه علاوة على فتح فلسطين للبضائع الانكليزية خصوصا منذ قيام الانتداب فقد عمدت السلطات البريطانية خاصة في عهد المندوب السامي هربرت صموئيل (1920 ـــ 1925) الى سنّ قوانين لحماية الصناعة اليهودية بفلسطين وتمكينها من السيطرة على أسواق هذا البلد ومن غزو البلدان الأخرى الخاضعة للنفوذ البريطاني. وهكذا فان الصناعات المحلية الفلسطينية لم تكن عرضة لمنافسة المواد الواردة من بريطانيا العظمى وبعض البلدان الصناعية الأخرى فحسب بل كذلك للبضائع اليهودية المصنوعة بفلسطين طبقا لمقاييس غريبة.

ومثلما تدهورت الفلاحة والصناعات المحلية من جراء الاستيطان الصهيوني بفلسطين فقد تضررت التجارة الفلسطينية من منافسة التجارة اليهودية خصوصا وان هذه المنافسة غير متكافئة نظرا الى ما يملكه التجار اليهود من خبرة في هذا الميدان والى التشجيعات التي يحدونها لدى سلطات الانتداب والمؤسسات المصرفية الصهيونية. فبينما عهد المندوب السامي هربرت صموئيل ادارة التجارة بفلسطين الى موظف يهودي لتوفير كل الظروف الملائمة للتجارة اليهودية كان البنك الانكلو فلسطيني الذي وقع تأسيسه سنة 1903 من قبل الصهاينة لا يبخل بالقروض على اليهود بجميع أصنافهم في حين يضغط على التجار ورجال الأعمال العرب لكي يكفوا على مناوأة المشروع الصهيوني.

وهكذا فان الاستيطان الصهيوني بفلسطين قد أدّى الى تدهور جميع القطاعات الاقتصادية المحلية أو على الأقل الى الهيمنة الأجنبية عليها. وتتولد حتما عن هذه التناقضات الاقتصادية تناقضات اجتماعية.

ب ــ التناقضات الاجتماعية :

ان التناقضات الاجتماعية هي بطبيعة الحال وليدة التناقضات الاقتصادية. فدخول الرأسمال الأجنبي وتركيز جالية يهودية بفلسطين مرّ عددها من 50 ألف نسمة سنة 1897 الى 650 ألف سنة 1948 قد أدّيا الى انتقال قسط لا يستهان به من ثروات البلاد لفائدة اليهود على حساب السكان الأصليين. وقد نجم عن ذلك تفوق الجالية اليهودية بفلسطين وافقار جل الفلسطينيين :

ــ **افقار الفلسطينيين** : انّ كل الامتيازات التي تحصلت عليها الجالية اليهودية بفلسطين تمس بطبيعة الحال بمصالح غالب الفلسطينيين وخصوصا صغار الفلاحين وأرباب الصناعات وصغار التجار والعمال وفئة الموظفين والمثقفين.

ــ **صغار الفلاحين** : تمثل هذه الفئة الاجتماعية أغلبية سكان فلسطين وقد تأثرت من الاستعمار الفلاحي الصهيوني أكثر من غيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى. ذلك أنه وقع اجلاء العديد من صغار الفلاحين عن الأراضي التي اشتراها اليهود من كبار الملاكين المتغيبين أو من الدولة دون اعتبار حق انتفاعهم في هذه الأراضي التي كانوا يستغلونها مقابل ايجار يسددونه للملاك المتغيب أو للدولة. كما تضرر صغار الفلاحين ومربو الماشية من جهل المستوطنين اليهود للغة العربية وللعادات الاجتماعية والزراعية الفلسطينية كحق الارعاء العمومي والانتجاع، فأغلق ذلك دونهم قسما كبيرا من المراعي. وكل هذه العوامل قد أدت الى افقار قسم لا بأس به من هذه الفئة الاجتماعية وإكداحه. فتحوّل البعض من صغار الفلاحيين الى أجراء في القطاع الزراعي بينما اضطرّ العديد منهم الى النزوح نحو المدن للعمل خصوصا في القطاعات التقليدية وغير المنظمة كالبناء والمواني وهي قطاعات غالبا ما يكون الشغل فيها غير قارّ. وقد زاد في مأساتهم مبدأ غزو العمل أو مقاطعة اليد العاملة العربية الذي تبنته جل المؤسسات الاقتصادية الصهيونية في العقد الأول من القرن العشرين مع وفود الموجة الثانية من هجرة اليهود الى فلسطين بقيادة دافيد بن غريون من سنة 1904 الى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

أما صغار الفلاحين الذين تشبثوا بأراضيهم ولم يقع اكداحهم فكانوا يعانون أشد المعاناة من منافسة الزراعة اليهودية وهي منافسة غير متكافئة بين نمط انتاج أوروبي عصري ونمط انتاج آسياوي تقليدي. فكان المردود الفلاحي العربي لا يمثل سوى نصف المحصول الزراعي اليهودي أو ثلثه.وقد مكن هذا المنتجات الفلاحية اليهودية وهي أجود وأرخص من المواد الفلسطينية المماثلة من الاستحواذ على الأسواق الداخلية والخارجية على حساب المزارعين الفلسطينيين فتقلصت من جرّاء ذلك مداخيلهم.

وكذلك كان الشأن بالنسبة الى أرباب الصناعات وصغار التجار الفلسطينيين. فقد تضرّروا من المنافسة البريطانية وخاصة من منافسة اليهود لكونهم يفوقونهم خبرة وإمكانيات. فقد هيمن اليهود على القطاع التجاري فبلغت نسبتهم سنة 1932 : 36،8% من جملة التجار في فلسطين بينما لا تمثل الجالية اليهودية انذاك سوى 18% من سكان هذا البلد.

كما تولدت عن الاستيطان الصهيوني تناقضات بين الطبقة الشغيلة الفلسطينية والجالية اليهودية. فبقدر ما يزداد عدد العمال الفلسطينيين مع تدعيم الاستيطان الصهيوني وأكداح قسم من المزراعين وأرباب الصناعات وصغار التجار تتقلص مواطن الشغل نظرا الى مقاطعة اليد العاملة العربية. فكانت جلّ المؤسسات الاقتصادية الصهيونية تعمل على الهيمنة على خيرات البلاد دون توفير موارد رزق لأصحابها. وكان العامل الفلسطيني عرضة لمنافسة اليد العاملة الاوروبية وخصوصا اليهودية لكونها — علاوة على درايتها بالتقنيات العصرية — تحظى برعاية السلطات البر يطانية فقد كانت تفضلها على الفلسطينيين وتغلق في نهاية الأمر أمامهم آفاق الشغل.

وأغلق كذلك الاستعمار البر يطاني والابتيطان الصهيوني بفلسطين الآفاق أمام الموظفين الفلسطينيين وبصفة عامة أمام الفئة المثقفة وذلك بانتقال الادارة الفلسطينية اثر الانتداب الى البر يطانيين واليهود. فقد استولوا على المناصب الكبرى ذات الجرايات الضخمة ولم يتركوا اجمالا للفلسطينيين سوى الوظائف الصغرى ذات الجرايات الضعيفة. فكان اذن الموظفون الفلسطينيون، باستثناء بعض العناصر، بمثابة طبقة كادحة تتقاضى الأجور الضعيفة دون أمل في الخروج من هذا الوضع. وهذا النوع من التناقض طريف في حدّ ذاته اذ أنه لا يخص الموظفين الفلسطينيين المباشرين فحسب بل كذلك كل من يصبو من الفلسطينيين المثقفين الى وظائف عمومية كانت بيد بريطانيين أو يهود ليسوا قطعيا أكثر كفاءة منهم. ويسود هذا الشعور جل الفلسطينيين الذين زاولوا تعليمهم العالي أوالثانوي والذين لا يجدون غالبا شغلا في الادارة ولا يقبلون أن تكون هذه المناصب وقفا على الأجانب الذين هم في نظرهم بمثابة مغتصبين لحقوقهم.

وتزداد كل هذه التناقضات الاجتماعية حدة من جراء سياسة التمييز التي تسلكها سلطات الانتداب في ميادين عديدة.

فعلى مستوى الأجور كان مرتب العامل الفلسطيني أدنى من مرتب نظيره من الأوروبيين واليهود. وقد بلغ الفارق في الأجور بين العملة العرب والعملة اليهود سنة 1937 حوالى 145 %. وكذلك كان الشأن مع الموظفين الفلسطينيين فقد كانوا يتقاضون مرتبات ضعيفة بالنسبة الى جرايات كبار الموظفين البر يطانيين واليهود. وهذه الحالة تزيد في حقد العملة والموظفين الفلسطينيين خصوصا وأن جل محصولات الضرائب ترد من الشعب

الفلسطيني الذي يمثل حتى الحرب العالمية الثانية الأغلبية الساحقة لسكان فلسطين.

ثم ان سياسة التمييز تبرز في توزيع الميزانية. فكان القسم الكبير منها يرصد في مشاريع تهم أولا وبالذات البريطانيين واليهود. فزيادة على مرتبات الموظفين كانت محصولات الميزانية ترصد أساسا في تجهيز البلاد طبقا لحاجيات المصالح الاستعمارية. وتتجلى سياسة التمييز كذلك في ميدان التعليم. فبينما تخوّل سلطات الانتداب لليهود الاستقلال في ادارة مدارسهم وتساعدهم على تنميتها كانت تحتفظ بحق الاشراف على المدارس الوطنية العربية التي لا تحظى، رغم ذلك، بنفس الرعاية. كما تبرز سياسة التمييز في منح قروض تجود بها البنوك على الأوروبيين واليهود ولا تسند إلى العرب إلّا نادرا.

فالاستيطان الصهيوني قد مسّ اذن بمعية الانتداب البريطاني بمصالح الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين وخصوصا منهم الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي سبق ذكرها. أما كبار الفلاحين والتجار فقد استغلوا الوضع لتنمية ثرواتهم وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأراضي وزيادة ايجار العقارات. فباعوا الأراضي للصهاينة وقاموا بالسمسرة لفائدتهم.

وتجدر الاشارة الى أن كل هذه التناقضات الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة أشد الارتباط بهجرة اليهود الى فلسطين. فكلما تفاقمت الهجرة احتدت التناقضات العربية اليهودية. وقد بلغت أوجها في الثلاثينات اثر صعود الحزب النازي الى الحكم بألمانيا وتدفّق اليهود الى فلسطين تدفقا فاق طاقة استيعاب البلد. وهذه التناقضات مرتبطة كذلك بالوضع الاقتصادي والاجتماعي تركد عندما يتحسّن وتحتد عندما يتردّى. والمقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني والانتداب البريطاني تتفاعل مع هذه الأوضاع. فهي تنشط مع تأزم الحالة الاقتصادية والاجتماعية وتفتر عند تحسينها. ذلك أن الشغل الشاغل للجماهير — والجماهير هي بمثابة الجيوش للحركات الوطنية — يكمن بطبيعة الحال في المسائل الحياتية أي في العمل والرزق وسد الرمق بصفة عامة. ومن أجل ذلك فكلما تحسّن الوضع وتوفرت أسباب الرزق انشغل الناس بأعمالهم وتعذر حينئذ على الأحزاب الوطنية تعبئتهم ضد الاستعمار. أما عند الأزمات فان الجماهير تفقد موارد ررقها ويتفاقم لذلك غضبها وحنقها وتشعر أكثر من ذي قبل بالهيمنة والمنافسة الأجنبية فتنساق وراء الحركات الوطنية. وكانت الحركات الوطنية تستغل هذه الظروف لتحمّل الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني مسؤولية الوضع مبرزة اذاك سيطرتهما على ثروات البلاد وتفقيرهما لجل سكانها.

ثم ان التناقضات الاقتصادية والاجتماعية تتفاعل مع التناقضات السياسية المتجسمة في هيمنة البريطانيين بمعية الصهاينة على دواليب الادارة وجهاز الحكم بفلسطين. وبطبيعة الحال فان هذه الهيمنة السياسية تخدم المصالح البريطانية والصهيونية على حساب الشعب الفلسطيني وتزيد بالتالي في حدّة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التي هي في نهاية الأمر

متعددة الجوانب. ذلك أن مصالح الفئات الفقيرة والمتوسطة للشعب الفلسطيني تتناقض مع البريطانيين واليهود وكذلك مع طبقة الملاكين والتجار المحليين المستغلة لهم والمرتبطة مصالحها ــ في قسم كبير منها ــ بالاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية. غير أن هذه التناقضات متدرّجة حسب خطورتها على مصير الشعب الفلسطيني. فالتناقضات الرئيسية في نظر الفلسطينيين هي التناقضات العربية اليهودية. ذلك أن الصهيونية تستهدف إنشاء دولة يهودية في أرضهم وإحلال مهاجرين يهود في بيوتهم ومزارعهم وتشريدهم في نهاية المطاف من بلادهم. أما التناقضات مع البريطانيين فهي أقل خطورة لأن الانتداب ــ حسب القانون الدولي ــ هو نظام وقتي يزول عندما يصبح الشعب الفلسطيني قادرا على تسيير شؤونه بنفسه. وتأتي في المرتبة الأخيرة التناقضات الداخلية الفلسطينية وهي تناقضات تطمسها التناقضات العربية الصهيونية خصوصا في فترات التأزم. فإحساس العمال والفلاحين الصغار والبورجوازية الصغيرة بالخطر الصهيوني يجعلهم إجمالا لا يفكرون في هذه التناقضات الداخلية بل يقبلون، تحت شعار الوحدة الوطنية، القيادة السياسية للطبقة الثرية.

ومهما يكن من أمر فان التناقضات العربية الصهيونية وبدرجة أقل العربية البريطانية قد وفرت الظروف الموضوعية لاندلاع المقاومة الفلسطينية. غير أن اندلاع المقاومة يستوجب الى جانب الظروف الموضوعية توفير الظروف الذاتية العائدة أساسا الى بروز الوعي الوطني العربي بفلسطين في أواخر العهد العثماني.

2) بروز الوعي الوطني العربي بفلسطين :

لقد برز الوعي الوطني بفلسطين في نطاق الحركة القومية العربية التي تبلورت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أي مع نشوء المنظمة الصهيونية العالمية.

وكانت الحركة القومية العربية تهدف انذاك الى قيام دولة عربية مستقلة تضم البلدان العربية الخاضعة للهيمنة العثمانية. وهي وليدة النهضة الأدبية التي عرفها المشرق العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي تجسمت في يقظة اللغة العربية وإحياء التراث العربي وإعادة الأمجاد العربية الى الأذهان وبالتالي إبراز تفوق الحضارة العربية على الحضارة التركية.

وقد تبلورت هذه اليقظة العربية شيئا فشيئا اثر الاحتكاك مع الغرب في القرن التاسع عشر وذلك منذ حملة نابليون على مصر وتجربة محمد علي في تحديث هذا البلد وإيفاده البعثات إلى أوروبا وبصفة عامة توفير أسباب الانفتاح على الحضارة الغربية ولا سيما مبادىء الثورة الفرنسية والفكرة القومية الليبرالية.

كما كان لانتشار المطابع والمجلات والجرائد وكذلك المدارس التي ساهمت في ارسائها البعثات التبشيرية الأجنبية وخصوصا الفرنسية والانكليزية الدور الفعّال في هذه اليقظة العربية.

وبذلك أصبح الاعتقاد في تفوق العرب على العثمانيين واردا في الأوساط العربية وطفحت على السطح التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية الناجمة عن الهيمنة العثمانية والتي كانت تحجيها من قبل الرابطة الاسلامية بين الأتراك وجل العرب.

وقد أسفرت كل هذه العوامل على ظهور الفكرة القومية العربية التي برزت شيئا فشيئا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الكتب والشعر والمجلات ثم في بداية القرن العشرين من خلال جمعيات وأحزاب سياسية نشأت بباريس واستانبول ودمشق وبيروت والقاهرة وطرحت قضية الاستقلال الذاتي للمقاطعات العثمانية العربية ثم الاستقلال التام ووحدة البلاد العربية.

وكان من أبرز رواد فكرة القومية العربية السوريان الكاتب عبد الرحمان الكواكبي والشاعر ابراهيم اليازجي واللبناني نجيب عازوري الذي أصدر بباريس سنة 1905 كتابا بالفرنسية «يقظة الأمة العربية» نادى فيه باقامة دولة عربية واحدة مستقلة عن الدولة العثمانية وحذر فيه كذلك من المخططات الصهيونية، كما أسس نجيب عازوري بباريس في بداية القرن العشرين «رابطة الوطن العربي» دعا من خلالها العرب للقيام بثورة استقلالية.

ومن أبرز الأحزاب السياسية العربية التي ترمي الى قيام وطن عربي موحد ومستقل عن الدولة العثمانية في منطقة الشرق الأوسط والتي كان لها أثر كبير في تاريخ الحركة القومية في مرحلتها التكوينية «الجمعية العربية الفتاة» المعروفة «بالفتاة». وقد وقع تأسيسها بباريس سنة 1911 ثم انتقل مقرها الى بيروت سنة 1913 ثم الى دمشق سنة 1914. وكذلك جمعية العهد التي نشأت باستانبول سنة 1913، ورغم أن غايتها تقتصر على «السعي للاستقلال الداخلي لبلاد العرب على أن تظل متحدة مع حكومة الاستانة اتحاد المجر مع النمساء» فانها كانت أقوى وأخطر المنظمات العربية نظرا لاحتوائها لعدد كبير من الضباط العرب العاملين في الجيش العثماني.

فكانت فلسطين التي تمثل في العهد العثماني جزءا من سوريا الطبيعية أو بلاد الشام قد عرفت النهضة الثقافية والفكرية والسياسية في نطاق القومية العربية. فاشترك الفلسطينيون في المنظمات التي نشأت في بداية القرن العشرين كالفتاة والعهد. وشاركوا في المؤتمر العربي الذي التأم بباريس سنة 1913 لطرح حق العرب على الأقل في الاستقلال الذاتي في اطار دولة عثمانية لا مركزية.

كما أيّدوا الثورة العربية الكبرى التي اندلعت في شهر جوان 1916، بقيادة أمير مكة الشريف حسين ومساندة الحركات القومية العربية، ضد الأتراك اثر التزام بريطانيا العظمى بضمان استقلال المقاطعات العثمانية العربية ووحدتها عند انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعملوا مع الأمير فيصل ابن الشريف حسين في الجيش الذي أنشأه للمساهمة في مجهود الحرب الى جانب الحلفاء. وعندما أعلن المؤتمر السوري الذي وقع انتخابه بعد الحرب، في 8 مارس 1920 عن استقلال سوريا الطبيعية (سوريا وفلسطين مع الاعتراف بالاستقلال الذاتي للبنان) في نطاق نظام ملكي دستوري يكون على رأسه الأمير فيصل، شارك الفلسطينيون في أول حكومة لهذه الدولة الجديدة.

فكان اذن هنالك وعي وطني ونزعة استقلالية في صفوف الفلسطينيين ضد الدولة العثمانية، وذلك رغم الروابط الدينية التي تجمع أغلبيتهم بالأتراك.

وازداد هذا الوعي الوطني حدة غداة الحرب العالمية الأولى ليكون حافزا للمقاومة الفلسطينية للانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني.

غير أن المقاومة الفلسطينية قد برزت في بداية الأمر قبل الحرب العالمية الأولى والانتداب البريطاني، ضد الاستعمار الصهيوني وذلك منذ بداية الاستيطان اليهودي اثر الموجة الأولى من هجرة اليهود الى فلسطين من روسيا القيصرية سنة 1882.

II ــ المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني قبل وعد بلفور والاحتلال البريطاني :

لقد كانت قبل انطلاق الهجرة الأولى العلاقات بين العرب واليهود بفلسطين تنبني على التسامح الديني وهي بالتالي علاقات سلمية وطيبة. ولم تتغير إلّا عندما تحولت طبيعة الوجود اليهودي من الطابع الديني الى الطابع الاستيطاني والاستعماري وذلك بوحي من الأفكار الصهيونية. وأدى ذلك الى بروز تناقضات بين مصالح الجالية اليهودية ومصالح الفئات العريضة من الشعب الفلسطيني فبدأت في مقاومة الخطر الصهيوني دفاعا عن أرضها خصوصا وان الوعي الوطني الفلسطيني انطلق انذاك في نطاق القومية العربية.

وكانت المقاومة الفلسطينية ترمي الى منع هجرة اليهود الى فلسطين واقتنائهم الأراضي فيها حتى لا يتحقق المشروع الصهيوني المتمثل في تأسيس دولة يهودية بفلسطين على حساب الشعب الفلسطيني.

ولم تكن في بداية الأمر هذه المقاومة منظمة بل كانت عفوية. اذ تمثلت في مهاجمة المستعمرات الصهيونية سنة 1886 ثم سنة 1892 من طرف صغار الفلاحين المطرودين

من الأراضي التي اشتراها اليهود من كبار الملاكين المتغيّبين ومن الدولة دون اعتبار حق انتفاعهم فيها. كما تجسّم التصدي للصهيونية في احتجاج وجهاء القدس سنة 1890 على محاباة متصرف سنجقهم للصهاينة ثم في العريضة التي وجهوها في شهر حوان 1891 الى رئيس الوزراء العثماني مطالبين فيها اصدار أمر يمنع اليهود من دخول فلسطين واقتناء الأراضي فيها.

واشتدت المقاومة الفلسطينية اثر تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية سنة 1897 حيث تبلورت نيّة الصهاينة في الهيمنة على فلسطين، وازداد حينئذ شعور الفلسطيبيين بخطورة هجرة اليهود الى بلدهم حدّة. فتفاقمت المعارضة للهجرة الصهيونية والاستيطان الزراعي. وقد تصدّرها انذاك مفتي القدس محمد الطاهر الحسيني الذي ازداد تأثيره على الرأي العام الفلسطيني لجمعه بين القيم الاسلامية ومناهضة الاستعمار وبالتالي بين الدين والقومية. فعندما ترأس سنة 1897 لجنة رسمية للنظر في طلبات نقل الملكية بسنحق القدس عمل على عدم السماح لليهود في الحصول على أراضي زراعية جديدة. كما قامت سنة 1900 حملة احتجاجية واسعة للتنديد بشراء اليهود للأراضي الزراعية. وعندما فرّطت عائلة سرسق اللبنانية في مساحة واسعة من الأراضي الخصبة للصهاينة اعترض فلاحو القرى المجاورة لذلك وقاموا بمهاجمة الفنيين الذين جاؤوا لمسح هذه الأراضي تمهيدا لنقل ملكيتها الى اليهود.

وقد اتسعت المقاومة الفلسطينية اثر وفاة هرتزل سنة 1904 وتبني المنظمة الصهيونية خطة التسلّل التدريجي المتمثلة، كما بينا آنفا، في تكثيف هجرة اليهود الى فلسطين وتنمية مصالحهم فيها قصد تغيير ميزان القوى بهذا البلد وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق المشروع الصهيوني دون انتظار الحصول على ميثاق دولي. اذ أثار وصول أعداد من الموجة الثانية لهجرة اليهود الى فلسطين حفيظة الشعب الفلسطيني خصوصا وأن رواد هذه الهجرة تبنوا مبدأ غزو العمل أو مقاطعة اليد العاملة العربية في المؤسسات الصهيونية. وتجسّم ذلك في استياء صغار الفلاحين من المعمرين الصهاينة وكبار الملاكين العرب الذين فرطوا لهم في الأراضي دون اعتبار حق انتفاعهم فيها. كما برزت انذاك معارضة الهجرة والاستيطان الصهيوني في الصحف العربية والفلسطينية وخصوصا في صحيفة الكرمل التي وقع تأسيسها بمدينة حيفا سنة 1909 قصد تحسيس الرأي العام الفلسطيني بخطورة هجرة اليهود وتحذيره من بيع الأراضي لهم أو حتى رهنها لدى البنك الانجلو فلسطيني نظرا الى كونه صهيونيا. وفي نفس السياق ندّدت الصحف العربية بعائلة سرسق البيروتية التي كانت تعتزم انذاك بيع قريتين فلسطينيتين لليهود. كما دعت الصحف العربية الى مقاطعة البضائع اليهودية ردا على مقاطعة الصهاينة للبضائع واليد العاملة العربية.

وبرزت كذلك معارضة الصهيونية من خلال النشريات والكتب ككتاب لنجيب نصار رئيس تحرير الكرمل صدر سنة 1911 تحت عنوان «الصهيونية : تاريخها ــ غرضها ــ أهميتها» حذّر فيه صاحبه من خطر هذه الحركة ودعا فيه الى مكافحتها. كما شارك في مناهضة الاستيطان الصهيوني النواب الفلسطينيون في المجلس العثماني وطالبوا بسنّ قانون يمنع هجرة اليهود الى فلسطين.

وقد نجم عن كل هذه الدعاية تحسيس الشعب الفلسطيني بالخطر الصهيوني وبالتالي توفير الظروف الملائمة لتشكيل منظمات محلية غايتها حظر هجرة اليهود والحيلولة دون بيع الأراضي لهم. وتبلور هذا الاتجاه في صلب «الحزب الوطني العثماني» الذي تم تأسيسه قبيل الحرب العالمية الأولى والذي أكد في احدى نشرياته الموجهة للرأي العام الفلسطيني أن «الصهيونية هي الخطر الذي يحدّق بوطننا وهي الموجة الرهيبة التي تضرب شواطىء بلادنا. انها مصدر الأعمال الخداعة الغادرة التي تجتاحنا والتي ينبغي أن تكون أشدّ اخافة لنا من السير على انفراد في ظلمة الليل الحالكة. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل انها أيضا نذير بنفينا عن وطننا وطردنا من بيوتنا وممتلكاتنا».

وفي نفس الفترة تمّ تأسيس جمعيات فلسطينية أخرى معادية للصهيونية مثل «جمعية مكافحة الصهيونية» التي وقع تأسيسها بمدينة نابلس. كما أسس الطلبة الفلسطينيون باستانبول سنة 1914 جمعية لمناهضة الصهيونية. وفي نفس السنة أسس الطلبة الفلسطينيون بجامع الأزهر بالقاهرة «جمعية مقاومة الصهيونية». وعملت كل هذه الجمعيات على توعية الرأي العام العربي بفلسطين والبلدان العربية المجاورة ضد الغزو الصهيوني وتحسيسه للعواقب الوخيمة للصهيونية والضغط على السلطات العثمانية حتى لا تفرّط في الأراضي الدولية لفائدة اليهود وتضع حدّا للاستيطان الصهيوني بفلسطين. وقد تواصلت المقاومة الفلسطينية للحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الأولى كما جاء في تقرير بريطاني حول الوضع السياسي في فلسطين حينذاك : «إن المسلمين من سكان القدس وضواحيها يكنّون للمسيحيين العطف والمودة ولكنهم شديدو العداء لليهود وان شئنا المزيد من الدقة للصهيونيين. فهم يعارضون بشدة تزايد المجتمعات اليهودية في المدن والأرياف ولا سيما ابتياع الصهيونيين للأراضي وبالتالي تجريد السكان من ممتلكاتهم».

وازدادت المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني حدة غداة وعد بلفور والاحتلال البريطاني.

III ــ المقاومة الفلسطينية للاستعمار الصهيوني غداة وعد بلفور والاحتلال البريطاني

ويعود احتداد المقاومة الفلسطينية غداة الحرب العالمية الأولى الى تفاقم التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الفلسطيبيين من جهة واليهود والبريطانيين من جهة أخرى وذلك اثر الاحتلال البريطاني لفلسطين ودعم مصالح اليهود فيها من لدن السلطات البريطانية خصوصا منذ أن تعيّن في شهر جويلية 1920 هربرت صموئيل مندوبا ساميا لبريطانيا بهذا البلد.

1) تفاقم التناقضات العربية اليهودية بفلسطين :

فقد قام هربرت صموئيل وهو الذي لم يقبل منصب المندوب السامي إلّا نزولا عند رغبة الصهاينة، بتوفير الظروف الملائمة للاستيطان الصهيوني بفلسطين. فسلك كما بيّنا سالفا سياسة تهويد تتمثل في إسناد الوظائف الكبرى لليهود وتدعيم الاستيطان الصهيوني وبالتالي تعزيز مصالح اليهود بفلسطين على حساب الفئات العريضة للشعب الفلسطيني. ولا جرم أن تزيد هذه السياسة المنبنية على التمييز العنصري في حدّة التناقضات الفلسطينية الصهيونية.

ثم ان تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي بفلسطين غداة الحرب زاد في تفاقم هذه التناقضات. فقد خرجت هذه البلاد منهوكة القوى من الحرب العالمية الأولى. اذ تأثر اقتصادها من خرائب الحرب. فتقلّصت من جراء ذلك مساحة الأراضي المزروعة وانخفض بالتالي الانتاج الزراعي. ومرت نتيجة لذلك صادرات الحمضيات من 1.600.000 صندوق تقريبا سنة 1913 ــ 1914 الى أقل من المليون سنة 1920 ــ 1921. وهذا الوضع هو بطبيعة الحال سانح لاحتداد الشعور بالاستعمار الصهيوني واستحواذه على أخصب الأراضي عند الأهالي الذين ازدادت حالتهم سوءا مع غلاء المعيشة. وفعلا فقد ارتفعت الأسعار بفلسطين غداة الحرب العالمية الأولى نتيجة انخفاض الانتاج وخصوصا التضخم المالي الذي تفاقم بأوروبا اثر الحرب ثم انعكس على مستعمراتها. فتدنّت من جراء ذلك المقدرة الشرائية لجل الفلسطينيين وخاصة للفئات الكادحة منهم كصغار الفلاحين والأجراء بصفة عامة.

إن كانت هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية قد وفّرت الظروف الموضوعية للمقاومة فإن العوامل السياسية ساعدت على توفير الظروف الذاتية لها. ومن أبرز هذه العوامل السياسية نكث بريطانيا العظمى لعهدها للعرب وخداعها لهم.

2) نكث بريطانيا العظمى لعهدها للعرب وخداعها لهم :

لقد ثار العرب على الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى ــ بقيادة أمير مكّة الشريف حسين وبايعاز من الحركات القومية العربية التي عملت على استغلال صعوبات الباب العالي لبلوغ مآربها ــ وتحالفوا مع بريطانيا العظمى شريطة التزام هذه القوى بضمان استقلال المقاطعات العثمانية العربية عند انتهاء الحرب ووحدتها. غير أن بريطانيا العظمى قامت بابرام معاهدات أخرى تتناقض مع وعودها للعرب، من ذلك اتفاقية سايكس بيكو المبرمة في 26 ماي 1916 والتي تنّص على قسمة تركة الدولة العثمانية اثر انتهاء الحرب بين بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا القيصرية. ومن ذلك أيضا وعد بلفور الصادر في 2 نوفمبر 1917 والذي تقرّ بموجبه الحكومة البريطانية تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى القرار الذي اتخذه في شهر أفريل 1920 مجلس الحلفاء بمدينة سان ريمو الايطالية حول قسمة المقاطعات العثمانية العربية والتي أصبح بموجبه سوريا ولبنان يخضعان لفرنسا والعراق وفلسطين لبريطانيا العظمى مع التأكيد على تنفيذ وعد بلفور وتيسير هجرة اليهود الى فلسطين. وكل هذا يجسّم بطبيعة الحال نكث بريطانيا لعهدها للعرب وخداعها لهم وذلك رغم مشاركتهم الفعّالة في مجهود العرب الى جانب الحلفاء وضد دولة اسلامية كان رئيسها خليفة للمسلمين جميعاً.

فقد صدم العرب بغدر الحلفاء لهم، وبعملهم على تقسيمهم واخضاعهم عوض أن يضمنوا لهم الاستقلال والوحدة طبقا لما وعدوهم به ومكافأة لمساهمتهم في مجهود الحرب. فشعر العرب من أجل ذلك باهانة عظيمة وتبخّرت كل آمالهم في الاستقلال والوحدة حتى أن سنة 1920 أصبحت تعرف في التاريخ العربي المعاصر بعام النكبة. وهذا الشعور بالمرارة زاد في حدة التناقضات السياسية بين الشعب الفلسطيني وسلطات الانتداب البريطانية وساهم في توفير الظروف الذاتية للمقاومة الفلسطينية. وفي هذه الظروف المتأزمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا تأسست بفلسطين جمعيات اسلامية مسيحية غايتها توعية الشعب الفلسطيني وتأطيره وذلك لاحباط المؤامرة البريطانية والتصدي للصهيونية. وقد أكدت برامجها على مقاومة الاستيطان الصهيوني بفلسطين والحيلولة بجميع الوسائل دون شراء اليهود للأراضي بهذا البلد. وورد ذلك بوضوح في الميثاق الذي أسفر عنه المؤتمر الأول لهذه الجمعيات المنعقد بالقدس في بداية 1919 والذي نصّ على رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب البريطاني واعتبر فلسطين جزءا من سوريا وطالب باستقلالها التام ضمن الوحدة العربية. وعندما وقع الاعلان عن وعد بلفور بصفة رسمية بفلسطين في أواخر فيفري 1920 قامت المظاهرات في العديد من المدن. وكانت الجماهير الفلسطينية تغلي بالحقد والغضب. وانفجر هذا الغضب في الرابع من أفريل 1920 بمدينة القدس.

واستمرت المظاهرات ضد الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني لمدة أربعة أيام. كما قامت مظاهرات أكثر عنفا في السنة الموالية انطلقت من مدينة يافا في أوائل ماي 1921 ثم امتدّت الى مدن أخرى ودامت 15 يوما. وقد أسفرت هذه الاضطرابات على العديد من القتلى والجرحى اثر الاشتباكات التي جدّت بين العرب من جهة واليهود والبوليس البريطاني من جهة أخرى. وبرز خلال المظاهرات التي جدّت سنة 1920 زعيمان للحركة الوطنية الفلسطينية في عائلة الحسيني المقدسية وهما موسى كاظم الحسيني رئيس بلدية القدس والشاب أمين الحسيني. فأمّا الأول فانه لم يتحرّج في الخروج الى المتظاهرين عند مرورهم أمام قصر البلدية ومن الخطبة فيهم فأقالته السلطات البريطانية من منصبه. وأمّا الثاني فقد شارك في الاصطدامات ضد اليهود والبوليس البريطاني ثم هرب الى دمشق وحكم عليه بالسجن غيابيا مدة طويلة. ثم مرت المقاومة الفلسطينية بفترة من الهدوء والركود امتدت من سنة 1922 الى سنة 1929 وذلك رغم اقرار عصبة الامم للانتداب البريطاني في 24 جويلية 1922 وتأكيدها لتنفيذ وعد بلفور وتيسير هجرة اليهود الى فلسطين.

IV — ركود المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني والانتداب البريطاني (1922 — 1929) :

لم تعرف فلسطين خلال هذه الفترة مواجهة حادة للانتداب البريطاني والحركة الصهيونية. وقد انحصر النشاط الوطني في بعض الاجتماعات والمؤتمرات وكان عددها قليلا. فالجمعيات الاسلامية المسيحية التي تأسست بالعديد من المدن الفلسطينية غداة الحرب العالمية الأولى والتي عقدت منذ نشأتها سنة 1919 حتى 1922 خمسة مؤتمرات لم تجمع بين 1922 و1929 سوى ثلاثة مؤتمرات كانت في الجملة فاشلة نظرا للصراعات التي تشل الحركة الوطنية الفلسطينية في ذلك العهد.

ويعود هذا الركود الذي عرفته المقاومة الفلسطينية بين 1922 و1929 إلى عدة عوامل أهمها :

1) تحسّن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بفلسطين وفتور التناقضات الفلسطينية البريطانية والفلسطينية الصهيونية :

تحسّن وضع الشعب الفلسطيني اقتصاديا واجتماعيا في هذه الفترة وذلك بالقياس بالفترة السابقة. فقد كانت البلاد في الفترة السابقة منهوكة القوى من جرّاء الحرب ومن

جرّاء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تلتها مباشرة. أما في هذه الفترة فقد ارتفع الانتاج الزراعي بفلسطين، فمرت صادرات الحمضيات مثلا من أقل من مليون صندوق سنة 1920 ـــ 1921 الى مليون وربع مليون صندوق سنة 1922 ثم فاتت المليون والنصف سنة 1925 وتواصل هذا النمو حتى نهاية العشرينات. وهو لا يخص المعمرين اليهود فحسب بل كذلك الفلاحين الفلسطينيين الذين يملكون سنة 1925 : 70% من المزارع الحمضية بفلسطين.

وكانت القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات والتجارة المحلية مرتبطة بالزراعة وبالتالي بالمقدرة الشرائية لسكان الريف الذينَ يمثلون قسما لا بأس به من حرفائها. فكلما تحسّن وضع المزارعين اتسع سوق أرباب الصناعات والتجار ونمت مرابحهم وازدهرت أعمالهم. وعلاوة على ذلك فقد استفادت الصناعات والتجارة المحلية من مقاطعة الفلسطينيين للبضائع والمصنوعات اليهودية اثر الاضطرابات التي جدت بفلسطين في أوائل العشرينات. اذ أدّى هذا الاستغناء عن البضائع اليهودية الى خلق صناعات وتجارات وشركات جديدة. وبذلك تطور رأس المال الفلسطيني وبرزت بورجوازية فلسطينية شغلها الشاغل الاقتصاد والربح. ولا جرم أن يكون هذا الوضع سانحا لخلق مواطن شغل جديدة في جميع القطاعات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة والتجارة المحلية وكذلك في قطاعي البناء والمواني وبالتالي للحدّ من البطالة. ونجم عن هذا الوضع فتور في التناقضات الفلسطينية البريطانية والفلسطينية الصهيونية. ذلك أنه كلما تحسّن الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتوفرت أسباب الرزق انغمس الناس في أعمالهم وتقلص شعورهم بالهيمنة والمنافسة الأجنبية وفترت بالتالي تناقضاتهم مع الأجانب القاطنين في بلدهم.

2) تحسّن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بأوروبا وركود الحركة الصهيونية :

وقد زادت في فتور التناقضات الفلسطينية اليهودية الصعوبات التي مرت بها الحركة الصهيونية عندما تحسّن الوضع الاقتصادي بأوروبا الغربية في النصف الثاني من العشرينات. اذ استطاعت انداك القوى الأوروبية التغلب على الأزمات الناجمة عن الحرب العالمية الأولى وإعادة بناء اقتصادها وعرفت حينئذ فترة من الازدهار.

وهذا الوضع لا يتماشى مع الحركة الصهيونية فهي لا تزدهر إلّا عند الأزمات. ذلك أن الحركات اللاساميّة التي تمثل موضوعيا أكبر سند للصهاينةَ تستفحل عند الأزمات الاقتصادية وتتقهقر في فترات الازدهار اذ يتوفّر المناخ المناسب لاندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية. فيفقد بذلك المشروع الصهيوني صداه ومصداقيته في الأوساط اليهودية الأوروبية وتتقلص بالتالي هجرة اليهود الى فلسطين. زد على ذلك أن العديد من

اليهود عادوا ــ في هذا الوضع ــ من فلسطين الى البلدان التي قدموا منها لتوفّر مواطن الرزق والطمأنينة فيها. وقد بلغت نسبة اليهود العائدين الى بلدانهم بين 1924 و1931 : 29%. وفي سنة 1927 كان عدد العائدين الى بلدانهم قد فاق عدد الوافدين الى فلسطين (5000 مقابل 3000).

ثم ان الرأسماليين اليهود ليسوا، عند الازدهار، في حاجة ملحة الى أسواق لترويج بضائعهم والي مجالات لاستثمار أموالهم. فيتقلص عندئذ دعمهم المادي للحركة الصهيونية. وكلّ هذا من شأنه أن يخفف من حدة الاستيطان الصهيوني بفلسطين وبالتالي من حدة التناقضات الفلسطينية اليهودية.

وبينما كانت التناقضات بين الفلسطينيين واليهود والبريطانيين فاترة برزت التناقضات الداخلية. فالتناقضات الداخلية تطمسها عادة في المجتمعات المستعمرة، وخصوصا عند الأزمات، التناقضات مع الأجانب. ذلك أن تطور البورجوازية المحلية ونمو الطبقة الشغيلة بفلسطين في فترة الازدهار الاقتصادي جعلا التناقضات الداخلية في المجتمع الفلسطيني تطفو على السطح.

فعمدت السلطات البريطانية الى استغلالها لتقسيم الحركة الوطنية الفلسطينية. اذ وقع بايعاز منها تأسيس حزبين سياسيين متضادين : حزب الفلاحين والحزب الوطني. فحزب الفلاحين يعتمد على سكان الريف ويدعو الى تحسين حالتهم لكنه يهدف في حقيقة الأمر الى التفريق بين المدينة والريف مستغلا لذلك التناقض الموجود بين المزراعين و«أفندية» المدينة الذين يستغلونهم ولا يتحرجون في ازدرائهم. وهذا الحزب يرمي في آخر المطاف الى فصل الحركة الوطنية الفلسطينية عن سكان الريف الذين يمثلون قاعدتها العريضة.

أما الحزب الوطني فهو يعتمد على طبقة «الوجهاء»، وهو حزب معتدل اعتمد سياسة المراحل المتجسمة في أسلوب «خذ وطالب» عوضا عن أسلوب المقاطعة والمقاومة التي توختها الحركة الوطنية الفلسطينية غداة الحرب العالمية الأولى.

ورغم أن هذين الحزبين لم يجدا صدى كبيرا في الأوساط الفلسطينية نظرا الى العلاقات المريبة بين المشرفين عليهما والسلطات البريطانية والصهيونية، فقد ساهما في اضعاف الحركة الوطنية التي تأثرت كذلك من الصراعات الشخصية على قيادتها خصوصا بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي.

لكل ذلك مرت المقاومة الفلسطينية بين 1922 ــ 1929 بفترة من الركود وأخذت تحت تأثير البورجوازية الوطنية الجديدة طابعا اقتصاديا يتمثل في الدفاع عن الأرض والعمل على تعصير الزراعة المحلية ومقاطعة البضائع البريطانية واليهودية لمواجهة المنافسة الأجنبية. غير أن هذا الوضع قد انقلب الى نقيضه عندما بدأت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ

1929 تتأزم شيئا فشيئا بفلسطين. اذ ساءت حالة المزارعين وتدهورت مقدرتهم الشرائية من جرّاء انخفاض ثمن المنتجات الزراعية خلال هذه السنة بنسبة تتراوح بين 70% و75%. وانعكس دلك على أرباب الصناعات المحلية والتجار اذ تقلصت سوقهم وقلّت مرابيحهم ومداخيلهم. وتأثر كدلك من هذا الوضع العمال الفلسطنيون فانخفضت أجورهم بنسبة 50% وأصبح العديد منهم مهددا بالبطالة. ومثل هذه الظروف سانحة بطبيعة الحال لبروز تناقضات الفلسطينيين مع اليهود والأجانب بصفة عامة وفتور تناقضاتهم الداخلية. وقد زاد في حدة التناقضات العربية اليهودية الدعم المادي للحركة الصهيونية. فقد كانت الحركة الصهيونية حتى سنة 1929 تتخبط في أزمة مالية، وخلال هذه السنة التأم بمدينة زوريخ السويسرية المؤتمر الصهيوني السادس عشر وكان من نتائجه انتعاش الاستيطان الصهيوني بفلسطين اذ تمكن الصهاينة من اشتراء الأراضي بهذا البلد سنة 1929 وطرد عنوة ما يزيد عن 15 ألف من المزارعين الفلسطينيين. ونجم عن كل هذا غضب الجماهير الفلسطيتية فانفحر تلقائيا في 23 أوت 1929 في شكل اشتباكات مع اليهود في القدس ثم يافا والجليل وصفد دامت أسبوعا وأسفرت على العديد من القتلى والجرحى في صفوف كل من الطرفين المتنازعين. وفي السنة الموالية (1930) نشبت اضطرابات مماثلة بفلسطين. غير أن المقاومة الفلسطينية للانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني لم تبلغ أوجها إلّا مع الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت سنة 1936.

٧- احتداد المقاومة الفلسطينية : الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939) :

لقد ازداد الوضع توترا بفلسطين في الثلاثينات اذ بلغت تناقضات الشعب الفلسطيني مع البريطانيين والصهاينة درجة من الحدّة أسفرت على انفجار عارم انطلق من مدينة نابلس في منتصف أفريل 1936. فعرفت البلاد اضرابات عامة وقامت المظاهرات في العديد من المدن وامتنع السكان العرب عن دفع الضرائب لسلطات الانتداب ثم أخذت الاصطدامات مع الصهاينة والبوليس البريطاني تشتد شيئا فشيئا حتى أصبحت عنيفة ومسلحة. وقد دامت هذه الثورة زهاء السنتين (من أفريل الى أكتوبر 1936 ثم من أكتوبر 1937 الى مارس 1939) وشارك فيها علاوة على الفلسطينيين العديد من المتطوعين قدموا من البلدان العربية المجاورة ولقي الكثير منهم حتفهم بفلسطين.

1) أسباب الثورة الفلسطينية الكبرى :

لقد اندلعت هذه الثورة عندما احتدت التناقضات العربية الصهيونية من جرّاء الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى وتفاقم الحركات اللاسامية بأوروبا اثر صعود الحزب النازي الى الحكم بألمانيا سنة 1933 ثم تدفق الهجرة اليهودية بما يفوق الطاقة الاستيعابية لفلسطين.

أ ــ تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بفلسطين من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى :

لقد كان لهذه الأزمة الاقتصادية التي اندلعت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929 ثم امتدت الى جميع أنحاء العالم باستثناء الاتحاد السوفياتي، اثرها العميق على الوضع بفلسطين. اذ نجم عنها ضيق السوق الفلسطينية الداخلية والخارجية وتراكم منتجاتها الفلاحية والصناعية والانخفاض في الأسعار بصفة عامة. كما تفاقمت في هذه الظروف المنافسة البريطانية والصهيونية خصوصا وان بريطانيا العظمى والصهاينة كانوا انذاك في أمس الحاجة الى أسواق لترويج بضائعهم المتراكمة. وقد تأثرت من ذلك كل القطاعات الاقتصادية الفلسطينية. ففي الحقل الفلاحي قلّت صادرات الحمضيات وانخفضت أسعارها وتدهورت تبعا لذلك المقدرة الشرائية للمزارعين. وبذلك تقلّصت السوق الداخلية أمام الصناعات المحلية فانخفض انتاجها وقلت مرابيحها. فمعامل الصابون مثلا قد انخفضت قيمة انتاجها بين 1930 و1935 من 206.259 جنيه فلسطيني الى 79.311 ومرّ عددها في نفس الفترة من 12 الى 4. وكذلك كان الشأن بالنسبة الى التجارة المحلية اذ ساءت حالتها مع تقلص السوق الداخلية وتفاقم المنافسة الأجنبية. وبذلك تدهورت حالة السكان وانخفضت مداخيلهم وانتشرت البطالة في صفوفهم واحتد شعورهم بالهيمنة والمنافسة الأجنبية. وازداد هذا الشعور حدّة في هذه الظروف المتأزمة مع تدفق هجرة اليهود من أوروبا الى فلسطين ونموّ الاستعمار الزراعي فيها.

ب ــ نموّ هجرة اليهود الى فلسطين وتفاقم التناقضات العربية الصهيونية :

وهذه الظاهرة تعود الى صعود الحزب النازي الى الحكم بالمانيا في بداية 1933 وتوخّيه سياسة لاسامية وفّرت الظروف الملائمة للدعاية الصهيونية وبالتالي لهجرة اليهود الى فلسطين. فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود الى هذا البلد بين 1932 و1938 217 الف نسمة قدموا من أوروبا الوسطى وخصوصا من بولونيا والمانيا. ووقع توجيه اليهود الفارين من المانيا والبلدان الموالية لها، خصوصا الى فلسطين لأن القوى الرأسمالية بأوروبا وأمريكا الشمالية التي ما زالت انذاك تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الكبرى قد حددت من هجرتهم

نحوها. ففي 1935 مثلا هاجر 61.854 يهودي الى فلسطين في حين أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تمنح خلال هذه السنة الى اليهود سوى 6.252 تأشيرة والكندا سوى 624 تأشيرة.

ومهما يكن من أمر فان تدفق اليهود الى فلسطين من شأنه أن يزيد في حدة شعور العرب بالخطر الصهيوني وفي مطالبتهم بوضع حدّ لهذه الهجرة التي تجاوزت الطاقة الاستيعابية لبلادهم، خصوصا وأن أهمية الهجرة الخامسة لا تكمن في كمية المهاجرين فحسب بل كذلك في نوعيتهم. فقد قدم العديد منهم من المانيا أي من بلاد رأسمالية متقدمة، وهم لذلك مؤهلون أكثر من غيرهم لاستعمار فلسطين نظرا الى ما يتمتعون به من خبرة وإمكانيات تقنية ومادية. فرأس المال اليهودي الذي دخل الى فلسطين بين 1933 و1937 يقدر بـ 42.400.000 جنيه فلسطيني مقابل 24.600.000 بين 1922 و1927. وقد رصدت جل هذه الأموال لتدعيم المصالح اليهودية بفلسطين على حساب السكان العرب. فتطور لذلك الاستعمار الزراعي الصهيوني بهذا البلد اذ تمكن اليهود بين 1933 و1936 من اقتناء أراضي جديدة خصوصا من الأفنديين وصغار الفلاحين الذين أرهقهم في هذه الظروف العصيبة الاحتياج والدَّين. كما تطورت في نفس هذه الفترة الصناعات اليهودية بفلسطين على حساب الصناعات العربية. ففي 1935 كانت هذه البلاد تحتوي 340 مؤسسة صناعية عربية تضم 4117 عامل وتقدر قيمة منتوجها الخام بـ 1.545.000 جنيه فلسطيني وذلك مقابل 872 مؤسسة يهودية تؤجّر 13.687 عامل وتنتج ما قيمته 6.046.000 جنيه.

فتأثّر الفلاحون والتجار وأرباب الصناعات الفلسطينيون من منافسة اليهود، فقد كانوا يفوقونهم خبرة وإمكانيات وكان بامكانهم توفير بضائع أرخص وأجود من مثيلاتها العربية. كما تأثر الشغالون العرب وقد ازداد عددهم مع نزوح العديد من المزراعين الى المدن للبحث عما يسدون به رمقهم، من انخفاض أجورهم وخصوصا من البطالة، فقد استفحلت بمقاطعة جلّ المؤسسات الصهيونية لليد العاملة العربية وعم حينئذ الغضب جميع الفئات الاجتماعية وأصبح الوضع بفلسطين قابلا للانفجار. وقد اندلع هذا الانفجار من جراء بعض العوامل المباشرة من بينها :

— الاستفزازات الصهيونية التي تتمثل في تهريب الأسلحة لفائدة الصهاينة والتدريب العسكري السافر لليهود واعتداءات جماعة جابوتنسكي (Jabotinsky) المتطرفة على بعض القرى العربية. وكل هذا من شأنه أن يثير حفيظة العرب ويؤكد لهم الخطر الصهيوني على بلادهم.

ـــ كما كان لثورة عز الدين القسام* المسلحة الأثر الكبير على الرأي العام الفلسطيني. فقد دعا الشيخ القسام أنصاره من عمال حيفا وفلاحي القرى المجاورة لها لحمل السلاح في وجه البريطانيين والصهاينة وطرح بذلك لأول مرة قضية المجابهة المسلحة. فلقيت دعوته صدى كبيرا لدى الجماهير الفلسطينية. غير أن انتفاضة القسام لم تدم طويلا اذ تفطنت اليها سلطات الانتداب وقضت عليها في المهد، فقتلت في 19 نوفمبر 1935 قائدها واثنين من أتباعه وأسرت خمسة آخرين بينما اعتصم الباقون بالجبل. وقد لعبت هذه التجربة، رغم قصرها، دورا كبيرا في توعية الرأي العام الفلسطيني بامكانية الثورة المسلحة. وأصبح الشيخ عز الدين القسام مثالا للوطنية الحقّة. فتأثر الناس كثيرا لمقتله وكانت جنازته بمدينة حيفا مناسبة لتظاهرة وطنية كبرى نددت فيها الجماهير بالانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني.

ـــ وزاد الوضع توترا بمقاطعة اليد العاملة العربية فقد بلغت أوجها في شهر فيفري 1936 مع استفحال البطالة وذلك عندما رفض مقاول يهودي تعاقد مع سلطات الانتداب لبناء ثلاث مدارس بمدينة يافا، تشغيل العمال العرب. فطوّق العمال العرب موقع احدى

---

* عز الدين القسّام (1882 ـــ 1935)-ولد بقرية جبلة بسوريا. زاول تعليمه بجامع الأزهر بالقاهرة حيث تابع دروس الشيخ المصلح محمد عبده. وعند عودته الى بلاده سنة 1903 أصبح مدرسا في كتّاب بلدته وإماما بمسجدها. واثر انتهاء الحرب العالمية الأولى واستيلاء فرنسا على سوريا شارك في ثورة العلويين ضد الفرنسيين. وعندما حكم عليه بالاعدام من طرف المحكمة العسكرية الفرنسية باللاذقية التجأ عز الدين القسام في صائفة 1921 الى فلسطين وعمل منذ 1922 مدرسا في المدرسة الاسلامية بحيفا واماما بجامع الاستقلال فيها. ثم التحق سنة 1926 بجمعية الشبان المسلمين في هذه المدينة وأصبح فيما بعد رئيسا لها.

وكان القسّام واعيا كلّ الوعي بخطر الصهيونية على فلسطين وبضرورة مقاومة الاستعمار البريطاني الذي يعتبره العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني. كما كان يؤمن ايمانا راسخا بأن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لانقاذ فلسطين من الهيمنة البريطانية والخطر الصهيوني وذلك في زمن لم تكن فيه قضية الثورة المسلحة مألوفة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد عمل عز الدين القسام على بث الوعي الوطني وطرح فكرة الكفاح المسلح بين الجماهير وخصوصا في أوساط العمال وفقراء الفلاحين النازحين الى حيفا والقاطنين في الحي القديم لهذه المدينة حيث كان يقيم.

وعندما انكشف أمره عزم عز الدين القسام على مباشرة الثورة المسلحة في الجبال. فارسلت سلطات الانتداب قوات كبيرة قامت صباح 19 نوفمبر 1935 بتطويق قرية الشيخ زايد حيث يوجد القسام وأحد عشر شخصا من جماعته، وجرت معركة توفى فيها مع بعض من رفاقه. وقد أقيمت لهم بمدينة حيفا جنازة كبيرة حضرتها وفود من مختلف انحاء فلسطين وتحوّلت الى مظاهرة وطنية.

وكانت المعركة التي قادها عز الدين القسام هي بمثابة الافتتاح للكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني والاعلان عن بدء الثورة الفلسطينية الكبرى.

المدارس ومنعوا العمال اليهود من الوصول اليه. وكان ذلك بمثابة الشرارة الأولى لانفجار الثورة الفلسطينية الكبرى. وكان الهدف من هذه الثورة هو وضع حدّ لهجرة اليهود الى فلسطين والحيلولة دون التفريط في الأراضي لفائدتهم وكذلك اقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي واستقلال فلسطين في اطار الوحدة العربية.

وقد مرّت هذه الانتفاضة الكبرى بمرحلتين :

2) مراحل الثورة الفلسطينية الكبرى :

أ ـــ المرحلة الأولى (أفريل ـــ أكتوبر 1936) :

لقد اندلعت هذه الثورة في 15 أفريل 1936 وبدأت باشتباكات بين الفلسطينيين والصهاينة وذلك اثر تشكيل عصابات عربية للتصدي للوضع المتردي الذي كانت عليه البلاد من جراء استفحال الهجرة اليهودية والاستعمار الزراعي والبطالة والمنافسة الأجنبية. واستؤنفت هذه الاصطدامات بين العرب واليهود في 19 أفريل 1936 عند حدود يافا ـــ تل أبيب حيث احرق الصهاينة العديد من المنازل العربية.

واحتجاجا على هذه التصرفات دخلت مدينة يافا في 20 أفريل 1936 في اضراب شمل أسواقها وميناءها. وفي نفس اليوم تشكلت بمدينة نابلس لجنة قومية عربية دعت الى الاضراب العام في كامل البلاد تضامنا مع أهالي يافا. ثم تشكلت على هذا المنوال لجان في مدن فلسطينية أخرى بلغ عددها 22 وأيّدت مواصلة الاضراب العام. وفي 24 أفريل 1936 شكّل بمدينة القدس جهاز خاص للاشراف على الاضراب العام ولجان لجمع التبرعات وإعانة المحتاجين لتمكينهم من الاستمرار في الاضراب.

وتجدر الاشارة الى أن هذه الاضرابات كانت في بداية الأمر عفوية وكذلك اللجان التي دعت اليها أي أنها كانت خارجة عن نطاق الأحزاب الوطنية التقليدية المتسمة آنذاك بالاعتدال. فلم تغير هذه الأحزاب موقفهالّا أمام تطور الوضع. اذ عقدت في 25 أفريل 1936 اجتماعا مشتركا انبثقت منه لجنة تعرف باللجنة العربية العليا كان على رأسها الحاج محمد أمين الحسيني*. وأعلنت هذه اللجنة الممثلة لأهم الأحزاب الوطنية اثر

---

* محمد أمين الحسيني (1895 ـــ 1974) ـــ ولد بمدينة القدس حيث زاول تعليمه الابتدائي والثانوي وحيث تعلم اللغة الفرنسية بمدرسة الفرير التبشيرية. ثم واصل تعليمه بجامع الأزهر بالقاهرة أين حل سنة 1912. وفي صائفة 1915 سافر الى استانبول والتحق بكليتها العسكرية، فتخرج منها برتبة ضابط صف وعمل في الجيش العثماني وعند انتهاء الحرب عاد الى فلسطين وقد أصبحت تخضع للهيمنة البريطانية.

وكان عندئذ، علاوة على خبرته العسكرية والمامه بالعلوم الدينية، واعيا بالأخطار المحدقة ببلاده من جرّاء الاستعمار الانكليزي والاستيطان الصهيوني. فشارك في الاضرابات التي اندلعت بمدينة القدس في أفريل

تأسيسها «مواصلة الاضراب العام الى أن تغير الحكومة البريطانية سياستها الحاضرة تغييرا جوهريا يبدأ بمنع الهجرة اليهودية». كما أكدت على تمسكها بالمطالب الوطنية الثلاث المعهودة وهي : «منع الهجرة اليهودية منعا باتا، منع بيع الأراضي العربية الى اليهود واقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي».

غير أن اللجان القومية التي انبثقت عفويا من الشعب في العديد من المدن والتي هي بمثابة الجناح الراديكالي للحركة الوطنية لم تترك زمام المبادرة للجنة العربية العليا بل عملت بنفسها على احتداد الثورة الفلسطينية. فعقدت من أجل ذلك، في 8 ماي 1936، بمدينة القدس مؤتمرا قرر، زيادة على مواصلة الاضراب العام ومقاطعة اليهود، الامتناع عن دفع

1920 تنديدا بالاستعمار والصهيونية ووقع الحكم عليه اثر ذلك من طرف المحكمة العسكرية البريطانية بالسجن غيابيا خمسة عشر عاما. غير أنه عاد من دمشق الى القدس عندما أصدر المندوب السامي البريطاني، تحت ضغط الرأي العام الفلسطيني، عفوا عنه.

وعند شغور مركز الافتاء في القدس سنة 1921 تمّ انتخابه لهذا المركز الذي كان منذ 1856 حكرا في عائلة الحسيني. كما وقع انتخابه على رأس المجلس الاسلامي الأعلى الذي تأسس سنة 1927 للاشراف على شؤون المسلمين الدينية. وقد جعل محمد أمين الحسيني من هذا المجلس اداة لخدمة القضية الفلسطينية وذلك بمقاومة الاستيطان الصهيوني معتبرا باعة الأراضي الفلسطينية وسماسرتها خارجين على الدين الاسلامي، وكسب الانصار للقضية الفلسطينية في البلدان العربية والاسلامية. وقد تجلّى ذلك في المؤتمر الاسلامي العالمي الذي التأم تحت اشرافه سنة 1931 في المسجد الأقصى بالقدس للدفاع عن قضية فلسطين.

واثر اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى سنة 1936 وقع انتخاب محمد أمين الحسيني على رأس اللجنة العربية العليا المنبثقة عن جميع التيارات الوطنية وأصبح بذلك القائد الرسمي للحركة الوطنية الفلسطينية. وبهذه الصفة وقف ضد فكرة التقسيم الصادرة عن لجنة التحقيق الملكية التي قدمت الى فلسطين في أواخر 1936 لدراسة الوضع فيها. فقررت سلطات الانتداب سنة 1937 اقالته من رئاسة المجلس الاسلامي الأعلى وحمّلته مسؤولية اعمال الارهاب، وحتى لا يقع القبض عليه لجأ محمد أمين الحسيني في سنة 1937 الى دمشق ثم إلى لبنان حيث واصل عمله السياسي بوصفه رئيسا للجنة العربية العليا.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية انحاز الى معكسر المحور فسافر الى بغداد حيث مكث سنتين، غير أنه غادرها في شهر ماي 1941 اثر فشل الحركة التي قادها رشيد عالي الكيلاني ضد البريطانيين بمشاركة العديد من المناضلين الفلسطينيين. فانتقل الى بلدان المحور وامضى أكثر من أربعة أعوام خصوصا بالمانيا أين واصل نشاطه السياسي.

وعندما احتلّ الحلفاء المانيا تم اعتقاله من طرف الفرنسيين ونقل الى باريس أين قضى أكثر من سنة في حالة اعتقال انتقل اثرها الى القاهرة حيث استأنف نضاله الوطني بوصفه زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية. فبهذه الصفة رفض قرار تقسيم فلسطين الدي صدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947. وعندما انتصب الكيان الصهيوني بفلسطين واصل محمد أمين الحسيني الدفاع على القضية الفلسطينية والنضال ضد الاستعمار الصهيوني وذلك رغم العراقيل الناجمة عن بعض الأطراف العربية. وقد انتقل سنة 1959 من القاهرة الى سوريا ثم الى بيروت حيث توفي في الرابع من جويلية سنة 1974.

الضرائب عملا بمبدأ «لا ضرائب بدون تمثيل». ورفعا لكل التباس أكد مؤتمر اللجان القومية أن الهدف الأساسي للنضال الفلسطيني هو استقلال فلسطين في اطار الوحدة العربية.

واثر هذا المؤتمر أخذت الاضطرابات طابعا عنيفا وامتدت الثورة الى الريف حيث أصبحت مسلحة. وتمثل ذلك، علاوة على المظاهرات الشعبية العارمة، في اطلاق النار والقاء القنابل على المراكز الحكومية وفي تخريب السكك الحديدية والطرقات وخط أنابيب الشركة العراقية للنفط وذلك رغم سياسة القمع التي توختها سلطات الانتداب ضد المناضلين بصفة خاصة والشعب الفلسطيني بصفة عامة. ثم دعمت الثورة بمتطوعين قدموا من البلدان العربية المجاورة وكان على رأسهم الضابط السوري فوزي القاوقجي.

وبلغت الثورة الفلسطينية الكبرى أوجها في صائفة 1936 فعمّت الريف وكثر عدد الثوار المعتصمين بالجبال وأصبح صغار الفلاحين يمثلون، بقيادة عبد الرحيم الحاج محمد، العمود الفقري لها: ولم تستطع بريطانيا العظمى اطفاء نار الثورة رغم كل الاجراءات القمعية وتعزيز قواتها والقوات الصهيونية بفلسطين. فعمدت حينئذ الى الطرق السياسية لفك الاضراب العام واضعاف العصابات المسلحة ووضع حد للثورة الفلسطينية. ولتحقيق هذا الهدف لجأت الى حلفائها من العرب لكي يتدخلوا لدى اللجنة العربية العليا «لتحقيق السلام». وبعد محاولة فاشلة قام بها عاهل الأردن الأمير عبد الله ووزير خارجية العراق نوري سعيد، استجابت اللجنة العربية العليا ـــ وكانت تخشى أن يفلت منها نهائيا زمام الأمور ـــ الى النداء الصادر في 10 أكتوبر 1936 عن الملك عبد العزيز بن السعود والملك غازي والأمير عبد الله لوضع حد للاضراب العام والثورة «والاعتماد على النيات الطيبة لصديقتنا بريطانيا العظمى التي أعلنت انها ستحقق العدالة».

وفي اليوم الموالي توقّف، تبعا لهذا النداء وبعد موافقة اللجان القومية، الاضراب العام الذي دام 174 يوما، وانتهت الاضطرابات وعاد المتطوعون العرب إلى بلدانهم. وكان أمل الشعب الفلسطيني الحصول على رغائبه بعد كل هذه المعاناة. فعيّنت الحكومة البريطانية لجنة التحقيق الملكية المعروفة بلجنة بيل قدمت الى القدس في الخامس من نوفمبر 1936 لدراسة الوضع واقتراح الحلول التي تراها مناسبة له. وبعد سبعة أشهر نشرت في 7 جويلية 1937 تقريرا يوصي بوضع حد للانتداب وبتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق تشمل الأولى الأجزاء التي تقطنها أكثرية من العرب والثانية الاجزاء التي تقطنها أكثرية من اليهود بينما تبقى المنطقة الثالثة التي تضم الأجزاء ذات الأهمية الاستراتيجية والدينية الخاصة، تحت الانتداب البريطاني. ووافقت المنظمة الصهيونية على هذا الحل الذي تبنته الحكومة البريطانية. أمّا الوطنيون الفلسطينيون فقد عارضوا تأسيس دولة يهودية في جزء من فلسطين

وأعلنوا في مؤتمر التأم بسوريا من 8 الى 10 ديسمبر 1937 عن رفضهم لتقسيم بلادهم وعزمهم على مواصلة الكفاح لتحريرها.،وبذلك دخلت الثورة الفلسطينية الكبرى مرحلتها الثانية.

ب ــ المرحلة الثانية (أكتوبر 1937 ــ مارس 1939):

بدأت المناوشات في شهر سبتمبر 1937 اثر اغتيال حاكم لواءالجليل وتحميل سلطات الانتداب الوطنيين الفلسطينيين مسؤولية ذلك واعلانها عن عدم شرعية اللجنة العربية العليا وجميع اللجان القومية بالرغم من استنكارها لهذا الحادث. ثم أقصي المفتي الشيخ أمين الحسيني من مهامه في رئاسة المجلس الاسلامي الأعلى ورئاسة لجنة الأوقاف. كما اعتقل العديد من الوطنيين ومنهم أعضاء من اللجنة العربية العليا ونفي بعض أعضاء اللجنة الى جزر سيشل.

واحتجاجا على هذه الممارسات القمعية اضربت في الثاني من اكتوبر 1937 مدينة القدس ثم انتشر الاضراب في العديد من المدن الفلسطينية الأخرى. ورغم أن هذا الاضراب انتهى بعد يومين استجابة الى نداء المفتي فقد عمّت الاضطرابات اثر لجوء المفتي في 14 أكتوبر 1937 الى دمشق تجنبا للقمع. فعادت الثورة الى ما كانت عليه في صائفة 1936. وأصبحت سيارات الركاب والمستعمرات اليهودية وأعمدة الهاتف والطرقات والسكك الحديدية وخط أنابيب الشركة العراقية للنفط عرضة لقنابل الثوار ونسفهم، وصارت القوات البريطانية الصهيونية عرضة لاطلاق النار. واستفحلت الاضطرابات في شهر نوفمبر 1937 خصوصا في القرى والأرياف وأصبحت القيادة الفعلية للثورة من صغار الفلاحين والزعيم الحقيقي لها عبد الرحيم الحاج محمد. ولم تثن الاجراءات القمعية التي توخّتها سلطات الانتداب ضد المناضلين والأهالي بصفة عامة، الثوار المعتصمين بالجبال عن عزمهم على مواصلة الكفاح.

فتراجعت أمام خطورة الوضع الحكومة البريطانية عن قرار التقسيم وجمعت في فيفري ــ مارس 1939 بمدينة لندن ممثلين عن العرب واليهود للبحث عن طريقة لحل سلمي للقضية الفلسطينية. وقد شارك كذلك في هذه المائدة المستديرة ممثلون عن العربية السعودية ومصر والعراق واليمن أي عن نظم عربية كانت آنذاك تحت وطأة بريطانيا العظمى.

غير أن الثوار الذين لا يؤمنون بنجاعة هذه الطرق ولا يثقون في روّادها قد زادوا في حدّة نضالهم، ومع ذلك فان القوات البريطانية الصهيونية انتهزت عزلة الثورة بتخلي الجناح

المعتدل للحركة الوطنية عنها شيئا فشيئا ووفاة زعيمها الحقيقي عبد الرحيم الحاج محمد* في ساحة القتال في 27 مارس 1939، واحباط معنويات الأهالي تحت تأثير العقوبات الجماعية والسجن الاداري والقانون العرفي، للقضاء عليها وقتل قادتها أو اعتقالهم وبذلك انتهت الثورة المسلحة بعد كفاح دام زهاء السنتين وتميّز بتضحيات جسام قدّمها الشعب الفلسطيني.

ولم تذهب هذه التضحيات سدى اذ اسفرت المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني والانتداب البريطاني في جميع أطوارها على نتائج لا تخلو أحيانا من الأهمية.

VI — نتائج المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني والانتداب البريطاني

في العهد العثماني اتخذ الباب العالي تحت ضغط الرأي العام العربي بعض الاجراءات ضد هجرة اليهود الى فلسطين والاستعمار الزراعي الصهيوني. فسنّ منذ 1887 جواز سفر أحمر يسلّم لليهود عند دخولهم فلسطين عوضا عن جوازهم وذلك لتحديد اقامتهم بهذا البلد لمدة ثلاثة أشهر على أكثر تقدير. وفي 1901 صدر قرار آخر يحجّر على اليهود دخول فلسطين. كما أقامت الحكومة العثمانية، أمام كثرة الاحتجاجات الناجمة عن الأهالي، القيود على بيع الأراضي لليهود.

* عبد الرحيم الحاج محمد (1892 — 1939) — ولد في بلدة ذنّابة بفلسطين. تلقى تدريبا عسكريا في المدرسة الحربية ببيروت اثر تجنيده في الجيش العثماني. وعند انتهاء الحرب العالمية الأولى عاد الى فلسطين التي أصبحت تخضع للاستعمار البريطاني. فاشتغل في الزراعة والتجارة وعندما اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 — 1939) عمل على تكريس خبرته العسكرية لمقاومة الاستعمار والصهيونية بالسلاح على غرار عز الدين القسّام. فقاد مجموعة من الثوار قامت بالعديد من الهجمات ضد جهاز الانتداب البريطاني والمستوطنين الصهيونيين. وعندما تولى فوزي القاوقجي في أواخر أوت 1936 قيادة الثورة اسندت الى عبد الرحيم الحاج محمد قيادة المنطقة الثانية التي تقع وسط فلسطين. فاصبح حيئذ من القادة البارزين للثورة. ولذلك أوكلت اليه القيادة العامة للثورة خلفا لفوزي القاوقجي الذي غادر فلسطين في أواخر أكتوبر 1936 بعد نداء الملوك والرؤساء العرب الى فك الاضراب والتفاوض مع الحكومة البريطانية. غير أن عبد الرحيم الحاج محمد لجأ بدوره الى دمشق في شهر نوفمبر 1936 ليترك المجال الى المفاوضات. ولم يعد الى فلسطين إلّا في شهر أكتوبر 1937 عند استئناف الثورة. فتولى قيادتها الى أن قتل يوم 27 مارس 1939 خلال معركة خاضها مع قوة عسكرية بريطانية حاصرته على حين غرة وهو بقرية صانور. وما ان ذاع خبر وفاته حتى أضربت البلاد حزنا عليه.

غير أنه لم يكن لكلّ هذه القرارات العثمانية مفعول يذكر. فقد كان الصهاينة يرتشون السلطات حتى تتغافل عن تطبيقها وكانت القوى الأوروبية الكبرى كألمانيا وبريطانيا العظمى تتدخّل لدى الباب العالي حتى لا يقع تنفيذها.

أما في عهد الانتداب فقد دفعت المقاومة الفلسطينية الحكومة البريطانية الى توضيح موقفها من النزاع العربي الصهيوني والاعلان عنه في ثلاث مناسبات في شكل كتاب أبيض.

1) الكتاب الأبيض الأول :

نشره في 3 جوان 1922 وزير المستعمرات ونستون تشرشل (Winston Churchill) اثر الاضطرابات التي جدّت بفلسطين في بداية العشرينات. وهو يتضمّن تأويل الحكومة البريطانية لوعد بلفور مبيّنا في هذا الشأن أن الوطن القومي اليهودي الذي أقرته بريطانيا في فلسطين «لا يعني أن تصبح كل البلاد تحت الهيمنة الصهيونية وأن يضمحلّ أو يخضع العرب ولغتهم وتقاليدهم بفلسطين، وأن هذا لا يعني كذلك فرض الجنسية اليهودية على كلّ سكّان فلسطين بل تنمية الجالية اليهودية الفلسطينية باعانة يهود البلدان الأخرى».
وهذا الكتاب الأبيض الأول الذي يرمي الى طمأنة العرب هو في حقيقة الأمر تأكيد لوعد بلفور.

2) الكتاب الأبيض الثاني :

صدر في 21 أكتوبر 1930 اثر اضطرابات 1929 — 1930. وهو عموما في صالح العرب اذ يبيّن أن الانتداب لا يعني فحسب اعانة اليهود على انشاء وطن قومي بفلسطين بل كذلك حماية حقوق الفلسطينيين لأن التزامات بريطانيا لا تنحصر في اليهود بل تخصّ كذلك العرب. وهذا يستوجب تحديد هجرة اليهود الى فلسطين.

غير أن الحكومة البريطانية تراجعت في ذلك أمام ضغوط الحركة الصهيونية وقيامها بحملة دعائية واسعة ضدّ الكتاب الأبيض الثاني بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ورد هذا التراجع في الرسالة التي بعث بها رئيس الحكومة مكدونالد (Mac Donald) الى حاييم وايزمان يؤكّد له أن ما جاء في هذا الكتاب الأبيض لا يعبّر تماما عن سياسة بريطانيا بفلسطين. وقد أطلق العرب على هذه الرسالة اسم الكتاب الأسود.

3) الكتاب الأبيض الثالث*:

نشره مكدونالد في 17 ماي 1939 اثر الثورة الفلسطينية الكبرى. وهو نسبيا في صالح العرب. اذ أنّ بريطانيا أعلنت في هذا الكتاب الأبيض أنّه ليس من سياستها أن تصبح

* النص الكامل للكتاب الأبيض الثالث بملحق الوثائق.

فلسطين دولة يهوديَة وأن ما تريده هو أن تقام في النهاية دولة فلسطينية مستقلة «يقتسم فيها شعبا فلسطين العرب واليهود السلطة الحكومية على نحو يصون المصالح الحيوية لكليهما... انّ هدف صاحب الجلالة البريطانية هو أن تقيم في غضون عشرة أعوام دولة فلسطينية مستقَلة ترتبط ببريطانيا بمعاهدة تصون على نحو مرضي جميع المصالح التجارية والاستراتيجية لكلا البلدين» و«أن الفترة الانتقالية من حكم الانتداب ستخصّص لتنمية الحكم الذاتي شيئا فشيئا». ثم ان الكتاب الأبيض الثالث قد حدّد الهجرة اليهودية الى فلسطين في غضون الأعوام الخمسة القادمة الى 75.000 نسمة تحظر بعدها إلّا في حالة موافقة العرب. كما حظر بيع أراضي العرب في بعض المناطق الفلسطينية وقيّده في مناطق أخرى. وكانت بريطانيا ترمي من وراء هذا الكتاب الأبيض الى جبر خواطر العرب لكسب تأييدهم ضد ألمانيا النازية في فترة برزت فيها بوادر الحرب العالمية الثانية وحتى تتلافى تحالفا عربيا ألمانيا يخوّل للنظام النازي مراقبة منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة. ففي مثل هذه الظروف تناقضت مصالح بريطانيا العظمى مع المشروع الصهيوني وخيّرت اذن محاباة العرب للحفاظ على مركزها في منطقة الشرق الأوسط.

ومن أجل ذلك استبشر المواطنون الفلسطينيون ــ رغم رفضهم لتأجيل الاستقلال ــ باقرار الحكومة البريطانية حقوق العرب. أمّا الصهيونيون فقد استقبلوا الكتاب الأبيض الثالث بالاستياء والعداء ودخلوا في صراع مع بريطانيا اذ أصبحت في نظرهم عقبة أمام تحقيق هدفهم المتمثل في اقامة دولة يهودية في فلسطين وذلك عن طريق تكثيف هجرة اليهود الى هذا البلد واقتناء أكثر ما يمكن من الأراضي فيه. وما دامت بريطانيا العظمى قد تخلّت عن حماية مخططهم فقد التفتوا الى الولايات المتحدة الامريكية لتولي هذا الدور. فكَان اذن للكتاب الأبيض الثالث انعكاسات على تحالفات الحركة الصهيونية وطرق عملها وتكتيكها. وتجلى كل ذلك خلال الحرب العالمية الثانية. فقد وفرت هذه الحرب الظروف الملائمة لقيام دولة صهيونية بفلسطين.

الفصل السادس

الحرب العالمية الثانية
وقيام الدولة الصهيونية بفلسطين

I ـــ الحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية :

1) تغيير تكتيك الحركة الصهيونية :

لم تكن المنظمة الصهيونية منذ وعد بلفور ـــ باستثناء بعض المتطرّفين من جماعة جبوتنسكي (Jabotinsky) تعلن عن هدفها الحقيقي، بل كانت، حتى الحرب العالمية الثانية، تدّعي، لطمأنة العرب، أن الوطن القومي اليهودي بفلسطين الذي أقره وعد بلفور لا يعني تأسيس دولة يهودية بهذا البلد على حساب الفلسطينيين. وهذا التكتيك هو وليد سياسة بريطانيا العظمى التي تعمل على تهدئة خواطر العرب للحفاظ على مصالحها بمنطقة الشرق الأوسط. وقد توخّته الحركة الصهيونية وفقا لمصالح انكلترا ما دامت هذه القوة العظمى تعمل على تحقيق مشروعها بفلسطين. وعندما تناقضت مصالح الصهاينة مع مصالح بريطانيا العظمى ووقعت القطيعة بينهما، غيّرت الحركة الصهيونية تكتيكها وأعلنت رسميا عن حقيقة أهدافها طبقا لقرارات مؤتمر بازل (1897) وهي خلق وطن للشعب اليهودي بفلسطين يضمنه القانون العام وبالتالي إقامة دولة يهودية بهذا البلد.

وبرز هذا التكتيك في المؤتمر الصهيوني العام الذي انعقد بمدينة نيويورك من 9 الى 11 ماي 1942 بفندق بلتمور (Biltmore) والذي أصبح يعرف بمؤتمر بلتمور. وقد أعلن

هذا المؤتمر الذي طغى عليه يهود الولايات المتحدة الأمريكية عن التزامه بقرارات مؤتمر بازل. وكانت الشخصية السياسية التي سيطرت عليه هي دافيد بن غريون الذي اختلف مع حاييم وايزمان حول أساليب هجرة اليهود الى فلسطين. فبينما يدعو وايزمان الى هجرة تدريجية كان بن غريون يريدها جماعية لتغيير ميزان القوى لفائدة اليهود على الساحة الفلسطينية والتعجيل في تحقيق المشروع الصهيوني أي ارساء الدولة اليهودية بفلسطين. ولمّا كان الكتاب الأبيض الثالث يتناقض مع هذا المشروع فقد رفضه مؤتمر بلتمور. وعبّر المؤتمر من جهة أخرى عن مساندته للحلفاء وكذلك عن مطلب الحركة الصهيونية من غنائم الحرب وهو «جعل فلسطين دولة يهودية في بناء العالم الديمقراطي الحديث».

وكان لا بد لتحقيق هذا البرنامج من الضّغط على بريطانيا العظمى حتى تتخلى عن الكتاب الأبيض الثالث وذلك بجميع الوسائل بما فيها مقاومتها بالسلاح في فلسطين.

2) المواجهة الصهيونية للسياسة البريطانية بفلسطين :

وقد كان هدف هذه المواجهة تمكين اليهود من الهجرة الى فلسطين واقتناء الأراضي فيها. غير أن الحكومة البريطانية لم تتراجع، طوال الحرب العالمية الثانية،عن سياسة الكتاب الأبيض الثالث وذلك رغبة منها في ارضاء العرب وعدم استعدائهم خصوصا وأن المانيا تحظى آنذاك بتعاطف الرأي العام العربي وأن بعض القادة العرب كأمين الحسيني زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية يقيمون بالعاصمة الألمانية برلين. فقد كان بين القوميين العرب وألمانيا النازية تحالف موضوعي، ذلك أن ألمانيا هي عدوّة للدولتين المستعمرتين لجلّ البلدان العربية أي بريطانيا العظمى وفرنسا. فكان الاعتقاد سائدا لدى الرأي العام العربي أن في التحالف معها سبيلا للخلاص من ربقة الاستعمار. ثم ان هذه القوة العظمى كانت ضدّ اليهود وبالتالي عقبة أمام المشروع الصهيوني أي أمام تأسيس دولة يهودية بفلسطين على حساب العرب.

غير أن هذا التحالف النّاجم عن غياب تناقضات عربية ألمانية هو تحالف تكتيكي وليس عقائديا. فهو لا يعني التزام القوميين العرب بالمذهب النازي كما تدّعي الحركة الصهيونية.

ومهما يكن من أمر فكان أخشى ما تخشاه الحكومة البريطانية هو أن يتحوّل هذا التحالف الموضوعي الى تحالف فعلي يمكّن ألمانيا من مراقبة منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة. ولتجنّب ذلك أصرّت العزم على عدم السماح للبواخر المحمّلة بالمهاجرين اليهود القادمين من البلدان التي تخضع لسيطرة المحور من انزالهم بفلسطين. فكان ذلك شأن الباخرتين المحمّلتين بالمهاجرين اليهود اللتين أرستا بميناء حيفا في الأول

والثالث من نوفمبر 1940، اذ صدر الأمر في 20 نوفمبر بترحيل كل الرّكّاب «نظرا الى كثرة العاطلين عن العمل ولاعتبارات الحرب الأمنية». وعندما نقلت السلطات البريطانية هؤلاء الركاب الى باخرة أخرى لترحليهم حدث انفجار في هذه الباخرة يوم 25 نوفمبر فغرقت وغرق معها 252 مهاجر من جملة 3554. وقدّمت الدعاية الصهيونية، لاحراج بريطانيا العظمى وابراز التناقض بين مبادئها الديمقراطية وسياستها نحو ضحايا الفاشية واللاّسامية، هذا الحادث بأنه انتحار جماعي نحم عن يأس المهاجرين اليهود أمام لا انسانية السلطات البريطانية. غير أن ذلك لم يثن الحكومة الانكليزية عن مواصلة سياسة الكتاب الأبيض الثالث اذ امتنعت في السنة الموالية من اعطاء التأشيرة بالدخول الى فلسطين ـــ باستثناء الأولاد من 11 الى 16 سنة ـــ الى 769 مهاجرا يهوديا قدموا من رومانيا، فغرقت الباخرة التي تحملهم في البحر الأسود اثر انفجار عنيف أمام المراقبين والمراسلين من وكالات الأنباء. وقدّمت الدعاية الصهيونية هدا العمل بمثابة الاحتجاج الجماعي وحمّلت السلطات البريطانية مسؤوليته. ويغلب الظن أن المسؤول الحقيقي على هذه الانفجارات هي الهاغاناه (الجناح العسكري للمنظمة الصهيونية) التي نسفت الباخرتين وخلقت أكذوبة الانتحار الجماعي استدرارا للعطف العالمي.

غير أن الحكومة البريطانية بقيت، طول الحرب العالمية الثانية، رغم الدعاية الصهيونية التي تعمل على تشويهها واحراجها، وفيّة لسياسة الكتاب الأبيض الثالث اذ لم يكن آنذالك بامكانها إلّا أن تضع مصالحها الحربية فوق كل اعتبار آخر وتزيح الشبح النازي عن منطقة الشرق الأوسط.

ولكل ذلك دخل الصهاينة في مواجهة بريطانيا العظمى حتى تتراجع عن هذه السياسة. وقد عرفت هذه المواجهة لسياسة الكتاب الأبيض الثالث مرحلتين.

فالمرحلة الأولى تتمثل في التشهير، دون استعمال العنف، بالحكومة البريطانية وتعبئة الرأي العام في الدول الحليفة حتى تضغط عليها وتحملها على السماح للمهاجرين اليهود بالدخول الى فلسطين، وكانت الغاية من هذه الحملة احراج الدولة الانكليزية وابراز التناقض بين المبادىء الانسانية التي تحارب من أجلها وعدم قبول اليهود الهاربين من جور النازية، بفلسطين. وقد بلغت هذه الدعاية الصهيونية ضد بريطانيا العظمى أوجها عند انفجار الباخرتين المحملتين بالمهاجرين اليهود لتأليب الرأي العام ضد السياسة البريطانية واستدرار عطفه لليهود ضحايا النازية.

أمّا المرحلة الثانية فقد اتخذت شيئا فشيئا طابعا عنيفا. فبدأت باضرابات ومظاهرات ضد سلطات الانتداب البريطاني انطلقت اثر اصدار القوانين التي تحدد ـــ طبقا للكتاب الأبيض الثالث ـــ الأراضي الممنوع شراءها بفلسطين. وكان دلك في 20 فيفري 1940.

وفي 6 مارس 1940 صرح بن غريون زعيم الحركة الصهيونية آنذاك بأنه لا يملك الاستعداد لوضع حدّ للاضطرابات. وكان دلك بمثابة اقرار القيادة الصهيونية لسياسة العنف ضد سلطات الانتداب. غير أن المواجهة الصهيونية للسياسة البريطانية بفلسطين لم تأخذ طابعا عنيفا قبل نوفمبر 1943. ثم اشتد هذا العنف في مطلع 1944 عندما أصبحت السنوات الخمس التي تحظر بعدها تماما هجرة اليهود الى فلسطين، وفقا للكتاب الأبيض الثالث، على وشك الانتهاء. ودخل عندئذ الصهاينة في حرب عصابات ضدّ جهاز الانتداب. فقاموا بنسف دوائر الهجرة وبمهاجمة دوائر البوليس. كما اغتالوا بعض الضباط والجنود البريطانيين. وفي 8 أوت 1944 حاولوا اغتيال المندوب السامي، وفي 6 نوفمبر من نفس السنة نجحوا في اغتيال وزير الدولة البريطاني بالقاهرة. وكانت الغاية من هذه المواجهة العنيفة هي ارغام بريطانيا العظمى على التخلي عن سياسة الكتاب الأبيض الثالث ثم حملها على الرّحيل من فلسطين حتى تتمكن الحركة الصهيونية من تحقيق مشروعها وانشاء الدولة اليهودية بهذا البلد. وكل ذلك قد زاد في حدّة التناقضات البريطانية الصهيونية وحمل الصهاينة على تغيير تحالفاتهم.

3) تغيير تحالفات الحركة الصهيونية :

كان لا بد للحركة الصهيونية أن تجد دولة غربية أخرى تعتمد عليها وتكون بديلا لبريطانيا العظمى. لذلك عملت على تكثيف نشاطها في الولايات المتحدة الامريكية لتجعل منها وطنا أما جديدا يعينها على تحقيق هدفها المتمثل في قيام دولة يهودية بفلسطين. فلا جرم اذن أن ينتقل، خلال الحرب العالمية الثانية، الثقل السياسي والدعائي الصهيوني من بريطانيا العظمى الى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تجلّى ذلك في مؤتمر بلتمور الذي انعقد، كما ذكرنا سالفا، بمدينة نيويورك في شهر ماي 1942 والذي أصبح قاعدة لانطلاق الحركة الصهيونية من أمريكا مثلما كان وعد بلفور قاعدة لانطلاقها من انكلترا خلال الحرب العالمية الأولى. فأصبحت حينئذ الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدور الوطن الأم لليهود عوضا عن بريطانيا العظمى التي لعبت هذا الدور الى حد 1939. وقد اعتمد الصهاينة لحمل الحكومة الأمريكية على تبنّي مشروعهم على الجالية اليهودية بالولايات المتحدة وكانت تمثل قوة ضغط هائلة بهذا البلد وذلك لما لها في الميدان المالي والاعلامي والفكري والسياسي من تأثير يجعلها تلعب دورا لا يستهان به في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأمريكية. فعلاوة على وزنها الديمغرافي كانت تساهم، بواسطة رأسمالها، في تمويل الحملات الانتخابية. ولذلك كان لها أنصار في الكونغرس الأمريكي (بمجلس الشيوخ ومجلس النواب) يعملون لصالحها ويدافعون على المشروع الصهيوني.

وكذلك كان الشأن بالنسبة الى رؤساء الولايات المتحدة الذين غالبا ما ينحازون الى الحركة الصهيونية ويتبنّون سياستها. واذا علمنا أن الانتخابات الرئاسية الامريكية تبنى على التنافس بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي وأن الفارق في الأصوات الذي يتحصل عليها كل من المترشحين في هذه الانتخابات غالبا ما يكون ضئيلا، ندرك وزن الجالية اليهودية في هذه الانتخابات وامكانها ترجيح كفّة حزب على الآخر. ومن أجل ذلك كثيرا ما يقرّ المترشّحان للرئاسة، لكسب ثقة اليهود وأصواتهم، المشروع الصهيوني ويلتزمان، خلال الحملة الانتخابية، بتأييده والدفاع عليه. وقد اعترف الرئيس الامريكي ترومان بالثقل اليهودي في الانتخابات الرئاسية حينما صرح مبررا موقفه من القضية الفلسطينية وانحيازه الى الصهاينة: «لم يكن بين ناخبيّ مئات الآلاف من العرب».

ثم إن الحركة الصهيونية كانت تستغلّ، للتأثير على الحكومة الأمريكية، التناقضات بين القوى العظمى الامبريالية وتنافسها حول مناطق التأثير في العالم. فكانت الولايات المتحدة تعمل على ازاحة بريطانيا من الشرق الأوسط لتقوم مقامها فيه وذلك نظرا لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية وامكانيات طاقية ناجمة عن نموّ انتاج النفط فيها. ومثلما اعتمدت في بداية الأمر الحركة الصهيونية على انكلترا مقابل دعم مصالحها في الشرق الأوسط، فقد عبّرت عن استعدادها، بعد القطيعة مع الحكومة البريطانية، للقيام بنفس الدور لفائدة الولايات المتحدة الامريكية، وكان هذا أساس التحالف بين الحكومة الامريكية والحركة الصهيونية تلتزم الأولى بتأييد المشروع الصهيوني وتعمل الثانية على دعم مصالح أمريكا بالشرق الأوسط والسهر عليها.

وقد تجلّى هذا التأييد الأمريكي للحركة الصهيوبية خلال الحرب العالمية الثانية اثر التعبئة الهائلة التي قام بها الصهاينة في أوساط الجالية اليهودية بأمريكا أولا ثم لدى الرأي العام الأمريكي بصفة عامة. فمكنهم ذلك من كسب الكثير من العطف في أوساط الشيوخ والنواب والأساتذة الجامعيين وحتى رجال الدين غير اليهود. فأصبحت العرائض المساندة لهم والمندّدة بسياسة بريطانيا تجاههم تنهال على البيت الأبيض. وفي هذا النطاق قدّم في شهر ديسمبر 1942 فريق من الشيوخ والنواب مذكرة تطالب ببناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ثم أعلنت الولايات المتحدة رسميا عن تأييدها للحركة الصهيونية. وجاء ذلك في تصريح أدلى به الرئيس روزفلت في 16 مارس 1944 حول هجرة اليهود الى فلسطين، مشيرا فيه بأن الحكومة الأمريكية «لم تعط قط موافقتها على الكتاب الأبيض لسنة 1939». وكان هذا بمثابة الادانة لسياسة بريطانيا المنبثقة من الكتاب الأبيض الثالث. كما احتوت برامج الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 1944 على تأييد خاص للأهداف الصهيونية. وفي 24 جويلية 1944 صادق مؤتمر

الحزب الديمقراطي على لائحة جاء فيها : «نحن نحبّذ فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محددة ولاستعمار يهودي، واتخاذ سياسة من شأنها أن تؤدي الى انشاء «كومونولث» يهودي ديمقراطي هناك». كما ورد نفس التأييد في القرار الاجماعي الذي صدر عن الكونغرس في 19 ديسمبر 1945*. وهكذا كسبت الحركة الصهيونية التأييد المطلق من الولايات المتحدة الامريكية.وكانت الولايات المتحدة قد برزت خلال الحرب العالمية الثانية كأول قوة في العالم.

وقد أدى هذا الدعم الامريكي للصهاينة الى تخلّي بريطانيا العظمى سنة 1946 عن سياسة الكتاب الأبيض الثالث خصوصا وأن الحرب قد انتهت لفائدة الحلفاء وأنه لم يعد من موجب لمحاباة العرب ما دام شبح ألمانيا النازية قد زال عن منطقة الشرق الأوسط.

ورغم ذلك فقد واصلت الحركة الصهيونية مقاومتها لجهاز الانتداب قصد الضغط على بريطانيا وحملها على مغادرة فلسطين حتى يخلو لها الجو فيها وتتمكن من تحقيق مشروعها. وأمام هذه الضغوط المتنوعة وتفاقمها غداة اكتشاف الجرائم النازية البشعة نحو اليهود اثر انتهاء الحرب، وتكوين عقدة الذنب تجاههم في الرأي العام الغربي، قررت الحكومة البريطانية في شهر فيفري 1947 التخلي عن الانتداب بفلسطين، وأوكلت الأمر الى جمعية الأمم المتحدة فعينت لجنة تدارست الوضع في هذه البلاد ورفعت تقريرا ينص على تقسيمها الى دولتين*، دولة عربية ودولة يهودية مع ابقاء القدس منطقة دولية. وفي 29 نوفمبر 1947 صادقت الجلسة العامة للامم المتحدة على هذا التقرير بأغلبية 33 صوتا ضد 13 صوتا مع احتفاظ عشرة دول بأصواتها*. فأمّا اليهود فقد قبلوا قرار التقسيم لتماشيه مع المشروع الصهيوني. أما الفلسطينيون فقد رفضوه ودخلوا في حرب ضد الصهاينة. وفي

---

* النص الكامل للقرار الاجماعي للكنغرس الامريكي حول هجرة اليهود الى فلسطين بملحق الوثائق.

* النص الكامل لمشروع الأمم المتحده في تقسيم فلسطين بملحق الوثائق.

* مع القرار : استراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلوروسيا، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينكان، ايكواتور، فرنسا، غواتيمالا، هاييتي، ايسلندا، ليبريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب افريقيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الامريكية، الاوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار : افغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، ايران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن

الاحتفاظ : الأرجنتين، الشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى)، يوغسلافيا.

14 ماي 1948 قررت بريطانيا العظمى، أمام تعكر الجو، سحب قواتها من فلسطين. فانتهز دافيد بن غريون زعيم الحركة الصهيونية، الفرصة ليعلن في اليوم نفسه عن قيام دولة اسرائيل. وبينما أسفر قرار التقسيم على احتداد المقاومة الفلسطينية للاستعمار الصهيوني كان الاعلان عن قيام دولة اسرائيل ايذانا بنشوب الحرب العربية الصهيونية الأولى في 15 ماي 1948.

II ـــ الحرب العربية الصهيونية الأولى وقيام دولة اسرائيل:

1) رفض الشعب الفلسطيني لقرار تقسيم فلسطين بين العرب واليهود واندلاع الحرب الفلسطينية الصهيونية :

ففي نفس اليوم الذي وقع فيه الاعلان لقرار التقسيم وجهت اللجنة العربية العليا المنبثقة عن الأحزاب الوطنية الفلسطينية نداءا الى الشعب الفلسطيني تدعوه فيه الى مقاومة هذا القرار بالسلاح وبالتالي الى الثورة المسلحة. كما اجتمعت القمة العربية بمدينة القاهرة من 9 الى 17 ديسمبر 1947 في اطار الجامعة العربية التي وقع تأسيسها سنة 1945، ورفضت قرار التقسيم وقررت تنظيم المعركة ومدّ الفلسطينيين بالمساعدة المادية والعسكرية لمنع تطبيقه*. وكانت الأنظمة العربية تخضع هي الأخرى الى ضغوط شعوبها. فقد عبّرت الشعوب العربية في مظاهرات قامت في العديد من العواصم العربة في شهر ديسمبر 1947 على استنكارها لاستهتار الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي، بحقوق العرب. وفي مثل هذه الظروف دخل الشعب الفلسطيني بدعم من الشعوب العربية الأخرى في حرب ضدّ الصهاينة لاحباط قرار التقسيم.

وتمثلت هذه الحرب في اشتباكات عنيفة بين العرب والصهاينة. فهاجم العرب المستعمرات اليهودية وخاصة مستعمرات الخليل ويافا وكذلك بعض المصالح الصهيوبية الأخرى بفلسطين. وقد تألف جيش انقاذ من متطوّعين عرب قدموا من جلّ البلدان العربية لمؤازرة الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه. وكان على رأسه الضابط السوري فوري

* النص الكامل لبيان الحكومات العربية باستنكار القرار الأممي في تقسيم فلسطين ومقرراتها السريّة بشأنه بملحق الوثائق.

القاوقجي* الذي سبق له أن ساهم في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 — 1939) ضدّ الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني.

وكان رد فعل الصهاينة عنيفاجدا اذ قاموا بموجة من الارهاب ضد السكان العزّل لحملهم على مغادرة البلاد حتى يتغير ميزان القوى الديمغرافي لفائدة اليهود ويخلو لهم الأمر في فلسطين. ففي 9 أفريل 1948 هاجمت الأرغون، وهي منظمة صهيونية عسكرية يمينية، القرية العربية دير ياسين قاتلة 254 ما بين أطفال ونساء ورجال. وحتى تبدو للرأي العام

. فوزي القاوقجي (1890—1977) — ولد في مدينة طرابلس (لبنان). زاول تعليمه منذ صغره في استنابول وتخرّج سنة 1912 ضابطا من كليتها العسكرية. شارك في الحرب العالمية الاولى ضمن الجيش العثماني، وعند انتهاء الحرب عاد الى طرابلس ومنها الى دمشق حيث دعاه الملك فيصل بن الحسين الى خدمة الدولة العربية الجديدة التي وقع اعلانها في 8 مارس 1920. وحينما وقعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي في 10 أوت 1920 عمل القاوقجي آمرا لسرية الخيالة في مدينة حماه. غير أنه ثار سنة 1925 على الفرنسيين واستثار القبائل ضدهم. وفي 1928 ذهب الى السعودية حيث كلفه الملك عبد العزيز بن السعود بتكوين جيش نظامي. ثم انتقل سنة 1932 الى بغداد أين عيّن استاذ في المدرسة الحربية الملكية.

وعندما اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى أصبحت فلسطين الشغل الشاغل لفوزي القاوقجي. فعمل على دعم هذه الثورة وذلك بتجهيز قوة المتطوعين الذين قدموا الى فلسطين من البلدان العربية المجاورة. وأصبح في أواخر أوت 1936 قائدا عاما لها. وقام بصفته هذه بتنظيم قوات الثورة وشن العديد من المعارك ضد قوات الانتداب. غير أنه اضطر في أواخر أكتوبر 1936 الى سحب قواته من فلسطين وذلك بعد نداء الملوك والرؤساء العرب إلى التفاوض مع الحكومة البريطانية.

وحينما اندلعت الحرب العالمية الثانية انحاز فوزي القاوقجي الى معسكر المحور وقاد سنة 1941 فريقا من المتطوعين السوريين والفلسطينيين لنجدة حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق ضد القوات البريطانية. فأصيب بجراح خطيرة نقل اثرها الى برلين حيث تمت معالجته. وعند انهزام المانيا وقع اعتقاله ببرلين من طرف السوفيات الذين سرعان ما اطلقوا سراحه. فانتقل الى باريس ثم الى القاهرة أين وصل في شهر فيفري 1947 وكان الوضع في فلسطين على غاية من الخطورة. فعبّر القاوقجي على استعداده للنضال من أجل القضية الفلسطينية. وألّف قوات من المتطوعين قدموا من جلّ البلدان العربية لمؤازرة الشعب الفلسطيني. ثم تسلم رسميا قيادة هذه القوات المعروفة بجيش الانقاذ في أواخر 1947 في ظروف عصيبة. وخاض منذ أفريل 1948 معارك عديدة ضد الصهيونيين. غير أنه انسحب مع جيشه في 16 أوت 1948 من فلسطين اثر تدخل جيوش البلدان العربية المجاورة لمواجهة القوات الصهيونية وسلم مواقعه الى الجيش الأردني. ثم انتقل مع قواته الى الجبهة اللبنانية لمؤازرة الجيش السوري واللبناني. واثر اعلان الهدنة الثانية بين الدول العربية واسرائيل وضغط القوات الصهيونية على جيش الانقاذ قرر القاوقجي سحب قواته الى جنوب لبنان. وعندما وقّعت الدول العربية الهدنة الدائمة في رودس انتقل الى دمشق ثم الى بيروت حيث عاش في شبه عزلة الى حين وفاته سنة 1977.

الغربي كحركة متحضرة تحترم قوانين الحرب تبرأت الوكالة اليهودية وجناحها العسكري الهاغاناه من هذا العمل الارهابي. غير أنّ ذلك لم يمنع أن تتكرر هذه الفضائع في قرية القسطل المجاورة ثم بمدينة حيفا. فقد هاجمها اليهود فجأة اثر انسحاب البريطانيين منها وأخذوا أهلها على حين غرّة وعملوا فيهم التقتيل حاملين بذلك العديد منهم على الفرار الى سواحل لبنان للنجاة بحياتهم. وأمام تعدّد هذه الأعمال الارهابية الرامية الى احباط معنويات العرب اضطر الكثير من الفلسطينيين الى مغادرة بلادهم تاركين بيوتهم وأملاكهم على أمل العودة اليها اثر وصول النجدات من البلدان العربية واجلاء اليهود عنها. غير أن الصهاينة انتهزوا فرصة هذا النزوح لاحتلال مناطق فلسطينية تعود، حسب قرار التقسيم الأممي، الى الدولة العربية. وكان كل عمل نضالي فلسطيني تستغله الدعاية الصهيونية لتخلط عمدا بين العداء للصهيونية والعداء لليهود مبرزة العرب أمام الرأي العام الغربي في مظهر لا ساميين يقومون بنفس الجرائم التي ارتكبها النازيون من قبلهم. وكان هذا الخلط بين عمل وطني يهدف الى تحرير البلاد واللاسامية يرمي الى استغلال عقدة الذنب التي تكوّنت في الرأي العام الأوروبي والامريكي اثر اكتشاف الجرائم النازية ضد اليهود. وهكذا عندما هاجم العرب في 13 أفريل 1948 بمدينة القدس قافلة سيارات صحية يهودية وقتلوا 76 طبيبا وممرضة لعبت الدعاية الصهيونية دورا هاما للتنديد بهذا العمل «الشنيع» أمام الرأي العام والخلط بين الوطنيين الفلسطينيين الذين يدافعون على بلادهم ويقاومون الصهاينة من منطلق وطني وبين النازيين الذين اضطهدوا اليهود من منطلق عنصري. فالظرفية التاريخبة كانت اذن غداة الحرب العالمبة الثانية ملائمة للحركة الصهيونية فقد كانت تحظى بتعاطف الرأي

الوكالة اليهودية : وقع تأسيسها سنة 1929 من قبل المؤتمر الصهيوني السادس عشر وذلك وفقا للمادة الرابعة من صلك الانتداب البريطاني التي نصت على «أن وكالة يهودية مناسبة سوف يعترف بها كهيئة استشارية لادارة فلسطين والتعاون معها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وعيرها، مما قد يؤثر في اقامة وطن قومي يهودي وحماية مصالح السكان اليهود في فلسطين».

فكانت الوكالة اليهودية، طوال الانتداب البريطاني بمثابة الحكومة لليهود القاطنين في فلسطين. فهي التي تشرف على نشاطهم في هذه البلاد في مختلف المجالات وذلك بواسطة لجنتين تنفيذيتين تقيم الأولى بالقدس وتسهر على حركة الهجرة الصهيونية الى فلسطين وعلى تشكيل قوات مسلحة (الهاغاناه). أما اللجنة الثانية فهي بمثابة السفارة للحركة الصهيونية بلندن حيث مقرها. كما كان للوكالة اليهودية فرع أمريكي بنيويورك وقع تأسيسه غداة الحرب العالمية الثانية.

غير أن الوكالة اليهودية ظلت مرتبطة بالمنظمة الصهيونية العالمية ارتباطا عضويا. فالمنظمتان لهما نفس الرئيس. وفي عام 1947 وقع ادماجهما في منظمة واحدة اطلق عليها اسم «المنظمة العالمية الصهيونية — الوكالة اليهودية». وعند قيام الكيان الصهيوني بفلسطين سنة 1948 ضعفت مكانة هذه المنظمة وحلت الحكومة الاسرائيلية محلها في معظم الاختصاصات التي كانت تمارسها.

العام الغربي وبدعم خارجي لا يستهان به خصوصا وأن التيار الاندماجي في الجاليات اليهودية قد تقهقر اثر اكتشاف الجرائم النازية وأصبح المشروع الصهيوني بمثابة الضامن الوحيد لأمن اليهود في حالة نموّ التيارات اللاسامية بالبلدان الأوروبية.

ثم ان الحركة الصهيونية رغم تناقضها مع بريطانيا العظمى، ساندت، خلال الحرب العالمية الثانية، الحلفاء وبذلك كانت اثر انتهاء الحرب في صف المنتصرين. وعلاوة على ذلك فقد بدت آنذاك وكأنّها العدو الألدّ للنازية وبالتالي كان لا بد لكل معاد للنازية أن يتعاطف معها. كما اكتسبت مساندة أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياني وبصفة عامة كل القوى الديمقراطية والمناهضة للفاشية في العالم. وقد لا يجوز في مثل هذه الظرفية أن يكون المرء معاديا للنازية وللصهيونية في نفس الوقت.

فلا جرم اذن أن تستغل الوكالة اليهودية كلّ هذا الدعم العالمي لتزيد في قوتها السياسية والعسكرية وتحقق بذلك انتصارات على الساحة الفلسطينية. فنمّت جناحها العسكري الهاغاناه وعززته بأسلحة جيدة عصرية فبلغ غداة الحرب 40 ألف كقوة دائمة من السكان اليهود بفلسطين. وبالاضافة الى ذلك كان للوكالة اليهودية قوة ميدانية عسكرية مؤلفة من البوليس والمتدربين جيدا تبلغ 16 الف مقاتل وكذلك قوة عسكرية ثالثة «البالماخ» تعمل بصفة دائمة ويبلغ عددها عند الحرب حوالي الستة آلاف. كما كان للصهاينة منظمات عسكرية أخرى لا تخضع رسميا للوكالة اليهودية كمنظمة الأرغون التي انشقت على الهاغاناه سنة 1935 والتي تشكلّ الجناح العسكري للتيار اليميني المتطرف في الحركة الصهيونية، وهي تعدّ بين ثلاثة وخمسة آلاف عضو. وكذلك الشأن بالنسبة الى منظمة شتيرن التي انفصلت بدورها عن الأرغون سنة 1939 والتي تعدّ بعض المئات من الأعضاء تميزوا بالتعصب الأعمى والاغتيالات الارهابية. وبينما كانت الهاغاناه متحفظة في أعمالها نظرا لارتباطاتها بالوكالة اليهودية الساهرة على مصداقيتها وسمعتها بين الدول، كانت الأرغون وشتيرن حركتين ارهابيتين سريتين.

وهكذا فبينما كانت الحركة الصهيونية غداة الحرب العالمية الثانية أقوى ما تكون عليه سياسيا وعسكريا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية التي يتزعمها أمين الحسيني قد اعتمدت على ألمانيا، فوجدت نفسها غداة الحرب، خلافا للحركة الصهيونية، في صف المهزومين، وأصبح الخلط بين تحالفها السياسي المصلحي التكتيكي والتقارب العقائدي مع النازية واردا لدى الرأي العام الأوروبي والأمريكي وذلك خصوصا في الأوساط الديمقراطية المعادية للفاشية. وهذا ما زاد في عزلة الوطنيين الفلسطينيين وفي مأساة الشعب الفلسطيني. فإنه لم يجد أي تفهم لقضيته العادلة المتمثلة في الدفاع عن حريته واستقلال بلاده. أما خصومه الصهاينة القادمون من أوروبا فإنهم وجدوا كل التأييد لمشروعهم الرامي الى الاستيلاء على فلسطين. فكأنّما الرأي العام الغربي الذي عجز عن انقاذ اليهود من جور النازية يريد التكفير عن هذا

الذنب بتمكينهم من تعويضات في منطقة الشرق الأوسط على حساب الشعب الفلسطيني.

وفي هذه الظروف السانحة لخدمة القضية الصهيونية والتي تغيّر فيها ميزان القوى لفائدة اليهود قررت بريطانيا العظمى سحب قواتها من فلسطين. وفي نفس اليوم الذي تم فيه هذا الانسحاب (14 ماي 1948) أعلن دافيد بن غريون رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية عن قيام دولة اسرائيل*. وكان ذلك ايذانا لاندلاع الحرب العربية الصهيونية الأولى.

2) الحرب العربية الصهيونية الأولى وانتصار القوات الصهيونية :

ففي اليوم الموالي للاعلان عن قيام دولة اسرائيل (15 ماي 1948) تدخلت جيوش البلدان العربية المجاورة (مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق) لمواجهة القوات الصهيوية ووضع حدّ لاستيلائها على فلسطين. ووقع ذلك وفقا للقرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية في شهر ديسمبر 1947 حول التصدي لتقسيم فلسطين ومدّ المساعدة المادية والعسكرية للفلسطينيين ليدافعوا عن بلادهم. وبعد أن شجعت جيش الانقاذ المتألّف من المتطوّعين الذين قدموا من جلّ البلدان العربية لمؤازرة الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه، تدخلت الدول العربية مباشرة في فلسطين.

فتمكّن الجيش المصري خلال أربعة أسابيع من احتلال مدينة غزة ومنطقة الجنوب الفلسطيني. كما احتلّ الجيش السوري منطقة الحمة وجوارها وقام الجيش الأردني باحتلال القدس القديمة وهدّد اللدّ والرّملة. واستولى العراقيون على اليرموك ثم توجهوا نحو مدينة نابلس. واحتل كذلك الجيش اللبناني ساحل الخليل الأعلى. وبذلك أصبحت الجيوش العربية تهدد المناطق ذات الأكثرية اليهودية.

فصعق عندئذ الصهاينة للتقدم العربي. وقامت الدعاية الصهيونية باستعطاف الرأي العام بأوروبا وأمريكا مقدمة اليهود الذين نجوا بأرواحهم من المعتقلات الألمانية وكأنهم على وشك الهلاك في مذابح عربية شبيهة بالمذابح النازية. فتحركت في الضمير الغربي عقدة الذنب تجاه اليهود وقررت الدول العظمى في نطاق مجلس الأمن، وقف القتال لمدة أربعة أسابيع ابتداء من 11 جوان 1948، ووقع الضغط على الدول العربية لتستجيب الى هذا القرار بينما كان ميزان القوى لفائدتها. ثم وقع تعيين الكونت برنادوت (Le Comte Bernadotte) ليقوم بدور الوساطة بين العرب واليهود ويقترح حلّا نهائيا للأزمة. وكانت الغاية من هذا القرار هي اعطاء مهلة للصهاينة لكي ينظموا جيشهم ويركزوا قواتهم قبل استئناف القتال. وفعلا فقد استغلوا وقف القتال لمدة أربعة أسابيع بنجاعة فائقة. اذ تهاطلت عليهم خلال هذه المدة الاعانات

---

* النص الكامل للاعلان عن قيام دولة اسرائيل بملحق الوثائق.

المادية والعسكرية من الدول الكبرى. فاستجلبوا مقادير هائلة من الأسلحة العصرية والطائرات وأعدادا ضخمة من المتطوعين والخبراء العسكريين وذلك بواسطة ميناء تل أبيب ومطارها. وكان جلّ هؤلاء المتطوعين من اليهود قدموا خصوصا من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت لديهم، علاوة على الخبرة والمهارات العسكرية التي تمكنوا منها خلال الحرب العالمية الثانية، قناعة صارمة في أن تأسيس دولة يهودية بفسطين هو بمثابة الأمل الاخير للنجاة في حالة رجوع التيارات اللاسامية الى الحكم بالبلدان الغربية.

فلا جرم اذن أن يتعير في مثل هذا الوضع ميزان القوى لفائدة الصهاينة عند استئناف القتال في 9 جويلية 1948.

فانتصرت القوات الصهيونية على الجيش الأردني فتراجع عن بعض المواقع التي اكتسبها في الجولة الأولى كاللدّ والرملة. وصمدت القوات السورية والمصرية واضطر الجيش العراقي بدوره الى الانسحاب من اليرموك وكذلك الجيش اللبناني من ساحل الخليل الأعلى. وفي هذه الظروف اجتمع مجلس الأمن بطلب من الكونت برنادوت وقرر في 25 جويلية 1948 وقف القتال. غير أن الجامعة العربية وضعت ثلاثة شروط لقبول هذا القرار وهي توقف هجرة اليهود الى فلسطين ورجوع اللاجئين الفلسطينيين الى بلادهم وتحديد فترة الهدنة مع الصهاينة. ولكي تحمل العرب على قبول وقف القتال قطعت بريطانيا العظمى مساعدتها على الجيش الأردني وذلك رغم وجود ضابط بريطاني غلوب باشا (Glubb Pascha) على رأسه. وبصفة عامة فقد ظلت، رغم تغيير ميزان القوى لفائدة اليهود، المساعدات العسكرية تنهمر على الصهاينة بينما بقيت الضغوط الدولية تنهال على العرب. فاضطرت الجامعة العربية أن تستجيب لرغبة الدول الكبرى وتعبّر عن قبولها لوقف القتال «ما دام مجلس الأمن يعتبر الأعمال العدوانية بفلسطين انتهاكا للسلم ويهدد باتخاذ عقوبات ضد مقترفيها».

إلّا أن الصهاينة واصلوا سياستهم العدوانية مخالفين بذلك قرار وقف القتال. ففي 17 سبتمبر 1948 اغتالوا بمدينة القدس الوسيط الأممي الكونت برنادوت لأن مشروع وساطته المتمثل في اقتراح اتحاد بين دولتين عربية ويهودية لم يرق لهم خصوصا عندما تغيّر ميزان القوى لفائدتهم على الساحة الفلسطينية. كما هاجموا القوات المصرية واحتلوا النقب وأجبروا جيش الانقاذ المتألف من متطوعين قدموا من جل البلدان العربية لمؤازرة الفلسطينيين، على الانسحاب نحو الحدود اللبنانية. كلّ ذلك رغم شكوى العرب لمجلس الأمن واحتجاجاتهم المتكررة على خرق وقف القتال من طرف الصهاينة. وعندما استتب الأمر للصهاينة في جزء لا يستهان به من فلسطين تمكّن في 7 جانفي 1949 الوسيط الأممي الجديد رالف بانش من استنباط خطة مفاوضات غير مباشرة درات بجزيرة رودس باليونان وأسفرت على توقيع هدنة لأجل غير مسمىّ بين اسرائيل وكل الدول العربية باستثناء

العراق. وتم ابرام هذه الهدنة مع مصر في 24 فيفري 1949 ومع لبنان في 23 مارس الموالي ثم مع الأردن في 3 أفريل 1949 وأخيرا مع سوريا في 20 جويلية من نفس السنة.

ولمّا انسحبت الجيوش العربية حلّت النكبة بالشعب الفلسطيني ففقد بلاده ووقع تشريده الى البلدان العربية المجاورة. فقد احتضن لبنان آنذاك حوالي 120 ألف لاجىء واستقبلت سوريا بدورها قرابة 200 ألف. ووقع اعتبار كل هؤلاء الفلسطينيين الذين غادروا بلادهم من جرّاء الارهاب الصهيوني، لاجئين تسهر عليهم مبدئيا «المنظمة الدولية للاجئين» التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. أمّا الذين مكثوا رغم كل شيء بفلسطين، وكان عددهم يقدر سنة 1949 بـ 180 ألف، فقد أصبحوا بمثابة الغرباء في بلادهم. وبالنسبة إلى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين أصبحا يخضعان تباعا للأردن ومصر فقد بقوا نسبيا في بلادهم أي في الجزء الفلسطيني الذي لم يقع احتلاله آنذاك من طرف القوات الصهيونية. أما الصهاينة فقد حققوا هدفهم وأسسوا دولة في فلسطين في صيغة جمهورية وضعوا على رأسها أحد كبار زعمائهم حاييم وايزمان بينما أسندوا رئاسة الوزراء الى دافيد بن غريون رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. وكانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بها منذ اعلانها فاتحة بذلك الباب أمام اعترافات دول أخرى أهمّها القوى العظمى بما فيها الاتحاد السوفياتي. وبعد حوالي سنة من الاعلان عن قيام دولة اسرائيل وبالتحديد في 11 ماي 1948 أصبحت بتزكية من الاتحاد السوفياتي عضوا في منظمة الأمم المتحدة واعترفت بها 25 دولة وتدعم بذلك مركزها الدولي.

وتعود انتصارات الصهاينة ونكبة العرب الى عوامل عديدة منها :

ـــ الظرفية التاريخية المتميزة آنذاك ـــ كما ذكرنا سابقا ـــ بتعاطف الرأي العام بأوروبا وأمريكا مع اليهود وبمساندة الدول الكبرى الرأسمالية منها والاشتراكية الى القضية الصهيونية بدرجة جعل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يتسابقان في دعم الدولة اليهودية الفتية. وكان ذلك بمثابة البرهان للعداء للنازية المتسببة في الحرب العالمية الثانية وفي الخسائر البشرية والمادية التي نجمت عنها والمسؤولة كذلك على مذابح اليهود. ثم إن كل من القوى العظمى كانت تحابي الكيان الصهيوني لتركيز تأثيرها في الشرق الأوسط ـــ فقد كان يخضع الى حدّ ذلك الحين لفرنسا وبريطانيا العظمى ـــ وذلك لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة.

ـــ عزلة الحركة القومية العربية التي وجدت نفسها غداة الحرب العالمية الثانية، خلافا للحركة الصهيونية، في صف المهزومين وبالتالي عرضة لارتياب القوى الديمقراطية العالمية المعادية للنازية.

ـــ التفاوت العسكري والتقني بين العرب واليهود. فاليهود، زيادة على قوّة عقيدتهم واستماتتهم لتحقيق هدفهم، من أصل أوروبي أو أمريكي وبالتالي في مستوى البلدان المتقدمة.

ـــ طبيعة الأنظمة العربية المتسمة آنذاك بالفساد والتبعية والخضوع للدول الكبرى ذلك أنها كانت في عزلة عن القوات الشعبية وكان بقاؤها في الحكم رهين رضاء الاستعمار عنها.

لكل هده الأسباب خسر العرب سنة 1948 جزءا كبيرا من فلسطين، فشعرت أمام هذه النكبة، الشعوب العربية باهانة عظيمة ما زالت آثارها قائمة حتى الآن. ومنذ ذلك الحين والقضية الفلسطينية تلاحق الضمير العربي وتنعكس بكل ثقلها على الساحة السياسية في الكثير من البلدان العربية.

خـاتـمة

يمكن القول بعد دراسة الحركة الصهيونية بأن تاريخ هذه الحركة التي نشأت بأوروبا في ظرفية تميزت بسياسة التوسع الاستعماري، مرتبط بالامبريالية واللاسامية، اذ أن هاتين الظاهرتين هما بمثابة الثديين السخيين للحركة الصهيونية.

فقد نشأت الحركة الصهيونية في ظرفية امبريالية، وكان منظّرها ومؤسسها تيودور هرتزل يرمي الى تحقيق الهدف الصهيوني أي تأسيس دولة يهودية بفلسطين، بالاعتماد على القوى الامبريالية مقابل دعم مصالحها بمنطقة الشرق الأوسط.

وقد حظي الصهاينة في بداية الأمر وحتى الحرب العالمية الثانية بمساندة بريطانيا العظمى. فقد أقرت بمقتضى وعد بلفور (2 نوفمبر 1917) تأسيس وطن قومي لليهود بفلسطين. ثم عملت على جعل القوى العظمى تقرّ بهذا الوعد، وتؤكد على تطبيقه في اجتماع مجلس الحلفاء بسان ريمو (أفريل 1920). كما حرصت الحكومة الانكليزية على أن ينص صكّ الانتداب البريطاني بفلسطين الذي صدر عن عصبة الأمم في 24 جويلية 1922 على تنفيذ وعد بلفور وتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين.

وكان أول مندوب سام تعيّنه بريطانيا العظمى بفلسطين هو هربرت صموئيل المعروف بانحيازه للصهاينة والذي قام حينئذ بتوفير الظروف الملائمة للاستيطان الصهيوني بفلسطين.

فكانت حصيلة هذا الدعم البريطاني نمو الجالية اليهودية بفلسطين اذ مرّ عددها من 60 ألف نسمة سنة 1917 الى 83 ألف سنة 1922 و174 ألف سنة 1931 وذلك خصوصا عن طريق الهجرة. ثم تطور هذا العدد في ظل الانتداب البريطاني الى 429 ألف سنة 1939 و474 ألف سنة 1941 و608 الاف سنة 1946 و650 ألف سنة 1948 عند قيام الدولة الصهيونية. أما المستعمرات الصهيونية بفلسطين التي شملت سنة 1916 : 87.835 هكتار فقد بلغت في العهد البريطاني 150 ألف هكتار سنة 1945 و200 ألف هكتار سنة 1948.

فقد لعبت اذن بريطانيا العظمى دورا كبيرا في تغذية الحركة الصهيونية. وكانت هذه القوى الامبريالية الى حدّ 1939 بمثابة الوطن الأم للجالية اليهودية بفلسطين. غير أن مصالحها قد تناقضت مع الصهاينة خلال الحرب العالمية الثانية وذلك عندما استوجبت هذه المصالح محاباة العرب لتلافي تحالفا عربيا المانيا يخوّل للنظام النازي مراقبة منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة. وتجسّمت هذه السياسة في الكتاب الأبيض الثالث الذي نشره مكدونالد في 17 ماي 1939، ابّان اندلاع الحرب، والتي تقرّ فيه بريطانيا

العظمى مبدأ استقلال فلسطين وتحدّد فيه هجرة اليهود الى هذا البلد واقتنائهم للأراضي فيه. وعند ذلك دخل الصهاينة في صراع مع بريطانيا العظمى لأنها أصبحت في نظرهم عقبة أمام تحقيق هدفهم المتمثل في إقامة دولة يهودية بفلسطين وذلك عن طريق تكثيف هجرة اليهود الى هذا البلد واقتناء أكثر ما يمكن من الأراضي فيه. والتفتوا الى الولايات المتحدة الامريكية لتكون بديلا لها في حماية مخططهم ولتقوم بدور الوطن الأم للجالية اليهودية بفلسطين عوضا عن بريطانيا العظمى، ولهذا الغرض اعتمدت الحركة الصهيونية على الجالية اليهودية بالولايات المتحدة الامريكية وكانت تمثل قوة ضغط هائلة بهذا البلد وذلك لما لها من تأثير في الميدان المالي والاعلامي والفكري والسياسي. فاذا بالحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي يتسابقان في محاباة الصهاينة وتبني مشروعهم لكسب تأييد اليهود وأصواتهم في الانتخابات التشريعية وخصوصا الرئاسية اذ كان الفارق في الأصوات التي يتحصل عليها كل من المترشحين غالبا ما يكون ضئيلا.

ثم ان للولايات المتحدة الامريكية أطماعا في الشرق الأوسط. فكانت تعمل لازاحة بريطانيا العظمى من هذه المنطقة نظرا الى ما لها من أهمية استراتيجية وامكانيات طاقية. ومثلما اعتمدت في بداية الأمر الحركة الصهيونية على انكلترا مقابل دعم مصالحها في الشرق الأوسط فقد عبرت عن استعدادها، بعد القطيعة مع الحكومة البريطانية، للقيام بنفس الدور لفائدة الولايات المتحدة الامريكية. وكان هذا أساس التحالف بين الحكومة الامريكية والحركة الصهيونية تلتزم الأولى بتأييد المشروع الصهيوني وتعمل الثانية على دعم مصالح أمريكا بالشرق الأوسط والسهر عليها.

وفعلا فقد ضغطت، اثر انتهاء الحرب، الحكومة الامريكية على بريطانيا العظمى حتى تتخلى عن سياسة الكتاب الأبيض الثالث وتفتح المجال لليهود للهجرة الى فلسطين واقتناء الاراضي فيها. فتغير ميزان القوى بهذا البلد لفائدة الصهاينة ومكنهم من الاستحواذ عليه والاعلان عن قيام دولة اسرائيل اثر انسحاب القوات البريطانية منه يوم 14 ماي 1948. وكانت الولايات المتحدة الامريكية أول من اعترف بهذه الدولة منذ اعلانها فاتحة بذلك الباب أمام اعترافات دول أخرى أهمها القوى العظمى بما فيها الاتحاد السوفياتي.

وهكذا فان الحركة الصهيونية مدينة، في تحقيق مشروعها، للأمبريالية في ثوبها البريطاني حتى 1939 ثم في ثوبها الأمريكي منذ ذلك الحين.

غير أن الحركة الصهيونية ــــ وهذا من مفارقات تاريخها ــــ مدينة في تحقيق مشروعها للاسامية أكثر ممّا هي مدينة للامبريالية. ذلك أن الحركات اللاسامية التي تواجدت بأوروبا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وفي ثلاثينات القرن العشرين قد وفرت للصهاينة الظروف الملائمة لتحقيق مشروعهم، وكانت حينئذ بمثابة الثدي السخي لتغذية حركتهم.

فهذه التيارات المعادية لليهود لعبت رغم ما يبدو في ذلك من تناقض، دور الحليف الموضوعي للصهيونية.

فقد توخى منظّر المنظمة الصهيونية العالمية ومؤسسها تيودور هرتزل في كتابه «الدولة اليهودية» منطق اللاساميين القائل بأن يهود أوروبا عنصر أجنبي غير قابل للاندماج.

كما كانت تجمع بين الصهيونية واللاسامية وحدة الهدف المتمثل في حمل اليهود على مغادرة البلدان الأوروبية اذ أن المشروع الصهيوني يعتمد بالدرجة الاولى على هجرة اليهود الى فلسطين.

ثم انه كلما نشبت حركة لا سامية ببلد توفرت الظروف الموضوعية والذاتية لبروز الحركات الصهيونية وذلك على حساب التيارات الاندماجية التي تعمل على ادماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها.

فعندما انتهج القيصر الروسي الاسكندر الثالث سياسة لا سامية بدعوى الأخذ بالثأر لأبيه الأسكندر الثاني الذي اغتاله سنة 1881 الحركات الثورية وكان يناضل العديد من اليهود فيها، أسفرت هذه السياسة على صدور كتاب ليون بينسكر (Léon Pinsker) سنة 1882 بعنوان «التحرير الذاتي» نادى فيه صاحبه بقيام وطن قومي يهودي بفلسطين أو بأمريكا لأن اللاسامية بأوروبا هي في اعتقاده بمثابة مرض وراثي ومزمن لا أمل في شفائه. وعملت هذه السياسة اللاسامية كذلك على القضاء على الحركة الاندماجية اليهودية في روسيا «الهسكلة» وعلى خروج الحركة الصهيونية من العزلة عن الجماهير اليهودية، اذ تأسست سنة 1882 بروسيا جمعية صهيوبية محلية تحمل اسم «عشاق صهيون» طرحت مسألة استيطان اليهود بفلسطين وتوصلت سنة تأسيسها الى تشكيل طليعة الهجرة اليهودية الأولى الى هذا البلد.

كما كان لقضية داريفيس، وهو ضابط فرنسي يهودي اتهم باطلا بالتجسس لحساب ألمانيا وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في ديسمبر 1894 ثم جرد من رتبته العسكرية في شهر جانفي من السنة الموالية، الأثر الكبير على الجاليات اليهودية الأوروبية وبالتالي على تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية. اذ وقع استغلال هذه الظاهرة اللاسامية لدعوة اليهود الى النضال من أجل بناء مجتمع يهودي مستقل. وورد ذلك في كتاب لتيودور هرتزل — الصحافي المجري النمساوي اليهودي الذي واكب قضية داريفيس — «الدولة اليهودية» نادى فيه بضرورة منح اليهود السيادة فوق رقعة من الأرض كافية لتلبية متطلبات اقامة دولة قومية. وعلى هذا الأساس أسس هرتزل في السنة الموالية لصدور الكتاب بمدينة بازل بسويسرا المنظمة الصهيونية العالمية التي عملت منذ نشأتها سنة 1897 على استعمار فلسطين وذلك بتكثيف هجرة اليهود الى هذا البلد وتمكينهم من اقتناء الأراضي فيه.

وكان لبروز اللاسامية بألمانيا، اثر صعود الحزب النازي الى الحكم سنة 1933، الأثر الكبير على نمو الحركة الصهيونية وتحقيق مشروعها. وتنطلق اللاسامية النازية من قناعات عقائدية ترتكز على العرق وتقول بتفوق الجنس الآري على بقية الأجناس الأخرى وبوجوب تنقيته وحمايته من العناصر «المنحطّة» وخصوصا اليهود المتواحدين في صلبه والواجب ازالتهم لأنهم حسب ما ورد في كتاب أدولف هتلر «كفاحي» لا ينتمون للأمة الألمانية وليست لهم مثل عليا. وقد استغل الحزب الناري الأزمة الاقتصادية والاحتماعية السائدة عند توليه الحكم لاضطهاد الجالية اليهودية بألمانيا وكانت تمثل سنة 1933 حوالي 500 ألف نسمة وتلعب دورا هاما في قطاعات التجارة والبنوك والمهن الحرة والحياة الفكرية. فأظهر اليهود أمام الرأي العام الألماني في مظهر المستغلين والمرابين وحمّلهم مسؤلية الرّبا والبطالة وبالتالي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وبدأت الحملة ضد اليهود منذ 1933 بطردهم تدريجيا من مراكزهم وحرمانهم شيئا فشيئا من حقوقهم وضرب مصالحهم. ولم يكن هدف النازيين في بداية الأمر القضاء على اليهود بل العمل على تهجيرهم من ألمانيا. ولم ترد فكرة التصفيات الجسدية إلّا حلال الحرب العالمية التانية.

فلا جرم اذن أن تعرف الهجرة اليهودية الى فلسطين نموا ملحوظا منذ 1933، خصوصا وأن البلدان الرأسمالية التي تتخبط في الأزمة الاقتصادية قد حددت الهجرة نحوها. فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود الى هذا البلد بين 1932 و1938، 217 ألف نسمة قدموا من أوروبا الوسطى وخصوصا من بولونيا وألمانيا. وبصفة عامة مرّ عدد اليهود بفلسطين من 174 ألف سنة 1931 الى 429 ألف سنة 1939 و474 ألف سنة 1941 و608 ألف سنة 1946 و650 ألف سنة 1948 عند قيام الدولة الصهيونية.

فكانت اذن نسبة نمو هجرة اليهود الى فلسطين منذ صعود هتلر الى الحكم كبيرة بالمقارنة مع الفترة السابقة. فلم تبلغ هذه النسبة من وعد بلفور (1917) حتى 1931 سوى 114 ألف نسمة أي بمقدار حوالي 8000 سنويا وذلك رغم مجهودات الحركة الصهيونية لتكثيف الهجرة ودعم بريطانيا العظمى حصوصا في عهد المندوب السامي هربرت صموئيل المعروف بانحيازه للصهاينة، بينما بلغت نسبة المهاجرين اليهود الى فلسطين بين 1932 و1938 أكثر من 30 ألف سنويا أي أربعة أضعاف الفترة السابقة. وهذا لعمري أكبر دليل على أن الصهيونية قد استفادت ديمغرافيا من اللاسامية أكثر مما استفادت في هذا الميدان من دعم القوى الأمبريالية.

ثم ان المجتمعات الأوروبية عرفت أزمة ضمير غداة الحرب العالمية الثانية لأن كل القيم التي انبنت عليها الحضارة الأوروبية والمتمثلة أساسا في اعتبار الانسان قيمة مطلقة، قد أفلست اثر اكتشاف الجرائم النازية البشعة تجاه اليهود. وأصبح هؤلاء بمثابة وخزة ضمير للرأي العام الغربي.

فتكونت فيه عقدة الذنب تجاههم أسفرت على دعم مطلق للمشروع الصهيوني والتعاطف معه. فكأنما الرأي العام الغربي الذي عجز عن انقاد اليهود من جور النازية بريد التكفير عن ذنبه وارضاء ضميره بتمكينهم من تعويضات في الشرق الأوسط على حساب الشعب الفلسطيني. وبطبيعة الحال استغلت الحركة الصهيونية بكل حكمة ونجاعة هذا الوضع الناجم عن اللاسامية النازية لتحقيق مشروعها وتأسيس دولة اسرائيل سنة 1948. وقد واصلت الحركة الصهيونية اثر ذلك التمعش من مخلفات اللاسامية غير آبهة، لاثارة عقدة الذنب في الرأي العام الغربي، بالخلط بين العداء لليهود والعداء للصهاينة. وهي تستغل بالأحرى كل ظاهرة لا سامية لتهويلها وترويجها حتى تبين أن الخطر لا يزال يحدق باليهود وأنهم اذن في حاجة ملحّة للدعم لكي يدافعوا عن وجودهم.

فاللاسامية تخدم اذن القضية الصهيونية وتضر بالتالي بالقضية الفلسطينية ولذلك فليس من صالح الوطنيين العرب الخلط بين الصهيونية واليهودية أي بين العداء لحركة سياسية استعمارية وعنصرية والعداء المطلق لليهود، لأن هذا الخلط علاوة على كونه يتناقض مع طبيعة القضية الفلسطينية العادلة، فهو ضرب من ضروب العنصرية لا يخدم هذه القضية بل يسيء اليها. فليست اذن اللاسامية، بالنسبة الى العرب، عنوانا للوطنية ما دامت لا تعود بالفائدة إلّا للصهيونية.

ففي هذا المنهج يقول الزعيم الاشتراكي الألماني أوغيست ببال (Auguste Bebel) (1840 ـ 1912) ردا على الدعاية القائلة، اعتمادا على تواجد اليهود في القطاعات الرأسمالية التجارية والمصرفية، بأن العداء لليهود يدخل في نطاق النضال ضد الرأسمالية لارساء الاشتراكية : «ان اللاسامية هي اشتراكية الأغبياء».

ونستطيع على هذا المنوال، القول للعرب الذين يعتبرون أن العداء المطلق لليهود هو عنوان للوطنية : «ان اللاسامية هي وطنية الأغبياء».



ملحق الوثائق

الحركة الصهيونية والقوى الامبريالية

رسالة هرتزل الى لورد سولزبوري رئيس الحكومة البريطانية ديسمبر 1896*

هذا عامل يجدر بالسياسة الانجليزية في الشرق أن تقدّره حق قدره عامل جديد بكل تأكيد. بإمكان اللورد سولزبوري أن يضرب بواسطته ضربة معلم. ان تقسيم تركيا في الوضع العالمي الحاضر، الذي يسيطر عليه الحلف الروسي ـــ الفرسي، قد يضع انجلترا في مأرق خطير. إن تقسيما كهذا، الآن، لا بدّ أن يكون خسارة بالنسبة لانجلترا. ولذلك عليها أن تسعى نحو التوازن الدولي الذي لا يحافظ عليه إلّا اذا صححت مالية تركية. وهذا ما دعا روسيا أن تحبط التدابير الحالية المقترحة. فإنها تبغي انحلال تركية وانقسامها. إلّا أن هناك طريقة لتصحيح المالية التركية وبالتالي المحافظة على التوازن الدولي لمدة أطول ولايجاد طريق جديد الى الهند في الوقت ذاته ـــ وهو الطريق الأقصر بالنسبة إلى انجلترا. يجري هذا كله دون أن تخسر انجلترا قرشا واحدا دون أن تلزم نفسها علنا بأي شيء.

أقصد بهذه الطريقة إنشاء دولة يهودية في فلسطين لها استقلال ذاتي، مثل مصر، تحت سيادة السلطان. وكما تعلم، مهدت الجو لهذا المشروع في زيارتي للقسطنطينية في الصيف الماضي. والأمر ممكن اذا توافر لنا دعم دولة كبرى، أكرر هنا أنه دعم مخفي. وما دام السلطان لا يزال هو السيد غير المنازع، ما من قوة تستطيع أن تمنعه من دعوة اليهود الى الهجرة الى فلسطين. وسوف نحصل له، مقابل عمله هذا، على قرض كبير على الضريبة التي سيؤديها اليهود له والتي ستكون مؤمنة مسبقا.

ويكون من مصلحة انجلترة بناء خط حديدي، رأسا، عبر فلسطين من البحر المتوسط الى الخليج الفارسي، أو ربط هذا الخط بما يصبح ضروريا، بفضل حاجات المواصلات الحديثة، من خط عبر فارس وبلوخستان وربما الأفغان الى الهند. ستجني انجلترة هذه المكاسب بدون مصاريف وبدون أن يعلم العالم شيئا عن دورها. اذ بينما تعد روسية خطا حديديا الى آسيا، في الشمال، سيكون لبريطانيا، في الجنوب، طريق احتياطي حيادي الى الهند، في حال قيام مصاعب في قناة السويس. اذا أراد اللورد سولزبري تفحص هذه الفكرة عن كثب تحت تصرف سفيره، أو تحت تصرفه شخصيا في لندن إن استدعاني.

---

* «يوميات هرتزل»، اعداد أنيس صايغ ـــ سلسلة كتب فلسطينية.

رسالة وايزمان الى تشرشل
ردا على الكتاب الأبيض الأول
(18 جوان 1922)

«بالاشارة الى كتابكهم بتاريخ التالث من يونيو، لي الترف أن أبلغكم أن اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية درست البيان الذي أصدرته حكومة جلالته عن سياستها في فلسطين، واخذت القرارات التالية :

تؤكد اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، بعد أن أخذت بعين الاعتبار البيان الصادر عن حكومة حلالته عن سياسة بريطانيا في فلسطين، والمبلغ إليها بمذكرة وزارة المستعمرات بتاريخ التالت من يونيو عام 1922، لحكومة جلالة الملك، بأن سياسة المنطمة الصهيونية ستسير طبقا للسياسة التي أعلنت عنها الحكومة.

وتلاحظ اللجنة الصهيونية بكثير من الرضا، أن حكومة جلالته في تحديدها لسياستها المقبلة في فلسطين، اهتبلت الفرصة من حديد لتأكيد الوعد الصادر في الثاني من نوفمبر عام 1917، وأنها قد عرضت على مسامع الرأي العام العالمي واهتمامه أن من واجب الشعب اليهودي أن يعرف أن وجوده في فلسطين أمر يمت الى الحق لا الى شيء آخر.

وتلاحظ اللجنة الصهيونية أيضا أن حكومة حلالته، قد اعترفت الى جانب هذا الحق، وكتيء مكمل له، نأن من الضروري أن يتمكن اليهود من زيادة عددهم في فلسطين، عن طريق الهجرة، وهي تفهم من بيان الحكومة أن حجم هذه الهجرة سيقرره على ضوء طاقة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب من وقت الى آخر، وقدرنها على قبول مهاجرين جدد.

وتثق اللجنة التنفيذية أنه مهما كانت الترتيبات التي ستوضع لتنظيم هذه الهجرة، فان حكومة حلالته وإدارتها في فلسطين، ستضعان دائما هذا المبدأ نصب أعينهما.

وكانت المنظمة الصهيونية جد راغبة دائما للسير بالتعاون الصادق مع جميع الطوائف الأخرى في فلسطين. وقد سبق لها أن أوضحت دائما، قولا وعملا، أن ليس ما هو أبعد عن أهدافها من أن تنزل الضرر مهما كان قليلا بالحقوق المدنية والدينية أو المصالح المادية للساكن من غير اليهود في البلاد. وستواصل المنظمة الصهيونية بذل كل جهد في طاقتها

« وثائق فلسطين » مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839 — 1987 إصدار مظمة التحرير الفلسطينية. دائرة التقافة، 1977.

لتعزيز روح الثقة التي أشارت إليها حكومة جلالته، كالأساس الثابت الوحيد لازدهار فلسطين في المستقبل. وتأمل اللجنة التنفيذية في أن تؤدي السياسة التي ستعلن عنها حكومة جلالته الى تبديد كل ما هناك من مخاوف باقية حتى الآن، وأن تسجل هذه السياسة التي سيقبل بها جميع الفرقاء المعنيين، بداية عهد جديد من التقدم السلمي.

التوقيع

حاييم وايزمان

خطاب هرتزل أمام قيصر المانيا غليوم الثاني في فلسطين 2 نوفمبر 1898*

يتقدم باحترام عميق وفد من أبناء اسرائيل الى القيصر في البلاد التي كانت لآبائنا والتي لم تعد بعد لنا. لا يربطنا بهذه الأرض المقدسة لقب امتلاك حقيقي وقد مرّ على هده الأرض التي كانت يوما يهودبة أجيال كثيرة فإذا ما تكلمنا عنها فنحن كأنما نتكلم عن حلم أيام قديمة جدا. ولكن الحلم ما يزال حيا يعيش في مئات الآلاف من القلوب وقد كان ولا يزال البلسم الشافي في ساعات الألم لشعبنا المسكين. كانت فكرة صهيون تعود الى قلوبنا المظلومة كلما جار علينا الأعداء باتهامات واضطهادات وكلما استكثروا علينا القليل في حقنا في العيش وكلما أبعدنا عن المجتمع الذي يعيش فيه إخواننا المواطنون ــ الذين كنا مستعدين دائما لأن نشاركهم المصير.

ان تلك الفكرة خالدة مع أنها مرت في تغييرات متعددة الأنواع مع الناس والمؤسسات والأزمان.

لذلك فان صهيونية اليوم هي صهبونية عصرية تنمو من صميم أحوال اليوم الحاضر وصفاته وتهدف الى حل المسألة اليهودية على أساس إمكانيات الوقت الحاضر ونحن نؤمن أننا قد ننجح الآن لأن الانسان قد أصبح غنيا جدا في وسائل التنقل وطرق انجازات العمل. فالمشاريع التي كانت تبدو مستحيلة منذ نصف قرن فقط أصبحت أمرا عاديا. اليوم غيرت قوة البخار والكهرباء وجه العالم وبمتل هذه الأمور يجب أن نصل الى حلول إنسانيته.

وفوق كل هذا فإننا قد نححنا في إثارة الشعور القومي عند إخواننا المتفرقين في كل مكان. ففي مؤتمر بازل وضعنا منهاج حركتنا أمام العالم كله وهو أن نخلق ضمن القانون المدني وطنا قوميا للشعب اليهودي. هذه أرض أجدادنا أرض صالحة للاستعمار والزراعة. لقد رأيتم جلالتكم البلاد أنها تستصرخ أناسا لبعملوا فبها وبين إخواننا جماعة ضخمة من العمال يصرخون طالبين أرضا يزرعونها ونحن نريد الآن أن نحلق مشروع حير من حالات التعاسة هده ــ من الأرض ومن الناس ــ وذلك بالجمع بينهما. ونحن نعتبر قضيتنا قضية سامية مؤهلة لأن تحوز عطف كبار الأدمغة لذلك فنحن نطلب من جلالتكم مساعدتكم السامية من أجل المشروع ولكننا ما كنا نقدم على مثل هذا الطلب لو كان في حطتنا أدنى أذية أو تعد على حاكم هذا البلد. ان صداقة جلالتكم لصاحب الجلالة السلطان

* «يوميات هرتزل»، اعداد أنيس صايغ، سلسلة كتب فلسطينية.

معروفة الى درجة لا يمكن معها أن يقوم هناك أي شك في نوايا هؤلاء الذين يلجأون اليكم يطلبون تعطف جلالتكم في نقل رغائبهم.

ونحن متأكدون أن الخطة الصهيونية ستحمل معها الخير لتركيا ستحمل الى هذه البلاد موارد مالية وموارد عملية. فتستعمل على تثمير مساحات واسعة من الأرض المهملة في المستقبل القريب وفي هذا كله زيادة في السعادة والثقافة لأناس كثيرين.

نحن نخطط لقيام شركة يهودية لأراضي سوريا وفلسطين والتي ستحمل على عاتقها مهمة القيام بهذا المشروع ونطلب لها أن تكون تحت حماية القيصر الألماني. وفكرتنا هذه لا تسيء الى حقوق أحد ولا إلى مشاعره الدينية أنها تؤمن المصالحة التي طالما كانت مرغوبة نحن نعرف ونحترم جميع الأديان التي قامت على التربة التي عليها أيضا قام دين آبائنا.

مذكرة هرتزل الى وزير خارجية ايطاليا
بمطالب الحركة الصهيونية
24 فيفري 1904*

إن الحركة الصهيونية التي تمثلها المؤتمرات السنوية والتي يحضرها مندوبون من جميع البلدان هدفها أن تؤسس وطنا شرعيا للشعب اليهودي. وأنا بصفتي رئيسا للجنة العمل قد اتصلت بجميع الحكومات التي يهمها هذا الأمر. وعملت جهدي قبل كل شيء أن أقيم علاقات مع الحكومة العثمانية وقد اجتمعت بالسلطان في مقابلة خاصة ودعاني في مناسبات مختلفة أن أذهب الى الاستانة وقد ذهبت ولكن عندما رأيت أن هذه المحادثات لم تؤد الى تقدم ملموس حاولت أن أتصل بالدول الكبرى التي يهمها الأمر. كانت ألمانيا أول من ساند الفكرة الصهيونية. وقد استقبلني القيصر رسميا في القدس سنة 1898 كمندوب للحركة الصهيونية ووعد بأن يكون معنا. وقد ظلت الحكومة الألمانية تعطف علينا منذ ذلك الوقت وجاء التوكيد على هذا في رسالة بعث بها اليّ دوق بادن في 30 إيلول 1903.

كذلك أبدت الحكومات الانجليزية اهتمامها بالحركة الصهيونية فقدمت لنا رسميا مقاطعة كبيرة من الممتلكات البريطانية في افريقيا الشرقية. والحكومة النمساوية تعطف أيضا على جهودنا كما أكد لي رئيس وزراها كويربر في رسالة بعث بها إليّ في 28 إيلول سنة 1903 ولكن أهم مساندة تأتينا من روسا. كتب لي الوزير فون بليفيه رسالة في آب 1903 ــ تجد طي رسالتي هذه نسخة عنها ــ يقول فيها أن هذا البيان الحكومي يقدم بأمر من صاحب الجلالة الامبراطور ويصرّح لي بإعلانه للعموم. وفي 23 تشرين الثاني ــ 6 كانون الأول 1903 أخبرتني الحكومة الروسية أن السفير الروسي في الأستانة قد تلقى تعليمات كي يتوسط مع الباب العالي من أجل المقترحات الصهيونية. ان بيان الحكومة الروسية الصادر في 30 تموز ــ 12 آب يعطينا أكثر مما طلبنا نحن. نحن لم نطلب دولة مستقلة في فلسطين خوفا مما قد يسببه لنا مثل هذا الطلب من صعوبات كل ما نطلبه هو أن يستوطن الشعب اليهودي في فلسطين تحت امرة صاحب الجلالة السلطان ولكن بشرط الحماية الشرعية ويكون لنا أمر إدارة مستعمراتنا. واحتراما لمشاعر جميع المؤمنين تخرج الأماكن المقدسة عن نطاق الحكم إلى الأبد.

* «وثائق فلسطين». منظمة التحرير الفلسطينية 1987.

وكل ما نطلبه من الحكومة العثمانية هو امتياز باستعمار سنجق عكا ومقابل هذا نتعهد بأن ندفع للخزينة العثمانية جزية سنوية قدرها مائة ألف ليرة تركية. لذلك فإن اقتراحنا سيعود على الحكومة العثمانية بفوائد مهمة فبينما يسهل ذكر هذه الفوائد يصعب جدا أن يتمكن الانسان من وصف الحالة السيئة التي يقاسي منها يهودنا المساكين في روسيا ورومانيا وجالسيا وغيرها.

الهجرة الى أمريكا لا تقدم حلا. أينما يذهب اليهود يجدون أنفسهم في المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية نفسها حتى في البلدان الحرة التي بدأت أيضا تغلق أبوابها في وجه الهجرة.

اللاسامية تصعب على اليهود حياتهم في كل مكان. أما بالنسبة لايطاليا فإن هذه المشاكل والمآسي إنما هي صدى بعيد والمسألة اليهودية لم تطرق إيطاليا أبدا ولهذا السبب بالذات تستطيع حكومتها أن تقدم للانسانية خدمة عظيمة وذلك بمد يد المساعدة لحل هذه المسألة المملوءة بالأحزان.

إن رسالة من صاحب الجلالة ملك إيطاليا إلى صاحب الجلالة السلطان يوصي فيها بمقترحاتنا ويقدم نصيحة حبية بأن ينظر في هذه المقترحات ـــ أقول رسالة مثل هذه سيكون لها الأثر الحازم في إعادة فتح باب المفاوضات. والشعب اليهودي الذي بقي قويا مستقيما بالرغم من المآسي والأحزان سيحفظ لايطاليا وملكها النبيل مثل هذا الجميل الى الأبد.

القرار الاجماعي للكونجرس الأمريكي
حول هجرة اليهود الى فلسطين
19 ديسمبر 1945*

حيث أن الكونجرس في اجتماعه السابع والستين يوم 30 يونيو سنة 1922 قرر بالاجماع «إن الولايات المتحدة الأمريكية تحبذ إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، على أن يعلم بجلاء أنه سوف لا يعمل شيء من شأنه أن يمس الحقوق الدينية والمدنية للمسيحيين والطوائف غير المسيحية الأخرى في فلسطين. وإن الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين سوف يحافظ عليها بعناية».

وحيث أن اضطهاد اليهود المجرد من الرحمة في أوروبا قد بيّن بوضوح الحاجة الى وطن لهم يتخذ كملجأ للاعداد الكبيرة من اليهود الذين أصبحوا بلا وطن نتيجة لهذا الاضطهاد.

وحيث أن هذه الحاجة الماسة قد أيدها طلب الرئيس بالسماح حالا لمائة ألف لاجيء يهودي اضافي بالدخول الى فلسطين.

وحيث أن تدفق المهاجرين اليهود الى فلسطين قد أدى إلى تحسن أحوالها الزراعية والمالية والصحية والاقتصادية بصورة عامة.

وحيث أن الرئيس ورئيس الوزارة البريطانية قد اتفقا على تعيين لجنة تحقيق أمريكية انجليزية مشتركة لتحري الأوضاع في فلسطين بالنسبة لمشكلة الهجرة اليهودية والوضع اليهودي في أوروبا، ووضع تقرير في مدى مائة وعشرين يوما.

لذلك فإن المجلس الممثل للأمة يقرر بالاتفاق أن الاهتمام الذي أبداه الرئيس في حل هذه المشكلة كان في محله، وأن الولايات المتحدة سوف تستعمل مساعيها الحميدة لدى السلطة المنتدبة لجعل أبواب فلسطين مفتحة لدخول اليهود بحرية الى ذلك القطر الى أقصى قدرته الزراعية والاقتصادية وسوف تتوفر هناك فرصة كاملة للاستعمار والتنمية بحيث تكون لهم الحرية في استئناف بناء فلسطين كوطن قومي لليهود، بالاشتراك مع سائر عناصر السكان لجعل فلسطين (كومون ولث) ديمقراطي، حيث يكون الجميع، بغض النظر عن الجنس والمذهب، متساوين في الحقوق .

---

* «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، المجموعة الأولى 1915 — 1946. اصدار جامعة الدول العربية. القاهرة 1957.

تصريح رئيس الولايات المتحدة (ترومان)
حول النزاع العربي الفلسطيني في فلسطين
4 أكتوبر 1946*

لقد عرفت بمزيد من الأسف بأن اجتماعات مؤتمر فلسطين المنعقد في لندن قد أجلت وبأنها لن تستأنف حتى السادس عشر من ديسمبر 1946 وعلى ضوء هذا الوضع فإن من المناسب فحص سجل جهود الادارة في هذا الموضوع، هذه الجهود التي دعمها ـــ داخل الكونجرس وخارجه ـــ أعضاء كلا الحزبين السياسيين وأن أدلي بآرائي عن الموقف كما هو قائم الآن.

ومما يدعو إلى التذكر أنه عندما قدم إيرك هاريسون تقريره في 29 سبتمبر 1945 بشأن حالة الأشخاص المشردين في أوروبا طلبت حالا اتخاذ الخطوات لتخفيف حالة هؤلاء الأشخاص الى حد أقصاه قبول 100.000 يهودي للدخول إلى فلسطين.

وتلبية لهذا الاقتراح دعت الحكومة البريطانية حكومة الولايات المتحدة لتتعاون في تكوين لجنة تحقيق أنجلو ـــ أمريكية مشتركة، تلك الدعوة التي كانت هذه الحكومة سعيدة في قبولها، آملة أن مشاركتها من شأنه أن يساعد على تخفيف وضع اليهود المتشردين في أوروبا وأن يساعد على إيجاد حل لمشكلة فلسطين الصعبة والمعقدة في حدّ ذاتها.

وإن السرعة التي نظرت بها الحكومة الى القضية نفسها نراها منعكسة فعلا في مهلة المائة وعشرين يوم التي حددت لاتمام مهمة اللجان.

إن تقرير لجنة التحقيق الأنجلو ـــ أمريكية ـــ وضع بالاجماع في العشرين من أبريل سنة 1946.

ومن دواعي سروري أن أشير الى أنه من بين التوصيات المتضمنة في التقرير كانت إحداها اقرار لاقتراحي السابق ألا وهو قبول 100.000 يهودي للدخول الى فلسطين. والادارة اهتمت حالا باستنباط الطرق والوسائل لنقل 100.000 مشرد والاعتناء بهم عند وصولهم. وعلى هذا الأساس أرسل الخبراء الى لندن في يونيو 1946 لاجراء تدابير السفر الفعلي بصورة مؤقتة.

وقد ساهمت الحكومة البريطانية مع هذه الجماعة لكنها أوضحت بأن التقرير في نظرها يجب أن يعتبر ككل وأن موضوع المائة ألف مشرد لا يمكن اعتباره أمرا منفصلا.

---

* «وثائق فلسطين»، اصدار منظمة التحرير الفلسطينية 1987.

اللجنة الوزارية :

وفي 11 يوليو أعلنت تكوين لجنة وزارية بشأن فلسطين والمشاكل الخاصة بها مكونة من وزير الحربية والمالية ليساعداني في النظر في توصيات لجنة التحقيق الأنجلو ــ أمريكية. ان المندوبين الخبراء في هذه اللجنة الوزارية غادروا برئاسة السفير هاري ف. غرادي الى لندن في 10 يوليو 1946 للتباحث مع ممثلي الحكومة البريطانية في الطريقة التي بها ينفذ التقرير على أحسن وجه.

وقد قدم هؤلاء المندوبون الخبراء في 24 يوليو 1946 تقريرا يشار اليه عادة بمشروع موريسون الذي يطالب بمشروع استقلال اقليمي بإمكانه أن يؤدي أخيرا إلى دولة ثنائية القومبة الى تقسيم.

لكن المعارضة لهذا المشروع ظهرت بين أعضاء الأحزاب السياسية الرئيسية في الولايات المتحدة وذلك في كل من الكونجرس واتحاد البلاد.

ورفاقا للمبدأ الذي حاولت أن أتبعه باستمرار وهو أن أحصل على درجة قصوى من الوحدة في داخل البلاد وبين الأحزاب بشأن العناصر الأساسية في السياسة الأمريكية الخارجية لم يكن في وسعي أن أمنح تأييدي لهذا المشروع.

ومع ذلك فقد أعرت هذه القضية جل اهتمامي وأبنت مرارا كما ألحت على اتخاذ خطوات في أقرب لحظة ممكنة لقبول 100.000 لاجيء يهودي إلى فلسطين.

وفي تلك الأثناء كانت هذه الحكومة قد أبلغت عن جهود الحكومة البريطانية لدعوة ممثلي العرب واليهود إلى لندن. بقصد الوصول الى إيجاد حل لهذه القضية المؤلمة. وقد عقدت الأمل في إمان الوصول الى حل عادل كنتيجة لهذه المحادثات. وفي حين أن جموع الفرقاء المدعوين لم يجدوا أنفسهم قادرين على الحضور، فقد خالجني الأمل بأن هنالك لا تزال إمكانية بأن ممثلي الوكالة اليهودية قد يشتركون. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الأمل في إيجاد حل انشائي متفق عليه يكون قد ازداد. والحكومة البريطانية قدمت للمؤتمر ما يدعى بمشروع موريسون لأجل الاستقلال الاقليمي وصرحت بأن المؤتمر يتقبل مقترحات أخرى. وفي هذه الأثناء اقترحت الوكالة اليهودية حلا للقضية الفلسطينية عن طريق انشاء دولة يهودية قابلة للحياة تتولى هي الاشراف على هجرتها وسياستها الاقتصادية في منطقة كافية في فلسطين بدلا من أن تكون في جميع فلسطين كما اقترحت أيضا اصدار الشهادات لمائة ألف مهاجر يهودي حالا. ولقد حظى هذا الاقتراح باهتمام واسع المدى في الولايات المتحدة أي في الصحافة كما في المجتمعات العامة. ومن نتيجة المناقشات التي تلت هذا الاقتراح فإني أعتقد أن حلا على ضوء هذه الخطوط سيحظى بمعاضدة الرأي العام في الولايات المتحدة. وأني لأعتقد بأن الثغرة بين المقترحات التي قدمت هي

عظيمة جدا لدرجة لا يمكن سدها على يد رجال يتمتعون بالحكمة والنية الحسنة. وإن حكومتنا على استعداد لتقديم معاضدتها لحل من هذا القبيل.

خلاصة الآراء :

وفي ضوء الوضع الذي تطور الآن أود أن أطرح باختصار مهما أمكن :

1 ـــ وبالنظر لأن فصل الشتاء سيحل قبل استئناف المؤتمر فإني أعتقد وألح على أن هجرة أساسية الى فلسطين لا يمكنها أن تنتظر إيجاد حل للقضية الفلسطينية وإنها يجب أن تبدأ حالا. وان التدابير لهذه الحركة قد تم اتخاذها من قبل هذه الحكومة التي هي على استعداد لمد يد المساعدة حالا.

2 ـــ وإني أكرر تصريحي ـــ كما صرحت في المناسبات السابقة ـــ على أن قوانين الهجرة في البلاد الأخرى ومنها الولايات المتحدة يجب أن تتحرر بصورة تسمح بقبول أناس مشردين. وإني على استعداد للقيام بتوصية كهذه الى الكونجرس والاستمرار في النشاط على قدر المستطاع للتعاون مع البلاد الأخرى على جميع مشكلة الأشخاص المشردين برمتها.

3 ـــ وما عدا ذلك فلو اقترح حل عملي لفلسطين، سأكون مستعدا لتوصية الكونجرس بمشروع للمساعدة الاقتصادية من أجل تقدم هذه البلاد.

وعلى ضوء التعذيب الفظيع الذي تحمله الشعب اليهودي في أوروبا مدة الحرب الأخيرة والأزمة القائمة الآن لا يمكن الاعتقاد بأن برنامجا للعمل المباشر وفقا للخطط المقترحة أعلاه، لا يمكن تنفيذه مع تعاون جميع الشعوب المختصة. والادارة ستستمر في عمل كل ما في استطاعتها لهذه الغاية.

الانتداب البريطاني بفلسطين

رسالة ملك الانكليز الى شعب فلسطين
بمناسبة إصدار مجلس الحلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين (جويلية 1920)*

إلى أهالي فلسطين :

إن الدول المختلفة التي نالت الفوز الباهر في هذه الحرب قد أودعت بلادي أمر الانتداب على فلسطين لكي تسهر على صوالحها وتكفل لبلادكم العمران السلمي الذي طالما كنتم تنشدونه. وإني أذكر بافتخار العمل المجيد الذي قام به جنودي تحت قيادة الفيلد مارشال اللورد اللنبي بتحرير بلادكم من النير التركي وسأتهلل حقيقة اذا وفقت أنا وشعبي أيضا الى أن تكون وسيلة لتنالوا السعادة بوجود إدارة حازمة وصادقة.

اني أرغب أن أؤكد لكم أن الدولة المنتدبة ستنفذ ما عليها من الواجبات بدون محاباة مطلقا. كما وأن في عزم حكومتي أن تحترم حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها في المدة التي يلزم انقضاؤها الى أن يصادق مجلس الأمم نهائيا على أمر الانتداب وفي المستقبل عندما يصبح الانتداب أمرا واقعا.

ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة والمشتركة قد قررت أن تتخذ التدابير لتضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج وهذه التدابير لن تؤثر قطعيا على حقوق الأهالي الدينية والمدنية ولن تنقص من الرقي المعنوي لعموم طبقات الشعب الفلسطيني.

اني واثق أن المندوب السامي الذي انتدبته لانقاذ هذه المبادىء سيفعل بعزم ثابت ونية صادقة وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التي تؤول الى خير واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه.

اني أدرك جيدا خطورة الأحداث المحدقة بحكومة البلاد التي يقدسها المسيحي والمسلم واليهودي على السواء وسأحافظ بكل إهتمام وعاطفة حارة في المستقبل على رقي وعمران البلاد التي ينظر العالم إلى تاريخها باهتمام عظيم.

---

* «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، المجموعة الأولى 1915 ــ 1946. اصدار جامعة الدول العربية. القاهرة 1957.

صكّ الانتداب على فلسطين الصادر
عن عُصبة الأمم المتحدة
في 24 جويلية 1922*

المقدمة :

مجلس عُصبة الأمم،

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للملكة العثمانية بالحدود التي تعيّنها تلك الدول الى دولة منتدبة تختارها الدول المشار اليها تنفيذا لنصوص المادة 22 من ميثاق عُصبة الأمم.

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة 1917 وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضرّ بالحقوق المدنية والدينية التي تمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى.

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبا على فلسطين.

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عُصبة الأمم لاقراره ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عُصبة الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية.

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة 22 المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الادارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عُصبة الأمم اذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم.

* «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، المجموعة الأولى 1915 — 1946. اصدار جامعة الدول العربية. القاهرة 1957.

لذلك فإن مجلس عُصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي :

المادة الأولى :

يكون للدولة المنتدبة السلطة القطعية في التشريع والادارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك.

المادة الثانية :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

المادة الثالثة :

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

المادة الرابعة :

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لأسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في انشاء الوطن الفومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الادارة.

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي.

المادة الخامسة :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين الى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة اخرى.

المادة السادسة :

على إدارة فلسطين مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار

اليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المادة السابعة :

تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم.

المادة الثامنة :

ان امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين.

غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدولة صاحبة الشأن إلا اذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة 1914 أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى.

المادة التاسعة :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامنا تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء.

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان أيضا. بصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين.

المادة العاشرة :

تكون المعاهدات المبرمة بين الدول المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الاجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين.

المادة الحادية عشرة :

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستهلاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها.

ويترتب عليها أن توجد نظاما للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك من بين الأمور الأخرى الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة.

ويمكن لادارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط

عادلة ومنصفة ما دامت الادارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر وإن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الادارة.

المادة الثانية عشرة :

يعهد الى الدولة المنتدبة بالاشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات الى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضا في أن تتسمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها.

المادة الثالثة عشرة :

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول الى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة. وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عُصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ألّا تتحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائما لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط ألا يفسر شيء من هذا الصك تفسيرا يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام إدارة المقامات الاسلامية المقدسة الصرفة المصونة حصانتها.

المادة الرابعة عشرة :

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحقيق وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عُصبة الأمم لاقرارها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور.

المادة الخامسة عشرة :

يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ويجب ألا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وألّا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.

ويجب ألا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وألا تنتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الادارة.

المادة السادسة عشرة :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم مع الأشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

المادة السابعة عشرة :

يجوز لادارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضا بشرط أن يكون ذلك خاضعا لاشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لادارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآنفة الذكر إلّا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لادارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقى أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.

ليس في هذه المادة ما يمنع ادارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين.

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

المادة الثامنية عشرة :

يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها وتطلق حرية مرور البضائع بطريق (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا يجوز لادارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقا جمركيا خاصا مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة 1914 داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب.

المادة التاسعة عشرة :

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين الى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالممتلكات الأدبية والفنية والصناعية.

المادة العشرون :

تتعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عُصبة الأمم لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال.

المادة الحادية والعشرون :

يترتب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي خلال الاثني عشر شهرا الأولى من هذا التاريخ ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا جميع الدول الداخلة في عُصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية :

1 ـــ تعني عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو انتجته أيدي البشر قبل سنة 1700 ميلادية.

2 ـــ يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد وكل من اكتشف أثرا دون أن يكون مزودا بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر الى أحد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه.

3 ـــ لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة إلّا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه ولا يجوز اخراج شيء من الآثار القديمة من البلاد إلّا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة.

4 ـــ كل من أتلف أو ألحق ضررا بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعينة.

5 ـــ يحظر إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة إلّا بتصريح من الدائرة المختصة ويغرم المخالف بغرامة مالية.

6 ـــ توضع شروط عادلة لنزع ملكية الأراضي ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتا أم دائما.

7 ـــ يقتصر في إعطاء التصريح لاجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار ويترتب على ادارة فلسطين ألا تسير عند اعطاء هذه التصاريح على طريقة تؤدي الى استثناء علماء أية أمة من الأمم من التراخيص بدون سبب مبرر.

8 ـــ يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدلا من أعطائه قسما من الآثار المكتشفة.

المادة الثانية والعشرون :

تكون الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب ألا تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب ألا تكرر بالعربية.

المادة الثالثة والعشرون :

تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين أيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة.

المادة الرابعة والعشرون :

تقدم الدولة المنتدبة إلى عُصبة الأمم تقريرا سنويا بصورة تقنع المجلس بتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير.

المادة الخامسة والعشرون :

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عُصبة الأمم أن ترجىء أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل للتطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائما من التدابير لأدارة تلك المنطقة وفقا لأحوالها المحلية شرط ألا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد 15، 16، 17.

المادة السادسة والعشرون :

توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عُصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عُصبة الأمم.

المادة السابعة والعشرون :

إن كل تعديل يجري في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترنا بموافقة مجلس عُصبة الأمم.

المادة الثامنة والعشرون :

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضروريا من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين 13، 14 على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها ادارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراما تاما وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت.

الكتاب الأبيض الثالث : بيان الخطة السياسية البريطانية في فلسطين (17 ماي 1939)*

كانت حكومة جلالته قد أعربت في البيان الذي أصدرته عن فلسطين في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة 1938، عن رغبتها في دعوة مندوبين عن عرب فلسطين وبعض البلاد العربية المجاورة، وعن الوكالة اليهودية للتفاوض معهم في لندن بشأن السياسة المقبلة، وكانت تأمل باخلاص الوصول الى شيء من التفاهم بنتيجة اجراء مباحثات وافية مقرونة بمنتهى الحرية والصراحة. وقد عقدت في الآونة الاخيرة مؤتمرات مع وفود العرب واليهود استغرقت بضعة أسابيع وكانت هذه المؤتمرات وسيلة لتبادل الآراء بصورة مستكلمة بين الوزراء البريطانيين ومندوبي العرب واليهود. وقد وضعت حكومة جلالته، على ضوء المباحثات المشار اليها والحالة السائدة في فلسطين وتقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التقسيم، بعض المقترحات وعرضت تلك المقترحات على وفود العرب واليهود كأساس لتسوية متفق عليها. غير أنه لم تر وفود العرب ولا وفود اليهود أن في استطاعتها قبول تلك المقترحات، ولذلك لم تسفر المؤتمرات عن اتفاق. وبناء على ذلك ترى حكومة جلالته نفسها حرة في وضع سياستها الخاصة. وقد قر رأيها، بعد المام النظر الدقيق، على التمسك بصورة عامة بالمقترحات التي عرضت نهائيا على وفود العرب واليهود وبحثت معهم :

— لقد كان صك الانتداب على فلسطين، الذي أقر نصوصه مجلس عصبة الأمم في سنة 1922، أساس السياسة التي اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة زهاء عشرين عاما، وهذا الصك ينطوي على تصريح بلفور، ويفرض على الدولة المنتدبة أربعة التزامات رئيسية، وقد بسطت هذه الالتزامات في المواد الثانية والسادسة والثالثة عشرة من صك الانتداب، ومن بين هذه الالتزامات التزام لم يقم أي خلاف حول تفسيره وهو الالتزام الذي يبحث في حماية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وتسهيل الوصول اليها. أما الالتزامات الأخرى فهي إجمالا كما يلي :

1 — وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية من شأنها أن تضمن انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وتشجيع حشد اليهود في الأراضي، بالتعاون مع الوكالة اليهودية.

* من كتاب تاريخ فلسطين الحديث لعبد الوهاب الكيالي. بيروت 1973.

2 ــ صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بقطع النظر عن العنصر والدين، وضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، مع تسهيل الهجرة اليهودية واستيطان اليهود في الأراضي.

3 ــ وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية من شأنها أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي.

ــ وقد لفتت اللجنة الملكية ولجان التحقيق الأخرى التي سبقتها النظر الى الغموض المحيط ببعض العبارات الواردة في صك الانتداب كعبارة «وطن قومي للشعب اليهودي»، ووجدت في هذا الغموض وفي ما نشأ عنه من الريبة حول الأهداف التي ترمي اليها الخطة السياسية، سببا أساسيا للقلق والشحناء بين العرب واليهود. ان حكومة جلالته مقتنعة أن مصلحة السلام ورفاه جميع أهالي فلسطين تحتم وضع تعريف صريح للخطة السياسية ولأهدافها. ولقد كان من شأن اقتراح التقسيم الذي أوصت به اللجنة الملكية أن يوفر مثل هذه الصراحة، غير أنه وجد أن تشكيل دولتين مستقلتين ضمن فلسطين احداهما عربية والأخرى يهودية، يكون في استطاعتهما سد نفقاتهما بذاتهما، ليس من الأمور العملية. ولذلك كان لزاما على حكومة جلالته أن تستنبط، بدلا من التقسيم، سياسة أخرى من شأنها أن تفي بما تتطلبه الحالة في فلسطين على وجه يتفق مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود. وقد أدرجت آراء ومقترحات حكومة جلالته ادناه في ثلاثة أبواب هي : 1 ــ الدستور و2 ــ المهاجرة و 3 ــ الأراضي.

I ــ الدستور

ــ لقد قيل في معرض الجدل أن عبارة «وطن قومي للشعب اليهودي» تفسح المجال لصيرورة فلسطين، على مرور الزمن، دولة أو مملكة يهودية. إنّ حكومة جلالته لا تود أن تقارع الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الملكية وهو أن الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون حيث صدور صيغة الانتداب الذي أدمج فيه تصريح بلفور لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا النهاية. غير أن حكومة جلالته تشاطر اللجنة الملكية الاعتقاد بأن واضعي صيغة الانتداب الذي أدمج فيه تصريح بلفور لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين الى دولة يهودية خلافا لارادة سكان البلاد العرب. أما أنه لم يكن المقصود تحويل فلسطين الى دولة يهودية فيمكن استنتاجه ضمنا من الفقرة التالية المقتبسة عن الكتاب الأبيض الصادر سنة 1922 :

«لقد قيلت أقوال غير مصرح بها مؤداها أن الغاية التي يرمي اليها هذا التصريح هي خلق فلسطين يهودية برمتها. واستعملت عبارات كمثل القول بأن فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكلترا انكليزية، وحكومة جلالته تعتبر أن كل أمل كهذا غير ممكن التحقيق وهي لا ترمي

الى مثل هذا الهدف كما أنه لم يخطر في بالها في أي وقت من الأوقات.. أن يزول الشعب العربي أو اللغة أو الثقافة العربية في فلسطين. أو أن تصبح مسيطرا عليها. وهي تود أن تلفت النظر الى أن نص التصريح المشار اليه (أي تصريح بلفور) لا يرمي الى تحويل فلسطين بكليتها الى وطن قومي يهودي، بل ان وطنا كهذا سيؤسس في فلسطين».

غير أن هذا البيان لم يزل الشكوك، ولذلك فان حكومة جلالته تصرح الآن بعبارة لا لبس فيها ولا ابهام أنه ليس من سياستها أن تصبيح فلسطين دولة يهودية. وهي تعتبر في الواقع أنه مما يخالف الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب، والتأكيدات التي أعطيت للشعب العربي فيما مضى أن يجعل (بضم الياء) سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية خلافا لارادتهم.

ـــ وقد وصفت ماهية الوطن القومي اليهودي وصفا أوفى في الكتاب الأبيض الصادر سنة 1922 على الوجه التالي :

«لقد أعاد اليهود في القرنين أو الثلاثة قرون الأخيرة تكوين طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا، ربعهم تقريبا مزارعون أو عملة في الأرض. ولهذه الطائفة هيئاتها السياسية الخاصة، ومجمع منتخب لادارة شؤونها الداخلية، ومجالس منتخبة في المدن، وهيئة للاشراف على مدارسها، ولها رئاسة ربانيين منتخبة ومجلس رباني منتخب لادارة شؤونها الدينية. وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغة محلية، ولها صحف عبرية تفي بحاجاتها، وهي تتبع نمطا تهذيبيا يميزها، وتبدي نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية. فهذه الطائفة، بسكان المستعمرات والمدن وتشكيلاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة، لها في الحقيقة مميزات قومية. ولو سأل سائل عن معنى تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين لأمكن الرد عليه بأنها لا تعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالا، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والعنصرية. ولكي يكون لهذه الطائفة خير أمل في التقدم الحر، ويفسح للشعب اليهودي مجال واف يظهر فيه كفاياته، كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة. ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان وجود وطن قومي لليهود في فلسطين ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند الى صلة تاريخية قديمة».

ـــ ان حكومة جلالته تتمسك بهذا التفسير لتصريح سنة 1917 وتعتبره وصفا معتمدا وشاملا لماهية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وهذا التفسير ينطوي على اطراد نمو الطائفة اليهودية الموجودة في البلاد بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم الأخرى. ومما يقيم الدليل على أن حكومة جلالته ما فتئت تقوم بالتزاماتها من هذه الناحية انه منذ صدور بيان الخطة

السياسية سنة 1922 هاجر الى فلسطين ما يزيد على 300.000 يهودي وأن عدد سكان الوطن القومي قد ارتفع حتى بلغ نحو 450.000 نسمة، أو ما يقرب من ثلث سكان البلاد برمتهم، هذا وان الطائفة اليهودية لم تقصر من جهتها في اغتنام الفرص التي اتيحت لها الى أقصى حد، فنمو الوطن القومي اليهودي وما توصل الى اتيانه في كثير من الميادين هو مجهود انشائي جدير بالاعتبار وحري بأن ينال اعجاب العالم وبأن يكون على الأخص مصدر فخر للشعب اليهودي.

ـــ لقد رددت الوفود العربية في سياق المباحثات الأخيرة الحجة القائلة بأن فلسطين مشمولة في المنطقة التي تعهد السير هنري مكماهون بالنيابة عن الحكومة البريطانية في شهر تشرين الأول سنة 1915 أن يعترف باستقلال العرب فيها ويؤيده. وقد بحث مندوبون من البريطانيين والعرب خلال المؤتمرات التي عقدت مؤخرا في لندن في صحة هذا الادعاء الذي يستند الى المراسلات المتبادلة بين السير هنري مكماهون وشريف مكة بحثا مقرونا بالدقة والعناية. ويقول تقريرهم الذي تم نشره أن المندوبين العرب والبريطانيون بذلوا جهدهم ليفهم كل فريق منهما وجهة نظر الفريق الآخر، ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول الى اتفاق حول تفسير هذه المراسلات. ولا حاجة هنا الى تلخيص الحجج التي أوردها كل من الفريقين. ان حكومة جلالته تأسف لسوء الفهم الذي نشأ حول بعض العبارات المستعملة في تلك المراسلات. وهي من جهتها، استنادا الى الأسباب التي بسطها مندوبوها في التقرير، لا يسعها إلّا أن تتمسك بالرأي القائل أن جميع فلسطين الواقعة غربي الأردن كانت قد استثنيت من العهد الذي قطعه السير هنري مكماهون، وهي لذلك لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات مكماهون تشكل أساسا عادلا للادعاء بوجوب تحويل فلسطين الى دولة عربية مستقلة.

ـــ أن حكومة جلالته ملزمة بصفتها الدولة المنتدبة «ان تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي» في فلسطين. وهي، عدا عن هذا الالتزام المعين، تعتبر أن ابقاء سكان فلسطين تحت تدريب الدولة المنتدبة الى الأبد يخالف روح نظام الانتداب من أساسه. فمن الصواب أن يتمتع أهل البلاد بما أمكن من السرعة بحقوق الحكم الذاتي التي يمارسها أهالي البلاد المجاورة. ان حكومة جلالته لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تتنبأ بشكل الحكم الدستوري الذي ستصطبغ به حكومة فلسطين في النهاية، ولكن الهدف الذي ترمي اليه هو اقامة الحكم الذاتي، وهي ترغب في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة في النهاية. وينبغي أن تكون تلك الدولة، دولة يساهم فيها الشعبان المقيمان في فلسطين، العرب واليهود، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكفل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين.

ـــ ان تشكيل دولة مستقلة في فلسطين، والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيها يتطلبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من شأنها أن تجعل حكم البلاد حكما صالحا في حيز

الامكان. اضف الى ذلك أن نمو مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين لا بد له أن يسير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه في البلدان الأخرى. فقبل الوصول الى الاستقلال لا بد من فترة انتقال تحتفظ خلالها حكومة جلالته بالمسؤولية النهائية بصفتها السلطة المنتدبة بينما يزداد في أثنائها نصيب أهالي البلاد من الاضطلاع بالحكم وتنمو فيهم روح التفاهم والتعاون. وستبذل حكومة جلالته جهودها المتواصلة لترويج نمو العلاقات الطيبة بين العرب واليهود.

ــ وعلى ضوء هذه الاعتبارات، تصدر حكومة جلالته التصريح التالي معلنة فيه نواياها بشأن حكومة فلسطين المقبلة :

1 ــ ان الهدف الذي ترمي اليه حكومة جلالته هو أن تشكل خلال عشر سنوات، حكومة فلسطينية مستقلة، ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين تطلباتهما التجارية والحربية في المستقبل ضمانا مرضيا. وهذا الاقتراح بتشكيل دولة مستقلة من شأنه أن ينطوي على التشاور في مجلس عصبة الأمم بقصد انهاء الانتداب.

2 ــ ان الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين.

3 ــ يكون تشكيل الدولة المستقلة مسبوقا بفترة انتقال تحتفظ حكومة جلالته خلالها بمسؤولية حكم البلاد. وفي أثناء فترة الانتقال يعطي أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم. وستتاح لكلا فريقي السكان فرصة للاشتراك في أداة الحكومة، وسيسار في هذه العملية سواء اغتنم كلا الفريقين هذه الفرصة أم لا.

4 ــ حالما يتوطد الأمن والنظام في فلسطين توطيدا كافيا تتخذ التدابير لتنفيذ هذه السياسة ألا وهي سياسة اعطاء أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم، والهدف الذي يرمى (بضم الياء) اليه هو تولية الفلسطينيين زمام جميع دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين، خاضعا ذلك لرقابة المندوب السامي. وتحقيقا لهذه الغاية ستكون حكومة جلالته مستعدة لاجراء الترتيبات اللازمة لتولية الفلسطينيين فورا زمام بعض الدوائر مع مستشارين بريطانيين. ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيين أعضاء في المجلس التنفيذي الذي يزود المندوب السامي بالمشورة. ويدعى مندوبون عن العرب واليهود لتولي مناصب رؤساء الدوائر، بنسبة عدد السكان من كل من الفريقين على وجه التقريب، ويزداد عدد الفلسطينيين الذين يتولون زمام الدوائر كلما سمحت الظروف بذلك الى أن يصبح رؤساء جميع الدوائر فلسطينيين يمارسون المهام الادارية والاستشارية التي يقوم بها الآن الموظفون البريطانيون. وعند بلوغ تلك المرحلة ينظر في أمر تحويل المجلس التنفيذي الى مجلس وزراء مع اجراء ما يترتب على ذكل من التغيير في وضع مهام رؤساء الدوائر الفلسطينيين.

5 ـــ ان حكومة جلالته لا تتقدم في هذه المرحلة باية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعة منتخبة. ولكنها على الرغم من ذلك تعتبر هذا الأمر تطورا دستوريا في محله، واذا أعرب الرأي العام في فلسطين فيما بعد عن تحبيذه لمثل هذا التطور تكون حكومة جلالته مستعدة لتشكيل الاداة اللازمة بشرط أن تسمح الأحوال المحلية بذلك.

6 ـــ لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام، تشكل هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر في كيفية سير الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال وللبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التواصي بذلك الشأن.

7 ـــ وستتطلب حكومة جلالته أن تقتنع بأن المعاهدة المنظور عقدها في البند (1)، أو الدستور المنظور وضعه في البند(6) أعلاه، قد ضمن النصوص الوافية :

أ ـــ لحماية الأماكن المقدسة وتسهيل الوصول اليها، وحماية مصالح وأملاك الهيئات الدينية المختلفة.

ب ـــ لحماية مختلف الطوائف في فلسطين وفقا للالتزامات المترتبة على حكومة جلالته نحو العرب ونحو اليهود، وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذي للوطن القومي اليهودي في فلسطين.

ج ـــ بشأن الأمور المطلوبة لملافاة الحالة الحربية مما قد تعتبره حكومة جلالته ضروريا على ضوء الظروف التي تكون سائدة في ذلك الحين.

وستتطلب حكومة جلالته أيضا أن تقتنع بأن المصالح التي لبعض البلاد الأجنبية في فلسطين، والتي تضطلع حكومة جلالته الآن بمسؤولية المحافظة عليها، هي مصونة صيانة وافية.

8 ـــ وستبذل حكومة جلالته كل ما في وسعها لايجاد ظروف تمكن الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج الى حيز الوجود خلال عشر سنوات. واذا ظهر لحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات ان الظروف تتطلب ارجاء تشكيل الدولة المستقلة، خلافا لما تأمله، فانها تتشاور مع ممثلي أهالي فلسطين، ومجلس عصبة الأمم والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الارجاء. فاذا قر رأي حكومة جلالته أنه لا مناص من هذا الاجراء فانها تدعو هؤلاء الفرقاء للتعاون معها في وضع خطط للمستقبل بقصد الوصول الى الهدف المنشود في أقرب وقت ممكن.

ـــ وستتخذ التدابير اثناء فترة الانتقال لزيادة سلطات ومسؤوليات البلديات والمجالس المحلية.

II ـــ المهاجرة :

ـــ ان ادارة فلسطين مكلفة، بمقتضى المادة السادسة من صك الانتداب «بتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي

الأخرى»، وباستثناء ما تقدم، لم يحدد مدى الهجرة اليهودية المسموح بها الى فلسطين في أي موضع اخر من صك الانتداب، ولكن ورد في الكتاب الأبيض الصادر سنة 1922 رقم (1700) أنه تنفيذا لسياسة انشاء وطن قومي يهودي :

«من الضروري أن تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها عن طريق المهاجرة. وهذه المهاجرة لا يمكن أن يكون مقدارها بحيث تتجاوز قدرة البلاد الاقتصادية في حينه على استيعاب القادمين الجدد. ومن المحتم ضمان عدم صيرورة المهاجرين عبئا على أهالي فلسطين عموما، وأن لا يحرموا أية فئة من السكان الحاليين من عملهم».

ومن الوجهة العملية، اعتبرت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب منذ ذلك التاريخ فصاعدا وحتى الاونة الأخيرة، العامل الوحيد الذي تحدد الهجرة على أساسه. وورد في الكتاب الذي أرسله المستر رمزي مكدونالد بصفته رئيسا للوزارة الى الدكتور وايزمن في شهر شباط سنة 1931 في معرض بسط الخطة السياسية، ان قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب هي الأساس الوحيد لتحديد الهجرة. ثم أيد هذا التفسير بقرارات اتخذتها لجنة الانتدابات الدائمة. لكن حكومة جلالته لا ترى في بيان الخطة السياسية الصادر سنة 1922، ولا في كتاب رئيس الوزراء الصادر سنة 1931، ما يمكن تفسيره بأن صك الانتداب يقضي عليها في جميع الأوقات وفي كافة الظروف أن تسهل هجرة اليهود الى فلسطين على أساس اعتبار قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب دون سواها. كما أنها لا تجد في صك الانتداب ولا في بيانات الخطط السياسية التي صدرت بعدّه ما يؤيد الرأي القائل بان انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه إلّا اذا سمح للهجرة بالاستمرار الى ما لانهاية له. فاذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي تأثيرا سيئا فمن الواضح أنه يجب تقييدها. وكذلك الحال، اذا كان للهجرة اثر يضر ضررا خطيرا بوضع البلاد السياسي فان ذلك عامل يجب أن لا يغفل. ومع أنه ليس من الصعب أن يقال، في معرض الجدل، بأن ذلك العدد الكبير من المهاجرين اليهود الذين دخلوا البلاد حتى الان قد استوعبتهم البلاد من الناحية الاقتصادية، فان المخاوف التي تساور العرب من أن هذه الهجرة المتدفقة ستستمر الى ما لا نهاية له حتى يصبح السكان اليهود في وضع يمكنهم من السيطرة عليهم، قد أسفرت عن نتائج عظيمة الخطورة لليهود وللعرب على السواء ولسلام ورفاه فلسطين. فما هذه الاضطرابات المفجعة التي وقعت خلال السنوات الثلاث الماضية إلّا اخر وأثبت مظهر برزت فيه تلك المخاوف العظيمة التي تساور العرب. ان الاساليب التي سلكها الارهابيون العرب ضد مواطنيهم من العرب وضد اليهود على السواء يجب أن تقابل بالاستنكار المطلق غير أنه لا يمكن الانكار أن الخوف من استمرار الهجرة اليهودية استمرار لا نهاية له، منتشر انتشارا واسعا بين السكان العرب وان هذا الخوف هو الذي هيأ السبيل لوقوع الاضطرابات التي صدمت تقدم البلاد الاقتصادي

صدمة عنيفة، واستنزفت خزينة فلسطين، وجعلت الناس غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم وخلقت بين السكان العرب واليهود مرارة يؤسف لحدوثها بين مواطني بلاد واحدة، ولو استمرت الهجرة في هذه الظروف الى الحد الأعلى الذي تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، بقطع النظر عن سائر الاعتبارات الأخرى، لأدى ذلك الى تخليد عداوة قاتلة بين الشعبين، ولأمكن أن تصبح الحالة في فلسطين عندئذ مصدرا دائما للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط. وحكومة جلالته لا يسعها أن تأخذ بالرأي القائل ان الالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب أو أن العقل الراجح والعدالة، تقضي عليها بتجاهل هذه الظروف لدى وضع سياستها بشأن الهجرة.

ــ لقد كان من رأي اللجنة الملكية ان ادماج سياسة تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوي على الاعتقاد بامكان التغلب على موقف العرب العدائي من ذلك التصريح عاجلا أم آجلا. ولقد كانت الحكومات البريطانية، منذ صدور تصريح بلفور، تأمل أن يرضى السكان العرب مع مرور الزمن عن اطراد نمو الوطن القومي اليهودي، بعد أن يدركوا الفوائد التي سيجنونها من الاستيطان والعمران اليهودي، في فلسطين. ولكن هذا الأمل لم يتحقق، وأصبح على حكومة جلالته الآن أن تختار بين سياستين : فهي 1) اما أن تعمل على توسيع الوطن القومي توسيعا لا نهاية له عن طريق الهجرة ضد رغبات سكان البلاد من العرب التي أعربوا عنها بكل شدة أو 2) تسمح بزيادة توسع الوطن القومي عن طريق الهجرة اذا كان العرب على استعداد للقبول بتلك الهجرة ولكن ليس بدون ذلك.أما السياسة الأولى فمؤداها الحكم بالقوة، وهي بقطع النظر عن الاعتبارات الأخرى، تخالف في رأي حكومة جلالته، روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم كل المخالفة، كما أنها تناقض أيضا الالتزامات الصريحة المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب على فلسطين. أضف الى هذا ان العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، لا بد لها أن تبنى، عاجلا أم آجلا، على أساس تبادل التسامح والنية الطيبة، فسلام الوطن القومي اليهودي نفسه وتقدمه تتطلب ذلك. ولذلك قررت حكومة جلالته بعد امعان النظر والتدقيق، وبعد اعتبار المدى الذي سهل فيه نمو الوطن القومي اليهودي خلال السنوات العشرين الماضية، أنه قد حان الوقت للأخذ من حيث المبدأ، بالسياسة الثانية من السياستين المشار اليهما أعلاه.

ــ لقد طلب بالحاح وقف كل هجرة أخرى الى فلسطين في الحال. ان حكومة جلالته لا تستطيع أن تقبل باقتراح كهذا اذ أن من شأنه أن يلحق الضرر بنظام فلسطين المالي والاقتصادي بأجمعه، وبذلك يؤثر تأثيرا سيئا في مصالح العرب واليهود على السواء، ثم ان حكومة جلالته ترى انه ليس من الانصاف للوطن القومي اليهودي وقف كل هجرة أخرى وقفا فجائيا. غير أن حكومة جلالته فضلا عن هذا كله، تلم بالمحنة القاسية التي يعانيها الآن عدد

كبير من اليهود الذين يلتمسون ملجأ يلجأون اليه من بعض البلاد الأوروبية وهي تعتقد أن في استطاعة فلسطين أن تساهم بصيب اخر في سبيل حل هذه المشكلة العالمية الملحة، وانه ينبغي لها أن تقوم بذلك. وفي جميع هذه الظروف، تعتقد أنها باتخاذها المقترحات التالية بشأن الهجرة تكون قد سارت وفقا لالتزامات الانتداب الملقاة على عاتقها ازاء العرب واليهود معا، وفي خير طريق يؤدي الى خدمة مصالح سكان فلسطين باسرهم. وهذه المقترحات هي كما يلي :

1 ـــ تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد عدد السكان اليهود في فلسطين الى ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك. فاذا أخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقع حصولها في عدد السكان العرب واليهود، وحسب حساب عدد المهاجرين اليهود غير الشرعيين الموجودين الان في البلاد فان ذلك يسمح بادخال نحو 75.000 مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس التالية اعتبارا من أول شهر نيسان من السنة الحالية وسينظم دخول هؤلاء المهاجرين، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، على أساس القاعدة التالية :

أ ـــ يسمح في كل سنة من السنوات الخمس التالية بدخول حصة من المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها 10.000 شخص، مع العلم أن كل نقص يقع في أية سنة يمكن أن يضاف الى حصص السنين التالية خلال مدة السنوات الخمس، بشرط أن تسح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب.

ب ـــ بالاضافة الى ذلك، ومن قبيل المساهمة في حل مشكلة اللاجئين اليهود، يسمح بدخول 25.000 لاجىء الى البلاد حالما يقتنع المندوب السامي بان الوسائل الوافية لاعالتهم قد أصبحت مضمونة، ويرجح من هؤلاء اللاجئون الأطفال والمعالون.

2 ـــ يحتفظ بالادارة الحالية لتقرير قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، ويضطلع المندوب السامي بالمسؤولية النهائية في تقرير حدود قدرة الاستيعاب الاقتصادية. ويستنير برأي مندوبين من اليهود والعرب قبل اتخاذ قراره بشأن كل فترة.

3 ـــ لدى انقضاء السنوات الخمس المشار اليها لا يسمح بهجرة يهودية أخرى إلّا اذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها.

4 ـــ ان حكومة جلالته مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة وتتخذ الآن اجراءات أخرى للحيلولة دونها. واذا أفلح عدد من المهاجرين اليهود غير الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الاجراءات وكان هؤلاء ممن لا يمكن ابعادهم ينزل عددهم من الحصص السنوية.

ـــ ان حكومة جلالته مقتنعة أنه متى تمت الهجرة التي يفكر فيها الآن على مدار السنوات الخمس المشار اليها، لن يكون لها مبرر، كما أنها لن تكون تحت طائلة أي التزام، لتسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب.

III ـــ الأراضي :

ـــ ان المادة السادسة من صك الانتداب تقضي على ادارة فلسطين «بتسهيل حشد اليهود في الأراضي، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي الأخرى»، ولم يفرض لغاية الآن أي قيد على انتقال الأراضي من العرب الى اليهود. وقد دلت التقارير التي وضعتها مختلف لجان الخبراء، على أنه بالنظر لنمو عدد السكان العرب الطبيعي واستمرار بيع الأراضي من العرب الى اليهود في السنوات الاخيرة، لا يوجد الآن في بعض المناطق أي مجال لانتقال الأراضي من العرب الى اليهود، في حين أنه لا بد من وضع القيود على انتقال الأراضي من العرب الى اليهود في بعض المناطق الأخرى، اذا كان يراد احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالي والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أرض لهم. وبالنظر لهذه الظروف سيمنح المندوب السامي سلطات عامة تخوله منع وتنظيم انتقال الأراضي. وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان ويحتفظ المندوب السامي بها طيلة فترة الانتقال.

ـــ لقد بذلت حكومة جلالته لدى وضعها هذه المقترحات، جهدها باخلاص للتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب، نحو العرب واليهود معا. فان غموض العبارات التي استعملت في بعض الحالات وصف هذه الالتزامات قد أدى الى المشادة وجعل مهمة تفسير تلك العبارات شاقة. ان حكومة جلالته لا يمكنها أن تأمل بارضاء الذين يتحيزون الى هذا الفريق أو ذاك في هذه المشادة التي نشأت عن صك الانتداب والغاية التي ترمي اليها هي أن تقف موقف الانصاف بين الشعبين المقيمين في فلسطين اللذين تناولت الحوادث العظمى التي وقعت في السنوات الاخيرة مقدراتها في تلك البلاد، واللذين يتحتم عليهما أن يتدربا على تبادل التسامح والنية الحسنة والتعاون ما داما سيعيشان جنبا الى جنب في فلسطين. وحكومة جلالته اذ تنظر الى المستقبل لا يغرب عن بالها أن بعض الحوادث التي وقعت في الماضي ستجعل انشاء هذه العلاقات مهمة شاقة غير أنه مما يشجعها على هذا الأمل أن العرب واليهود كثيرا ما عاشوا معا في السنوات الأخيرة بصفاء في أماكن عديدة في فلسطين. ان على كل طائفة من هاتين الطائفتين أن تساهم بنصيب وافر في سبيل رفاه بلادهما المشتركة ولا بد لكل منهما أن تجنح الى السلم بنية صادقة كي يتاح لها أن تساهم في العمل على اطراد رفاه أهل البلاد بأجمعهم. ومما يزيد في خطورة التبعة الملقاة على عاتقهم وعلى

عاتق حكومة جلالته من حيث التعاون معا في سبيل تأمين السلام، ان البلاد يقدسها في كافة أنحاء العالم ملايين عديدة من المسلمين واليهود والمسيحيين الذين يبتهلون الى الله تعالى أن يخيم السلام في ربوعها وأن يوفر أسباب السعادة لأهليها.

المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني
والانتداب البريطاني

برقية احتجاج المؤتمر العربي الفلسطيني الأول
إلى مؤتمر السلم العام ضد جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود
(القدس، 3 فيفري 1919)*

إن جميع سكان فلسطين المؤلفة من مناطق القدس ونابلس وعكا العربية من مسلمين ومسيحيين اجتمعوا واختاروا مندوبيهم الذين حضروا وعقدوا اجتماعا عاما في القدس لبحث شكل الحكومة الملائم لبلدهم.

وقبل التطرق الى أي بحث في الموضوع قرروا بادىء ذي بدء أن يرفعوا الى مؤتمركم العالي احتجاجهم الشديد بسبب ما سمعوه من أن الصهيونيين نالوا وعدا بجعل بلدنا وطنا قوميا لهم. وأنهم ينوون الهجرة الى هذا البلد واستعماره.

وعليه فإننا نحن المسلمين والمسيحيين المجتمعين بصفة مندوبين لأمة عربية حية من الأمم الضعيفة التي حررها الحلفاء رافضين رفضا باتا كل قرار يتخذ بهذا الصدد قبل أخذ رأينا.

وأننا نرفع الى المؤتمر بيانا مفصلا بالحيف الذي سيلحق بمصالح سكان هذا البلد من مسلمين ومسيحيين وهم يشكلون الأكثرية المطلقة من جراء هجرة الصهيونيين إليه واستعمارهم إياه وجعله وطنا قوميا لهم.

فنرجوا من مؤتمركم العالي عدم اتخاذ أي قرار يتعلق بهذا البلد إلّا بعد الوقوف على رغباتنا وأمانينا التي سنعرضها.

(التواقيع)

عارف الداوودي الدجاني، رئيس المؤتمر

شكري كرمي، أحمد راغب أبو السعود، يوسف العيسى، أحمد سيف الدين محمد بيدس، الحاج سعيد الشوا، أحمد الصوراني.

(منطقة القدس)

* «وثائق فلسطين». منظمة التحرير الفلسطينية 1987.

رشيد الحاج ابراهيم، اسكندر منسي، حسين الزعبي، جبران قزما، محمود الطبري، الياس قعوار، محمود الهين، صلاح الدين الحاج يوسف، محي الدين عيسى.

(منطقة عكا)

سعيد الكرمي، توفيق الطيبي، حيدر عبد الهادي، نافع عبوشي، كمال الدين عرفات، محمد عزة دروزة، ابراهيم عبد الهادي، رامز النمر.

(منطقة نابلس)

الفتوى بشأن بيوع الأراضي والسمسرة الصادرة عن المؤتمر الأول لعلماء الدين بفلسطين (25 جانفي 1935)*

كل سمسار كافر ومرتد عن دين الاسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين.

أما بعد، فاننا نحن المفتين والقضاة والمدرسين والخطباء والأئمة والوعاظ وسائر علماء المسلمين ورجال الدين في فلسطين، المجتمعين اليوم في الاجتماع الديني المنعقد في بيت المقدس بالمسجد الأقصى المبارك حوله، بعد البحث والنظر فيما ينشأ عن بيع الأراضي في فلسطين لليهود من تحقيق المقاصد الصهيونية في تهويد هذه البلاد الاسلامية المقدسة واخراجها من أيدي أهلها واجلائهم عنها وتعفية أثر الاسلام منها بخراب المساجد والمعابد والمقدسات الاسلامية كما وقع في القرى التي تم بيعها لليهود واخراج أهلها متشردين في الأرض وكما يخشى أن يقع لا سمح الله في أول القبلتين وثالث المسجدين المسجد الأقصى المبارك.

السمسار وبائع الأرض في حكم الشرع الشريف

وبعد النظر في الفتاوي التي أصدرها المفتون وعلماء المسلمين في العراق ومصر والهند والمغرب وسوريا وفلسطين والأقطار الاسلامية الأخرى والتي أجمعت على تحريم بيع الأرض في فلسطين لليهود وتحريم السمسرة على هذا البيع والتوسط فيه وتسهيل أمره بأي شكل وصورة، وتحريم الرضا بذلك كله والسكوت عنه، وان ذلك كله أصبح بالنسبة لكل فلسطين صادرا من عالم بنتيجة راض بها ولذلك فهو يستلزم الكفر والارتداد عن دين الاسلام باعتقاد حله كما جاء في فتوى سماحة السيد محمد أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الاسلامي.

---

* من كتاب القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 ـــ 1948. لبيان نويهض الحوت. بيروت 1981.

بعد النظر في ذلك كله وتأييد ما جاء في تلك الفتاوي الشريفة والاتفاق على أن البائع والسمسار والمتوسط في بيع الأراضي بفلسطين لليهود والمسهل له هو :

(أولا) : عامل ومظاهر على اخراج المسلمين من ديارهم.

(ثانيا) : مانع لمساجد الله أن يذكر فيها اسمه وساع في خرابها

(ثالثا) : متخذ اليهود أولياء لأن عمله يعد مساعدة ونصرا لهم على المسلمين.

(رابعا) : مؤذ لله ولرسوله وللمؤمنين

(خامسا) : خائن لله ولرسوله وللأمانة.

وجوب احتقار السماسرة ومقاطعتهم ومنع دفنهم في مقابر المسلمين

وبالرجوع الى الأدلة المبينة للأحكام في مثل هذه الحالات من آيات كتاب الله كقوله تعالى : ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون. واعلموا إنما أموالكم وأولادكم فتنة وان الله عنده أجر عظيم**﴾. وقوله تعالى : ﴿**والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا واثما مبينا**﴾ وقوله تعالى : ﴿**ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلّا خائفين، لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم**﴾. وقوله تعالى : ﴿**لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين، انما ينهاكم الله من الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون**﴾ وقوله تعالى في آية أخرى : ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوّي وعدوكم أولياء**﴾ **وقوله تعالى من آية أخرى** : ﴿**ومن يتولهم منكم فانه منهم**﴾ . وقد ذكر الأئمة المفسرون أن معنى قوله تعالى ﴿**فانه منهم**﴾ أي من جملتهم وحكمه حكمهم فيعلم من جميع ما قدمناه من الأسباب والنتائج والأقوال والأحكام والفتاوي أن بائع الأرض لليهود في فلسطين سواء كان ذلك بالذات مباشرا أم بالواسطة وأن السمسار والمتوسط في هذا البيع والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل مع علمهم بالنتائج المذكورة كل أولئك ينبغي أن لا يصلّى عليهم ولا يدفنوا في مقابر المسلمين ويجب نبذهم ومقاطعتهم واحتقار شأنهم وعدم التودد اليهم والتقرب منهم، ولو كانوا آباء أو أبناء أو إخوانا أو أزواجا ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم واخوانكم أولياء ان استحبوا الكفر على الايمان، ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون**﴾. ﴿**قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين**﴾.

السكوت على اقتراف الجرائم الوطنية

السكوت عن أعمال هؤلاء والرضاء به مما يحرم قطعا ﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول اذ دعاكم لما يحييكم واعلموا ان الله يحول بين المرء وقلبه وانه إليه تحشرون. واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب﴾. ﴿وأن تكونوا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه فانه مولانا وهو نعم المولى ونعم النصير﴾.

بيان حول تأليف اللجنة العربية العليا
القدس 25 أفريل 1936*

إن الأمم المتطلعة إلى الحياة والرغبة في توطيد مصيرها، هي التي لا تعرف الاختلاف في ساعة الخطر والتي تتجه دائما الى المثل العليا نابذة الفوارق الجزئية بين الجماعات والأفراد ونازعة الى مجابهة الأخطار المحدقة بها بصفوف متراصة وجبهة متحدة. ولم يمر على هذه البلاد المقدسة ظرف برزت فيه إرادة الأمة بتقديس الاتحاد وتقدير فوائده مثل هذا الظرف الذي بدا فيه ناب المطامع لانتزاع هذه الديار من بنيها وتعفية آثارهم فيها.

فأمام هذا الشعور العام بالخطر قد ألهم الله الأمة النبيلة العزيمة الصادقة على وجوب التضامن والاتحاد ونزع الفوارق والأحقاد، والاتجاه قدما نحو تعزيز حركة الجهاد الوطني المقدس بجبهة لا وهن فيها ولا صدع. فتألفت لجنة باسم «اللجنة العربية العليا» من السادة :

الحاج أمين الحسيني. أحمد حلمي عبد الباقي. الدكتور حسين الخالدي. يعقوب فراج. الفردروك، عوني عبد الهادي، عبد اللطيف صلاح، الحاج يعقوب الغصين، جمال الحسيني.

وقد انتخبت هذه اللجنة السيد أمين الحسيني رئيسا. والسيد أحمد حلمي عبد الباقي أمينا للمال. والسيد عوني عبد الهادي أمينا للسر.

* «وثائق فلسطين» منظمة التحرير الفلسطينية 1987

بلاغ من قيادة الثورة العربية العامة في سوريا الجنوبية ـــ فلسطين إلى عموم المجاهدين والرأي العام العربي والاسلامي والعالمي 11 سبتمبر 1936*

نذيع فيما يلي على جميع المجاهدين وعلى الرأي العام العربي ـــ الاسلامي والرأي العام العالمي البيان الذي أصدرته حكومة الثورة العربية في فلسطين بتاريخ 11 /9 سنة 1936 ردا على بيان مجلس الوزراء الانجليزي الذي أذيع في مساء 7 /9 /1936.

من تدقيق البلاغ الذي أذاعته الحكومة البريطانية بتاريخ 7 ايلول 1936 عطفا على تعيين قائد عام وإرسال نجدات جديدة الى فلسطين ومن استعراض أحوال هذه البلاد العربية منذ الاحتلال البريطاني حتى يومنا هذا تبين لمجلس الثورة العربية أن الحكومة البريطانية كانت وما زالت تتبع سياسة اللف والدوران ازاء الحقوق العربية في سوريا الجنوبية وأنها تمكنت بأخاديعها من فصل فلسطين عن سوريا الكبرى وعزلها عن البلاد العربية المحررة وهي جادة في جعلها في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل انشاء وطن قومي يهودي على حساب المصالح والحقوق العربية مهملة حتى ما أوجبه عليها «صك الانتداب» نفسه من التزامات دولية نحو العرب وهي :

1 ـــ حكومة البلاد. راجع المواد 11 و13 و17 و28 من «صك الانتداب».

2 ـــ ترقية أنظمة الحكم الذاتي وتشجيع الاستقلال المحلي. راجع المادة 6 حقوق ومركز الأهالي ورد مطلقا في هذه المادة بحيث يفهم من ذلك شموله الحقوق السياسية والكيان العربي في فلسطين دون قيد أو شرط.

ولكن يظهر أن الحكومة البريطانية المستحذية للصهيونية قد كانت وما زالت تتجاهل هذه النصوص الأساسية الخاصة بالتزاماتها نحو العرب وبدلا من إقرارها الحقوق الوطنية في فلسطين وتشجيعها الاستقلال المحلي قد استعاضت عن ذلك مدة ثمانية عشر عاما بإدارة يهودية بريطانية تستمد وجودها وصلاحياتها من حكومة لندن رأسا ومن الوكالات اليهودية في فلسطين وجعلت همها إبطال العمل بالتزاماتها الدولية نحو العرب ارضاء لليهود الذين تمكنوا من تسخيرها لاطماعهم ففتحت لهم باب هجرة طاغية الحقت وما زالت تلحق أعظم الأضرار بحقوق ومركز الأهلين خلافا لصراحة المادة 6 من «صك الانتداب» حتى لتكاد تزيح

* «وثائق فلسطين» منظمة التحرير الفلسطينية 1987.

هذه الهجرة الطاغية الشعب العربي عن مركزه وتقضي على كيانه الموروث وحقوقه الوطنية المقدسة.

ولقد كان مؤسفا للغاية أن تثابر الحكومة البريطانية على سياسة التحيز لليهود واتباع خطة التهويد واجلاء الشعب العربي الموعود من قبلها بالاستقلال عن وطن آبائه، ولجان تحقيق بريطانية رسمية أجمعت على وجوب انصاف العرب فلم يؤبه لتقاريرها ولم تنفذ توصياتها بل ظلت السياسة البريطانية راكبة رأسها ممعنة في الكيد للعرب تعمل ليل نهار على زيادة المظالم بدلا من إزالتها. حتى انتهى الأمر بالعرب الى اليأس من انصاف الحكومة البريطانية واعتقاد جازم بسوء نيتها. فكان لزاما عليهم أن يتحدّوا هذه السلطة الأجنبية الغاشمة مهما كلفهم ذلك من ضحايا على اعتبار أنها سلطة غير مشروعة سواء بالنسبة لاخلالها بعهد «عصبة الأمم» أم بالعهود أو بالوعود الرسمية المقطوعة للعرب أم بمبادىء الحقوق الطبيعية الواجبة الاحترام.

ذلك ما جعل الشعب العربي في فلسطين يعلن اضرابه العام ويقوم مضطرا بأعمال العنف لا ليهدد الحكومة البريطانية كما تزعم بل ليلفت نظرها ونظر العالم الى أعظم مظلمة عرفت في تاريخ البشر.

بيد أن الحكومة البريطانية وقد فتحت عينها على سيول الدماء وأركام الأشلاء ولم ترتعد لضحايا غدرها وختلها بل ظلت تحاول التغافل عما جنت واقترفت حتى إذا تقدم إليها زعماء العرب المعتدلون بمطالبهم الثلاثة المشروعة وهي :

أ) قيام حكومة وطنية مسؤولة.

ب) منع الهجرة اليهودية منعا باتا لما ألحقت وتلحق من أضرار بحقوق ومركز الأهالي.

ج) منع بيع الأراضي للأسباب نفسها.

عمدت على عادتها الى الختل والمراوغة وسياسة اللف والدوران معلنة بصراحة أنها غير مستعدة لادخال تغييرات على سياستها حيال فلسطين وأنها سترسل لجنة ملكية للتحقيق في حدود «صك الانتداب» مع العلم أن المطالب الثلاثة التي تقدم بها المعتدلون من العرب لم تكن في الواقع دعوة الى ادخال تغيير في السياسة البريطانية الواجبة الاتباع حيال فلسطين كما يزعم مجلس الوزراء الانجليزي بل دعوة الى تنفيذ ما أجمع عليه خبراء بريطانيون ولجان تحقيق بريطانية رسمية والى احترام الالتزامات البريطانية نحو العرب المثبتة في «صك الانتداب» المزيف نفسه.

وقد ورد فيه الاعتراف بحكومة مستقلة للبلاد الفلسطينية منفصلة عن الدولة المنتدبة (المواد 11 و13 و17 و28) وتعد للوقوف وحدها «أي للاستقلال التام» عملا بالمادة 22 من عهد «عصبة الأمم» وفيه وجوب ترقية أنظمة الحكم الذاتي (المادة 22) ومنع الهجرة اليهودية

عندما تلحق ضررا بحقوق ومركز الأهالي (المادة 6). ولكن يظهر أن هذا كله مما تحاول الحكومة البريطانية تجاهله عمدا استبقاء للسلطة بيدها من جهة وإذعانا لمشيئة اليهود وترويجا لأطماعهم من جهة أخرى حاسبة العرب سلسلة من السلع تباع وتشرى.

إن حكومة الثورة العربية في سوريا الجنوبية تأسف عميقا لعسف الحكومة البريطانية وتماديها في أطماعها الاستعمارية، ولطغيان السلطان اليهودي على سياستها ازاء العرب وهي اذ تحاول أن تضع تسوية دائمة للمسألة الفلسطينية كما تدعي كان يجدر بها أن تصدر تصريحا رسميا بتأييد مطالب العرب المنطوية على أقل ما يمكن أن يطمئنهم على مستقبلهم وكيانهم الوطني بل أنه لمن دواعي العجب أن لا تغتنم الحكومة البريطانية فرصة تدخل أصحاب الجلالة والسمو ملوك وأمراء العرب وبعض كبار رجالهم بدافع من حسن النية والحرص على مستقبل علائق الأمتين العربية والبريطانية فتصدر ذلك التصريح الرسمي المعقول تبريرا لوساطة أصحاب الجلالة والسمو في نظر الأمة ولدى حكومة الثورة عندما يباشرون دعوتهم الى حل الاضراب أو توقيف أعمال العنف. بل أن تفسير الحكومة البريطانية لهذه الوساطة الشريفة كهدية بلا عوض وركوبها مركب التهديد الخشن والتحكم الممقوت واطالة أمر الفتنة بلا جدوى في هذا الجزء المقدس من بلاد العرب ان دل على شيء فانه لا يدل إلّا على تقهقهر السياسة البريطانية واستسلامها للحكم الصهيوني والأطماع اليهودية استسلاما مطلقا كلما طال أمده زاد في اشتعال نار العداوة والبغضاء وأفقدها ثقة العالمين العربي والاسلامي وهي الثقة القيمة التي ستدفع الامبراطورية ثمنها غاليا في الشرق.

لقد أمعنت حكومة الثورة العربية نظرها في موقف الحكومة البريطانية من وساطة ملوك وأمراء العرب وفي إشادتها على سبيل التهديد برحابة صدر السلطات البريطانية في فلسطين في الوقت الذي تزهق هذه السلطات أرواح الأهلين الأمنين وتنسف مدنهم وبيوتهم وتصادر أموالهم وحرماتهم وتسبي نساءهم وتروع أطفالهم. كما أمعنت النظر في إقرارها ارسال نجدات عسكرية الى فلسطين ملوحة بالأحكام العرفية وباستعدادها لصب مظالم هذه الأحكام على رأس الشعب الآمن فاقتنعت أن حكومة لندن ما زالت فريسة للمطامع الصهيونية التي تزين لها الاستمرار في خطة العسف والظلم ومصادرة الأماني القومية المشروعة بقوتي الحديد والنار توسيعا لشقة الخلاف بين الأمة العربية والشعب البريطاني وهي الخطة التي لا تتفق قط مع ما تدعيه الحكومة البريطانية في بلاغها الأخير من أن هدفها الدائم هو تأمين وصيانة العلاقات الودية مع الشعوب الاسلامية. ومن دواعي العجب أن لا تدرك الحكومة البريطانية وهي الحكومة المجربة أن القوة الغاشمة ليست هي الوسيلة الصالحة لاقامة سلم دائم في فلسطين بل هو العدل واحقاق حق الأمة. وان الانتداب ليس بعلاقة أبدية بل هو وسيلة من وسائل مساعدة الشعب الى أن يقف وحده متمتعا باستقلاله التام.

وان الشعب العربي الذي خاض غمار الحرب العالمية الى جانب الحلفاء معتمدا على عهودهم وشرف وعودهم لتحقيق حريته واستقلاله لم يعترف قط في سائر البلاد العربية المحررة بمشروعية الانتداب الذي فرض عليه فرضا لاغراض استعمارية مفضوحة بل رفضه وما زال يرفضه باتا بإباء وأن تجارب ثمانية عشر عاما قد أثبتت فشل الانتداب البريطاني في فلسطين كما ثبت من قبل فشل الانتداب في البلاد العربية الأخرى حتى استعاضت عنه بريطانيا نفسها في العراق، وفرنسا في سوريا الشمالية،بمعاهدة تعترف باستقلال البلاد التام ولم يبق من العدل والمنطق السياسي أن تظل فلسطين وهي جزء لا يتجزأ من البلاد العربية أقل حظا من أخواتها في ممارسة حريتها السياسية وحقوقها الاستقلالية المؤيدة بحكم المادة (22) من عهد جمعية الأمم ومبادىء الرئيس «ولسن» والتصريح البريطاني الفرنسي المشترك عام 1918 وعهود ووعود انجلترا الرسمية للعرب.

وإذا كانت الحكومة البريطانية لا تنوي التخلي عن انتدابها كدولة مستعمرة تحاول استعباد فلسطين واستغلالها باسم الانتداب ووعد «بلفور» الباطل فإن عرب فلسطين ومن ورائهم العالم العربي بأسره قد اعتزموا أن لا يتخلوا عن بلادهم ووجودهم كأمة تريد الحياة الشريفة مهما كلفها ذلك من تضحيات وضحايا. أما مطالب الثورة العربية في فلسطين فقد بسطها بلاغنا العالم رقم (1) تاريخ 11 جمادى الآخرة سنة 1355 و28 أغسطس سنة 1936 وهي المطالب القومية المشروعة التي لا يرضى عنها المجاهدون بديلا.

إن لجنة التحقيق البريطانية الجديدة ليست في الواقع بحاجة للتحقيق في ظلامات العرب وهي ترى مظلمتهم الكبرى بارزة في تجريدهم من حقوق سيادتهم القومية في بلادهم وحرمان فلسطين العربية من حقوقها السياسية واداراتها إدارة مباشرة منذ الاحتلال حتى يومنا هذا للتمكن من اغراقها بسيول الهجرة اليهودية الطاغية وإجلاء الشعب العربي عن وطنه المقدس ظلما وعدوانا. وها قد كشفت الحكومة البريطانية لآخر مرة عن سوء نيتها إزاء العرب بحسبانها وساطة ملوكهم وأمرائهم وسيلة من وسائل التخدير لا أمرا يتعلق بشرف أولئك الملوك والأمراء الكرام إزاء الأمة العربية التي يحرصون عليها حرصا عليهم ويشعرون بشعورها وآلامها بأكثر مما يتصور ساسة الأنجليز، لذلك لم يكد يعرض أولئك الوسطاء الكرام أسس وساطتهم المعقولة حتى ظهرت الحكومة البريطانية وكشفت عن نواياها المبيتة الخبيثة التي كانت وستظل هي العامل الوحيد في استمرار الاضطرابات وفي فشل كل وساطة شريفة قائمة على حسن النية.
وإن حكومة الثورة العربية ليؤسفها الأسف الشديد أن تعلن بأن الصداقة العربية البريطانية التي تجازف بها الحكومة البريطانية الحاضرة بتحريض من اليهود ستنتهي إلى عداء عربي بريطاني خطر حتى اذا شعر البريطانيون بعظم الكارثة التي تنتظرهم في الشرق أدركوا أن الحديد والنار لا يوطدان السلام وأن الظلم الصارخ لا يضمن مستقبل الامبراطورية بل يعد الأمة العربية ومن

ورائها العالم الاسلامي بأسره ليوم عصيب سيجعل من فلسطين قبرا لمصالح الامبراطورية وسمعتها في المشرق والمغرب.

قائد الثورة العربية العام في سوريا الجنوبية «فلسطين».

فوز الدين القاوقجي

بلاغ من القيادة العامة،للثورة العربية في سوريا الجنوبية ــ فلسطين الى عموم المجاهدين حول وقف أعمال العنف تلبية لنداء الملوك والأمراء العرب ونزولا على طلب اللجنة العربية العليا في القدس (12 نوفمبر 1936)*

إلى عموم المجاهدين في المناطق والميادين في سورية الجنوبية «فلسطين».

تلبية لنداءات ملوكنا وأمرائنا العرب ونزولا على طلب اللجنة العربية في القدس نطلب توقيف أعمال العنف تماما وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها الأمة العربية الخير ونيل حقوق البلاد كاملة. وأن تتجنب أي عمل من شأنه أن يعد حجة علينا في قطع المفاوضات كما أنني أطلب من إخواني كافة المحافظة على أسلحتهم ومناطقهم مع الحيطة والحذر التام وأن يكونوا على استعداد لتلبية النداء عند الضرورة فيما اذا لم تنجح المفاوضات. وكل من يخالف تعليماتنا هذه يعد خارجا على الجماعة ويستحق العقاب وغضب الله.

وإنني أمجد أرواح الشهداء وأحيي البطولة والشجاعة النادرة التي أظهرتموها في جميع ميادين الشرف والتي كانت موضع اعجاب العالم أجمع في الدفاع عن الحق المقدس في البلد المقدس.

إننا نرحب بالسلم الشريف ولن نعتدي عليه ولكننا ــ عند اللزوم ــ ندافع عنه ولن نرمي السلاح.

القائد العام
للثورة العربية في سوريا الجنوبية «فلسطين»
فوز الدين القاوقجي

---

* «وثائق فلسطين»، منظمة التحرير الفلسطينية 1987.

مشروع جمعية الأمم المتحدة في تقسيم فلسطين
بين العرب واليهود وقيام دولة اسرائيل

نص قرار الجمعية العامة
للأمم المتحدة بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين
(29 نوفمبر 1947)*

«إن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة ــ بريطانيا ــ للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد اليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية.

وبعد أن شكلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة.

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (مستند رقم 364 /أ) الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالاجماع، ومشروع تقسيم اتحاد اقتصادي وافقت عليه أغلبية اللجنة، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها ايقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

وتحيط علما بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنها تنوي الجلاء عن فلسطين في أول آب (أغسطس) سنة 1948.

وتوصي المملكة المتحدة، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه، وتطلب :

أ) أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية المنوه عنها في المشروع لتنفيذه.

ب) أن يقرر مجلس الأمن اذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية ما اذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديدا للسلم. فإن قرر مجلس الأمن أن مثل هذا التهديد قائم بالفعل فيجب عليه المحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقا للمادتين 39 و41 من الميثاق، لتخويل لجنة الأمم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها.

ج) أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي الى تغيير التسوية التي يهدف اليها هذا القرار بالقوة تهديدا للسلم أو قطعا أو خرقا له أو عملا عدوانيا بموجب نص المادة 39 من الميثاق.

(*) «وثائق فلسطين».. منظمة التحرير الفلسطينية 1987.

د) أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسؤولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع.

وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين الى اتخاذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ، وتناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات.

وتأذن للأمين العام أن يسدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار اليها في القسم الأول الجزء (ب) الفقرة الأولى أدناه على الأساس والشكل اللذين يراهما مناسبين، وفقا للظروف، وأن يزود اللجنة بما يلزم من موظفين ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقتها الجمعية العامة على عاتقها.

ان الجمعية العامة تفوض الأمين العام أن يسحب من صندوق المال المتداول مبلغا لا يزيد على مليوني دولار للغايات المبينة في الفقرة الأخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين.

مشروع الأمم المتحدة في تقسيم فلسطين
بين العرب واليهود*

«القسم الأول»

دستور فلسطين وحكومتها المقبلين

أ نهاية الانتداب
التقسيم والاستقلال :

1 ـــ ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن وعلى كل حال لا يتجاوز موعده أول أغسطس سنة 1948 .

2 ـــ تجلو القوات المسلحة للدولة المتدبة عن فلسطين تدريجيا ويجب أن ينتهي هذا الجلاء في أقرب وقت ممكن بحيث لا يتجاوز أول أعسطس 1948 على أية حال. وتعلم الدولة المتدبة اللجنة باعتزامها الحلاء عن كل منطقة قبل وقوعه بأطول مدة ممكنة.

3 ـــ يبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية وكذلك النظام الدولي الخاص المقر لمدينة القدس المبين في القسم الثالث من هذا المشروع، بعد شهر من انتهاء جلاء القوات المسلحة للدولة المنتدبة وفي موعد لا يتجاوز أول أكتوبر 1948 على كل حال. وتكون حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس كما جاء وصفها في القسم الثاني والثالث أدناه.

4 ـــ تعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن المسألة الفلسطينية وإقامة استقلال الدولتين اليهودية والعربية فترة انتقال.

ب ـــ خطوات تمهيدية للاستقلال

1 ـــ تنشأ لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء الخمس بمعدل ممثل عن كل دولة. وينتخب الأعضاء الممثلون في هذه اللجنة بواسطة الجمعية العمومية على أوسع أساس ممكن جغرافيا وغير ذلك.

2 ـــ تنتقل ادارة فلسطين الى اللجنة تدريجيا كلما سحبت الدولة المنتدبة قواتها المسلحة وتعمل اللجنة وفق توصيات الجمعية العامة وبتوجيه مجلس الأمن وعلى الدولة المنتدبة أن تنسق الى أقصى درجة ممكنة خطط انسجامها مع خطط اللجنة لاستلام وإدارة المناطق التي تم

* «وثائق فلسطين»، منظمة التحرير الفلسطينية 1987.

الجلاء عنها. ولدى فراغ اللجنة من هذه المسؤولية تفوض بإصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ التدابير الأخرى اللازمة.

وعلى الدولة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل من شأنه أن يمنع أو يعرقل تنفيذ اللجنة للتدابير التي أوصت بها الجمعية العامة.

3 ـــ بمجرد وصول اللجنة الى فلسطين تباشر اتخاذ التدابير لاقامة حدود الدولتين اليهودية والعربية ومدينة القدس وذلك وفقا... للخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بتقسيم فلسطين. ومع ذلك فإن تخطيط الحدود كما هو مذكور في القسم الثاني من المشروع يجب تعديله كقاعدة عامة بحيث لا يجزىء خط الحدود الفاصل بين الدولتين مناطق القرى الا اذا استلزمت ذلك دواع ملحة.

4 ـــ تختار اللجنة وتقيم بأسرع وقت ممكن مجلسا مؤقتا لادارة الحكومة في كل دولة بعد استشارة الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية. ويعمل المجلسان الحكوميان المؤقتان للدولتين العربية واليهودية وفقا للتوجيهات العامة التي تصدرها اللجنة. فإن لم يمكن اختيار مجلس مؤقت في أول إبريل سنة 1948 لأي من الدولتين أو أنه اختير ولكنه لم يستطع القيام بأعباء وظائفه، فعلى اللجنة أن تبلغ الأمر الى مجلس الامن ليتخذ قبل هذه الدولة التدابير التي يراها مناسبة، كما تبلغه الى الأمين العام كي يحيط أعضاء منظمة الأمم المتحدة علما بذلك.

5 ـــ مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكل من المجلسين أثناء فترة الانتقال، ـــ بإشراف اللجنة ـــ كامل السلطة في المناطق التابعة لها وبنوع خاص في موضوعي الهجرة والتنظيم العقاري.

6 ـــ يتسلم تدريجيا كل من المجلسين المؤقتين بكل دولة من اللجنة التي يعملان تحت اشرافها كامل التبعات الادارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الانتداب وإقامة استقلال الدولة.

7 ـــ توكل اللجنة الى كل من المجلسين بمجرد تعيينهما مهمة مباشرة انشاء الهيئات الادارية في الحكومة المركزية والادارة المحلية.

8 ـــ ينشىء مجلس كل دولة في أقصر مدة ممكنة قوة ميليشيا مسلحة مكونة من الأفراد المقيمين في الدولة تكفي بعددها للمحافظة على النظام في البلاد ولمنع حوادث الحدود.

وتعمل هذه الميليشيا المسلحة في كل دولة تحت أوامر ضباط يهود أو عرب مقيمين في الدولة، بيد أن اللجنة تقوم بمباشرة الرقابة العامة السياسية والعسكرية واختيار القيادة العليا.

9 ـــ بعد انقضاء مدة لا تزيد عن شهرين من انسحاب قوات الدولة المنتدبة يقوم المجلس المؤقت في كل من الدولتين باجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وفق المبادىء الديمقراطية.

ويضع كل مجلس النظم الخاصة بالانتخابات وتعتمدها اللجنة. والذين يخولون حق التصويت في هذه الانتخابات في كل دولة يجب أن يكونوا أشخاصا تتجاوز أعمارهم 18 سنة ويكونون :

أ) مواطنين فلسطينيين ومقيمين في هذه الدولة.

ب) من العرب أو اليهود المقيمين في هذه الدولة مع أنهم مواطنين فلسطينيين، وفي هذه الحالة يجب أن يوقعوا اقرارا بأن يصبحوا من مواطني هذه الدولة.

والعرب واليهود المقيمون في مدينة القدس الذين يوقعون إقرارا مماثلا وكذلك عرب الدولة العربية ويهود الدولة اليهودية يكون لهم حق التصويت في الدولة العربية أو الدولة اليهودية كل بحسب الدولة التي يقيم فيها. ويجوز للنساء أن يصوتن وأن ينتخبن للجمعيات التأسيسية.

وفي أثناء فترة الانتقال لا يجوز ليهودي أن يتخذ محل إقامة في أراضي الدولة العربية المقترحة ولا لعربي أن يتخذ محل إقامة له في أراضي الدولة اليهودية المقترحة بغير ترخيص خاص من اللجنة الخماسية.

10 ــ تضع الجمعية التأسيسية في كل دولة دستورا ديمقراطيا لهذه الدولة وتعين حكومة مؤقتة تحل محل المجلس المؤقت الذي عينته اللجنة ويجب أن يشتمل دستور كل دولة من الدولتين على الأحكام الواردة في البابين الأول والثاني من التصريح المنصوص عليه في القسم (ج) أدناه وأن يضم في جملة ما يضم الأحكام الآتية :

أ) أن تنشأ في كل دولة هيئة تشريعية بالانتخاب العام والاقتراع السري على أساس التمثيل النسبي وكذلك هيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

ب) أن تسوى جميع الخلافات الدولية التي يمكن أن تكون الدولة طرفا فيها بحيث لا يكون السلم والأمن الدوليان معرضين للخطر.

ج) أن تقبل الدولة في علاقاتها الدولية الالتزام بالامتناع عن الالتجاء الى التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي أو انتهاج أية خطة لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

د) أن تكفل الدولة لكل شخص وبغير تمييز حقوقا متساوية في الشؤون الدينية والسياسية والمدنية والاقتصادية والتمتع بحقوق الانسان وبالحريات الأساسية بما في ذلك حرية العبادة وحرية استعمال اللغة التي يريدها وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

هـ) أن تحمي الدولة حرية المرور (الترانزيت) والزيارة بالنسبة لفلسطين ومدينة القدس لجميع المقيمين في الدولة الأخرى ومواطنيها دون اخلال باعتبارات الأمن الوطني، بشرط أن تراقب كل دولة الاقامة في نطاق حدودها.

11 ـــ تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية مؤلفة من ثلاثة أعضاء تقوم بما يمكن من التدابير من أجل التعاون الاقتصادي، بقصد انشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك المنصوص عليهما في القسم (د) أدناه وذلك في أقرب وقت ممكن عمليا.

12 ـــ تحتفظ الدولة المنتدبة بكامل مسؤوليتها لادارة المناطق من فلسطين التي لم تسحب منها قواتها وذلك خلال الفترة التي تنقضي بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن قضية فلسطين وانتهاء الانتداب وعلى اللجنة أن تساعد الدولة المنتدبة في تنفيذ مهامها كما أن على الدولة المنتدبة أن تتعاون مع اللجنة للاضطلاع بواجباتها.

13 ـــ رغبة في ضمان استمرار الخدمات الادارية وفي القاء جميع المسؤوليات على عاتق المجلس المؤقت والمجلس الاقتصادي المشترك اللذين يعملان تحت إرشاد اللجنة الخماسية كل بما يختص به وقت انسحاب القوات المسلحة للدولة المنتدبة، يجب أن تنقل الدولة المنتدبة بالتدريج الى اللجنة الخماسية مسؤولية الاضطلاع بكافة أعمال الحكومة ويدخل في ذلك حفظ القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.

14 ـــ على اللجنة أن تسترشد في مباشرتها لوظائفها بتوصيات الجمعية العامة وبالتعليمات التي يرى مجلس الأمن ضرورة اصدارها.

وأن التدابير التي تتخذها اللجنة في نطاق توصيات الجمعية العامة تصبح نافذة المفعول فورا إلّا اذا أصدر مجلس الأمن الى اللجنة تعليمات سابقة مضادة.

وعلى اللجنة أن تقدم الى مجلس الأمن تقريرا كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير إن كان ذلك مرغوبا فيه.

15 ـــ على اللحنة أن تقدم تقريرا ختاميا الى دورة الجمعية العادية القادمة والى مجلس الامن في آن واحد.

ج ـــ التصريح

على الحكومة المؤقتة في كل من الدولتين المقترحتين أن تقدم الى الأمم المتحدة قبل الاعتراف باستقلالهما تصريحا يشتمل في جملة نصوصه على الفقرات التالية :

نص عام

تعتبر النصوص الواردة في التصريح من قوانين الدولة الاساسية ولا يجوز أن يناقضها أو يتعارض معها أي قانون أو أية لائحة أخرى أو أي إجراء رسمي أو يعرقل سريانها كما لا يجوز أن يفضلها أي قانون أو أية لائحة أو أي اجراء رسمي.

الفصل الأول
الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية

1 ــ إن الحقوق القائمة بما يتعلق بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية لا تنكر أو يعفى عليها.

2 ــ يجب ضمان حرية الوصول والزيارة والعبور (ترانزيت) بقدر ما يتعلق الأمر بالأماكن المقدسة، وفقا للحقوق القائمة وذلك لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس وللغرباء كذلك، دون ما تمييز في الجنسية مع مراعات احتياجات الأمن الوطني والنطام العام واللياقة. كما تضمن حرية العبادة وفقا للحقوق القائمة مع مراعاة صيانة النظام العام واللياقة.

3 ــ يجب صيانة الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، ولا يسمح بعمل من شأنه أن يضر بأي وجه بصفتها المقدسة. واذا ظهر للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس معين، أو مبنى أو موقع ديني في حاجة ماسة للاصلاح، فيجوز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف ذات الشأن للاضطلاع بمثل هذا الاصلاح، ويحوز للحكومة نفسها أن تضطلع به على نفقة الطائفة أو الطوائف المختصة اذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول.

4 ــ لا تستوفى ضريبة عن أي مكان مقدس، وكل مبنى أو موقع ديني كان مستثنى من دفع الضريبة بتاريخ انشاء الدولة. ويجب ألا يقع تغيير في عبء متل هذه الضريبة يؤدي إما الى الاجحاف في المعاملة بين مالكي وشاعلي الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، أو أن يقع هؤلاء المالكون والشاغلون في مركز أقل ملاءمة بالنسبة لعبء الضريبة العام مما كانوا عليه وقت تصديق تواصي الجمعية العامة.

5 ــ لحاكم مدينة القدس الحق في أن يقرر ما اذا كانت أحكام دستور الدولة الخاصة الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة داحل حدود الدولة والحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة على الوحه الأكمل، وأن يتخذ بالاستناد الى الحقوق القائمة جميع القرارات في حالات المنازعات التي قد تنشأ بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن الطقوس الدينية لطائفة ما بالنسبة لهذه الأماكن والأبنية والمواقع. ويجب أن يلقى تعاونا كاملا وأن يتمتع بالمزايا والحصانات الضرورية للقيام بمهام منصبه في الدولة.

الفصل الثاني
الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

1 ــ تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع.

2 ـــ لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

3 ـــ جميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة يكون لهم الحق في حماية القانون.

4 ـــ يجب احترام القانون العائلي والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف.

5 ـــ باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الادارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.

6 ـــ تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية.

ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

7 ـــ لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو في الاجتماعات العامة.

8 ـــ لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربيا في الدولة اليهودية أو يهوديا في الدولة العربية إلّا للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

الفصل الثالث
المواطنة والاتفاقات الدولية والالتزامات المالية

1 ـــ المواطنة :

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جمعيها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة. ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها أن يختار جنسية الدولة الأخرى على شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الأقليم العربي المقترح حق اختيار جنسية الدولة اليهودية

المقترحة ولن يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة حق اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه في الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة لزوجته ولأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر.

ويجوز للعرب المقيمين في اقليم الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين في اقليم الدولة العربية المقترحة الذين وقعوا تصريحا برغبتهم في اختيار جنسية الدولة الأخرى أن يشتركوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة ولكن ليس في انتخابات الحمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها.

2 ـــ الاتفاقات الدولية :

أ) تربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفا فيها. ويجب على الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقات طيلة المدة المقررة لها لدى عقدها، هذا مع عدم الاخلال بأي حق في الانهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقات.

ب) كل نزاع يقع حول إمكانية تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية الموقع عليها أو المنضمة اليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين أو حول استمرار صحتها، ترفع الى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة.

3 ـــ الالتزامات المالية :

أ) على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة. وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت.

ب) تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين.

ج) يجب إنشاء محكمة ادعاءات (Court of claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخرة.

د) إن الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة لأي جزء من فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، تبقى صالحة وفق شروطها ما لم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة.

الفصل الرابع
شــروط مـخـتـلفـة

1 ــ تضمن منظمة الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من البيان ولا يحدث فيها أي تعديل بغير موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكل عضو في الأمم المتحدة الحق في أن يلفت نظر الجمعية العامة الى أي نقض أو خطر نقض لهذه البنود. وللجمعية العامة أن تقدم من التوصيات ما تراه ملائما للظروف.

كل نزاع حول تطبيق هذا البيان أو تفسيره يرفع ــ بناء على طلب أي من الفريقين ــ إلى محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية.

د ــ الاتحاد الاقتصادي والعبور

1 ــ يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع اتحاد اقتصادي وعبور (ترانزيت) وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفصل (ب) نص هذا المشروع منتفعة الى أبعد مدى ممكن بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين. ويجب أن يتضمن هذا المشروع نصوصا لانشاء الاتحاد الاقتصادي لفلسطين وأن ينظم مسائل أخرى ذات نفع مشترك. وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع حتى أول أبريل 1948 فإن اللجنة ستقوم بوضعه.

الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني :

2 ــ يكون للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية :

أ) إيجاد وحدة جمركية.

ب) إقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحد.

ج) إدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين ومرافق البريد والبرق والهاتف والموانىء والمطارات المستعملة في التجارة الدولية على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة.

د) الانماء الاقتصادي المشترك وخصوصا فيما يتعلق بالري واستصلاح الأراضي وصيانة التربة.

هـ) تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول الى المياه ومصادر الطاقة على أساس من عدم التمييز.

3 ــ ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، ويعين الأعضاء الأجانب، أول مرة لفترة مدتها ثلاث سنوات ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول.

4 ــ يكون من وظيفة المجلس الاقتصادي المشترك تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي بطريقة مباشرة أو بالانتداب، ويخول جميع سلطات التنظيم والادارة اللازمة لاداء مهمته.

5 ــ تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك. وتؤخذ قراراته بالأغلبية.

6 ــ يجوز للمجلس في حالة تقصير إحدى الدولتين في اجراء العمل اللازم أن يقرر بأغلبية ستة من أعضائه حبس جزء مناسب من الحصة التي تعود الى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادي. فإن تمادت الدولة في عدم التعاون يجوز للمجلس أن يقرر بالأغلبية البسيطة اتخاذ ما يراه مناسبا من العقوبات بما في ذلك التصرف بالأموال التي قد يكون احتبسها.

7 ــ يكون من وظائف المجلس فيما يتعلق بالانماء الاقتصادي تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حالة تأثرها مباشرة بمشروع الانماء.

8 ــ فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون اصدار النقود المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك الذي يكون سلطة الاصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات.

9 ــ يجوز لكل دولة ــ بما يتفق مع البند 2 (ب) أعلاه أن تدير مصرفها المركزي الخاص وأن تتحكم بسياستها المالية والائتمانية، وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي، وبمنح رخص الاستيراد. وأن تقوم بعمليات مالية دولية اعتمادا على ائتمانها الذاتي.. ويكون للمجلس الاقتصادي المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاء الانتداب سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفرا لكل دولة في أية فترة مدتها اثنا عشر شهرا مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للأقليم ذاته مقدارا من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الاستهلاك المحلي مساويا لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها الاقليم خلال الشهور الاثني عشر المنتهية في 31 ديسمبر 1947 وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير المناسبة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي.

10 ــ تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة الى المجلس الاقتصادي المشترك.

11 ــ توضع تعريفة جمركية مشتركة تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين وكذلك بين الدولتين ومدنية القدس.

12 ــ توضع جداول التعريفة من قِبل لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتبين وتعرض على المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأغلبية الأصوات. وفي حالة وقوع خلاف في لجنة التعريفة فإن المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها، كما يقوم المجلس الاقتصادي بوضع التعريفة بنفسه في حالة عدم توصل لجنة التعريفة الى وضع جدول للتعريفة في المهلة المحددة:

13 ــ يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي المشترك.

أ) نفقات المصالح الجمركية ومصاريف ادارة المصالح المشتركة.

ب) نفقات ادارة المجلس الاقتصادي المشترك.

ج) الالتزامات المالية لادارة فلسطين وهي :

ــ نفقات ادارة الدين العام.

ــ معاشات التقاعد التي تدفع حاليا أو التي ستدفع في المستقبل وفقا للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه في البند (3) من الفصل الثالث أعلاه.

14 ــ بعد تغطية هذه الالتزامات بتمامها، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية:

تمنح مدينة القدس مبلغا لا يقل عن 5% ولا يزيد عن 10% ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين، هادفا المحافظة على مستوى معقول ومناسب للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أي منهما عن المقدار الذي ساهمت به في دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه بالسنة، ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر في مبادىء توزيع الايرادات المشتركة مستلهما في ذلك اعتبارات العدالة.

15 ــ تشترك الدولتان في عقد جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، وتلزم الدولتان في هذه الأمور بأن تتصرفا طبقا لقرار أغلبية المجلس الاقتصادي المشترك.

16 ــ يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين منفذا عادلا ومتساويا الى الأسواق العالمية.

17 ــ يجب على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجورا عادلة على أساس واحد.

حرية العبور (Transit) والزيارة

18 ــ يجب أن يتضمن التعهد نصوصا تضمن حرية المرور والزيارة لجميع المقيمين أو المواطنين في الدولتين وفي مدينة القدس على أن يكون ذلك خاضعا لاعتبارات الأمن العام، على شرط أن تقوم كل من الدولتين ومدينة القدس بمراقبة الأشخاص المقيمين ضمن حدودها.

إنهاء التعهد وتعديله وتفسيره

19 ــ يظل التعهد نافذا وكذلك كل معاهدة منبثقة عنه لمدة عشر سنوات ويبقى نافذا بعد انقضاء هذه المدة الى أن يعلن أحد الطرفين انهاءه الذي لا يسرى قبل انقضاء سنتين.

20 ــ لا يجوز تعديل التعهد وكل معاهدة تنبثق عنه خلال فترة السنوات العشر الأولى إلّا برضاء الطرفين.

21 ــ كل نزاع حول تطبيق أو تفسير التعهد وكل معاهدة منبثقة عنه يحال بناء على طلب أي من الطرفين الى محكمة العدل الدولية هذا ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية.

هـ ــ الموجودات

1 ــ توزع أموال ادارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل، ويجب أن يجري التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند(1) أعلاه وتصبح الأموال غير المنقولة ملكا للحكومة التي توجد هذه الأموال في إقليمها.

2 ــ يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب أن تتشاور مع اللجنة في أي اجراء تفكر باتخاذه متضمنا تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها، مثل فائض الخزينة المتراكم، وريع السندات التي أصدرتها الحكومة، وأراضي الدولة وأية موجودات أخرى.

و ــ الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذا (كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر)، ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما في هذا المشروع قد وقع عليهما من قبل الدولة يصبح عندئذ من المناسب أن ينظر بعين العطف الى طلب قبولها عضوا في الأمم المتحدة طبقا للمادة (4) من ميثاق الأمم المتحدة.

«القسم الثاني»

ويشتمل على حدود الدولتين الفلسطينية واليهودية بالتفصيل

القسم الثالث
مدينة القدس

أ) نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus sepratum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة ادارتها ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الادارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب) حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافا اليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقا، أبو ديس، وأبعدها جنوبا بيت لحم وأبعدها غربا عين كارم وتشمل معها المنطقة المبينة من قرية قالونيا كما هو موضح على الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب).

ج) نظام المدينة الأساسي (دستورها)

يجب على مجلس الوصاية خلال خمسة شهور من الموافقة على المشروع الحاضر أن يضع ويقر دستورا مفصلا للمدينة يضمن جوهر الشروط التالية :

1 ـــ الادارة الحكومية : مقاصدها الخاصة :

يجب على السلطة الادارية أن تتبع أثناء قيامها بالتزاماتها الادارية الأهداف الخاصة التالية :

أ) حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم ـــ المسيحية واليهودية والاسلام ـــ وصيانتها والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام ـــ السلام الديني خاصة في مدينة القدس.

ب) دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أو في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها وتأمين الأمن والرفاهة وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان آخذا بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

2 ـــ الحاكم والموظفون الاداريون :

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولا أمامه. ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته. على أن لا يكون مواطنا لأي من الدولتين في فلسطين.

يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الادارية بما في ذلك ادارة الشؤون الخارجية. ويعاونه مجموعة من الموظفين الاداريين يعتبر

أفرادها موظفون دوليون وفق منطوق المادة (100) من الميثاق. ويختارون قدر الامكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعا مفصلا لتنظيم ادارة المدينة الى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه.

3 ــ الاستقلال المحلي :

أ) يكون للوحدات القائمة حاليا ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وادارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب) يدرس الحاكم مشروع انشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه الى مجلس الوصاية للنظر فيه واصدار قرار بشأنه.

وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحاليه لمدينة القدس.

4 ــ تدابير الأمن :

أ) تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

ب) في حالة عرقلة أعمال الادارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لاعادة سير الادارة الفعال.

ج) للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية. يجند أفرادها من خارج فلسطين، ويعطى للحاكم حق التصرف بسود الميزانية حسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والانفاق عليها.

5 ــ التنظيم التشريعي :

تكون السلطة التشريعية والضرائيبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين وبغير تمييز من حيث الجنسية ومع ذلك فيجب أن لا يتعارض أي اجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب أن لا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطي الدستور للحاكم حق الاعتراض (Véto) على (المشاريع بقوانين) المتنافية مع الأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة اصدار أوامر وقتية في حالة تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت المناسب على (مشروع بقانون) يعتبر جوهريا بالنسبة لسير الادارة الطبيعي.

6 ـ القضاء :

يجب أن ينص الدستور على إنشاء نظام قضائي مستقل مشتملا على محكمة استئناف يخضع لولايتها جميع سكان المدينة.

7 ـ الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي :

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق عنه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك، ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولرعاياها.

8 ـ حرية العبور (Transit) والزيارة والسيطرة على المقيمين :

تكون حرية الدخول والاقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيهما، وذلك بشرط عدم الاخلال باعتبارات الأمن مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة الى داخل حدود المدينة والاقامة فيها بالنسبة لرعايا الدول الأخرى خاضعة لسلطة الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية.

9 ـ العلاقات مع الدولتين العربية واليهودية :

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الادارة الدولية للمدينة.

10 ـ اللغات الرسمية :

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات اضافية عدة حسب الحاجة.

11 ـ المواطنة :

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها أو ما لم يكونوا عربا أو يهودا قد أعلنوا نيتهم في أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقا للفقرة (9) من الفصل (ب) من القسم الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

12 ـــ حريات المواطنين :

أ) يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الاخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة حقوق الانسان والحريات الأساسية مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم، وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء الى الجمعيات وتكوينها وحرية التظلم.

ب) لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

ج) يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون.

د) يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

هـ) مع عدم الاخلال بضرورات حفظ النظام العام وحسن الادارة لا يتخذ أي اجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هده المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

و) تؤمن المدينة تعليما ابتدائيا وثانويا كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية. وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية، شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة، سوف لا تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.

ز) لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة أو في التجارة أو الأمور الدينية أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها أو الاجتماعات العامة.

13 ـــ الأماكن المقدسة :

أ) لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

ب) تضمن حرية الوصول الى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية وحرية ممارسة العبادة وفقا للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

ج) تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وان رأى الحاكم في أي وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية الى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جوابا على طلبه خلال مدة معقولة.

د) ولا تجبى أية ضريبة على الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية التي كانت معفاة من الضرائب وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي) ولا يلحق (براجعية الضرائب Incidence of

taxation أي تعديل يشكل تمييزا بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها بحيث يضع هؤلاء المالكين أو الحائزين في وضع أقل ملاءمة بالنسبة للرجعية العامة للضرائب منه في وقت الموافقة على توصيات الجمعية العامة.

14 ـــ سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبينة والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين :

أ) إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

ب) وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة، يقرر الحاكم بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين ما اذا كانت أحكام دستوري الدولتبين العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة كما يجب.

ج) وللحاكم كذلك حق اتخاذ القرارات، على أساس الحقوق القائمة، في حالة حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة للأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين.

ويجوز للحاكم أن يستعين أثناء قيامه بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية على ضوء المبادىء المذكورة أعلاه في ميعاد أقصاه أول أكتوبر 1948 ويكون سريانه أول الأمر خلال مدة عشر سنوات ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت باعادة النظر بهذه الأحكام. ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية على ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة الأولى من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الاعلان بطريق الاستفتاء عن رغباتهم بالتعديلات الممكن اجراؤها على نظام المدينة.

«القسم الرابع»
الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف مدعوة الى التنازل عن جميع حقوقها في اعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي انشاؤهما وكذلك في مدينة القدس.

بيان الحكومات العربية باستنكار القرار الأممي في تقسيم فلسطين (17 ديسمبر 1947)*

«منذ تلاقت اغراض الاستعمار وأطماع الصهيونية على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وعرب هذه البلاد في محنة، تفرض القوة عليهم جماعات أجنبية عنهم تأتيهم من الغرب والشرق بلغاتها وعاداتها ومذاهبها الاجتماعية، ولا تلبث هذه الجماعات أن تنتزع من العرب بشتى الوسائل أراضيهم وموارد رزقهم. وهي اليوم تسلبهم أوطانهم وقد مدت الدولة المنتدبة هؤلاء الدخلاء بالمعونة فمكنتهم من انشاء جيش مدرب مسلح انقلب في السنين الاخيرة الى أداة ارهاب وأداة شر على البلاد جميعا بما عاثوا فيها من فساد. وقد بصرت حكومات الدول العربية الدولة المنتدبة وغيرها في مناسبات كثيرة وبطرق شتى وفي مؤتمرات متعددة بسوء المنقلب في فلسطين وكاشفتها العاقبة الوخيمة لعملها وعمل الصهيونيين وما يؤدي اليه من حروب وفتن بين المسلمين والمسيحيين من ناحية واليهود من ناحية أخرى تعم الشرق بأسره وقد تمتد أحقابا طويلة. ولما تفاقمت الحالة في فلسطين وعجزت الدولة المنتدبة عن حفظ الأمن والنظام عرضت أمر الانتداب على هيئة الأمم المتحدة فأدت وفود الدول العربية في دورتي الجمعية العامة واجبها كاملا وأظهرت حق العرب وبغي الصهيونية، وأنذرت بالعواقب الوخيمة اذا ما تجاهلت الجمعية مبادىء الحق والديمقراطية ولكن لشديد الأسف تنكرت الجمعية لذات المبادىء التي تضمنها ميثاقها فأوصت بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها، وهي بذلك قد هدرت حق كل شعب في اختيار مصيره وتقريره، وأخلت بمبادىء الحق والعدالة جميعا، وهي قد رسمت للتقسيم حدودا تجعله غير قابل للتنفيذ وتجعله أيضا مصدر الاضطراب والفتنة، فأدخلت فيما أسمته بالدولة اليهودية أجود أراضي العرب وأوسعها رقعة وأكبر موارد الثروة الاقتصادية في البلاد وأخطرها شأنا ووضعت نصف مليون من العرب مسيحيين ومسلمين تحت نير الصهيونيين وسيف ارهابهم وهم أنفسهم لا يتجاوزون عدد العرب الذين يراد وضعهم تحت سلطان الصهيونية الدخيلة وذلك بعد أن نزعت الدولة المنتدبة من العرب سلاحهم ومكنت الصهيونية من رقابهم. وقد استفز هذا الوضع الظالم الشرق بأسره بل كثرة سكان العالم أجمع فهبت الشعوب العربية

* «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين» المجموعة الثانية 1947 ـــ 1950 اصدار جامعة الدول العربية. القاهرة 1974.

والاسلامية جميعا مندفعة لازهاق الباطل واحقاق الحق وانقاذ عرب فلسطين المستضعفين في أراضيهم وديارهم. وحكومات دول الجامعة العربية تقف صفا واحدا في جانب شعوبها في نضالها لدفع الظلم عن اخوانهم العرب وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها. وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم بالقاهرة أن التقسيم باطل من أساسه، وقرروا كذلك عملا بارادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون الله باحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب. وسيرى العالم أن العرب حين دعوا الى التمسك بقواعد الحق والعدل وحين انذروا بعواقب المغامرة الصهيونية انما كانوا طلاب حق وعدل بين الناس جميعا راغبين في استبعاد أسباب الفتن والاضطراب في الشرق الأوسط حريصين على اقرار السلام في ربوعه. وسيرى العالم كذلك أن الذين عملوا على تقسيم فلسطين دون تدبير العواقب يتحملون وحدهم مسؤولية الفتن والاضطرابات التي أثاروها والتي لا يعلم مداها. أما وقد تغلبت الشهوات والأغراض حتى في ساحة الأمم المتحدة وأغلقت أبواب الحق والعدل في وجوه العرب فانهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة باذن الله فتستقر مبادىء الأمم المتحدة في نصابها السليم وتسود في الأراضي المقدسة مبادىء العدالة والمساواة بين الناس أجمعين».

المقررات السرية للحكومات العربية
بشأن القرار الأممي في تقسيم فلسطين 17 ديسمبر 1947*

عقد رؤساء وممثلو حكومات دول الجامعة العربية — وهم حضرات أصحاب الدولة والسعادة محمود فهمي النقراشي باشا وسمو الأمير فيصل آل سعود وسمير باشا الرفاعي وجميل مردم بك وصالح جبربك والشيخ يوسف يسن ورياض الصلح بك والسيد علي المؤيد بحضور حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة — اجتماعاتهم في وزارة الخارجية بالقاهرة بدءا من يوم الاثنين 8 ديسمبر [كانون الأول] 1947 حتى يوم الاربعاء منه.

وقد اتخذوا بالاجماع في شأن فلسطين القرارات الآتية :

أولا — العمل على احباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين والاحتفاظ بفلسطين عربية مستقلة موحدة.

ثانيا — تقرر تزويد اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة حالا بعشرة آلاف بندقية يكون نصيب كل بلد من بلاد الجامعة منها ما يأتي : شرق الأردن (1000)، سوريا (2000)، العراق (2000)، المملكة العربية السعودية (2000)، لبنان (1000)، مصر (2000)، على أن تكون هذه البنادق مصحوبة بما يلزمها من عتاد بحيث لا يقل عن خمسمائة (500) خرطوشة لكل بندقية واحدة.

وقرر كذلك المبادرة بتقديم كل ما يمكن الحصول عليه من أسلحة خفيفة وقنابل ورشاشات ومسدسات وتوزيعها جميعها وحالا على أهل فلسطين وخاصة من كان منهم أكثر عرضة للخطر.

ثالثا — تقرر عمل جميع التسهيلات اللازمة لأرسال ثلاثة الاف متطوع على الأقل الى سوريا حالا على أن يكون عدد المتطوعين من كل بلد من بلاد الجامعة بالأقل ما يأتي :

فلسطين (500) شرق الأردن (200)، سوريا (500)، العراق (500)، المملكة العربية السعودية (500)، لبنان (300)، مصر (500). على أن يكون المتطوعون كاملي العدة من التسليح والمهمات وأن تتكفل كل بلد بجميع لوازم متطوعيها الى حين وصولهم الى المعسكرات التي تعينها لهم اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة وعلى أن يتم وصول جميع

---

* من كتاب «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1948 — 1917» لبيان نويهض الحوت. بيروت 1981

المتطوعين الى هذه المعسكرات قبل نصف شهر يناير [كانون الثاني] 1948 ونظرا لصعوبة المواصلات بين فلسطين واليمن فلم تكلف اليمن بارسال متطوعين. وقد تفضل جلالة ملك اليمن فأمر بتحويل نصف مليون ريال يمني لمساعدة فلسطين تدفع منه حصة اليمن من مبلغ المليون جنيه الوارد ذكره في البند الرابع وقد ترك لحضرة مندوب اليمن تقرير ما يستطيع تقديمه من أسلحة التي تشترى بالفضلة من مبلغ النصف مليون ريال.

رابعا ــ تقرر اعتماد مبلغ مليون جنيه اخر لصرفه في شؤون الدفاع عن فلسطين على أن تدفع دول الجامعة الى الأمانة العامة حصصها فيه على حسب النسب المقررة.

خامسا ــ تنشأ في الأمانة العامة لجنة فنية عسكرية تكون تحت اشراف الأمين العام وتعتبر اللجنة الفنية العسكرية الممثلة لدول الجامعة والقائمة الآن في دمشق أنها اللجنة المقصودة في الفقرة السابقة.

ويدخل في اختصاص هذه اللجنة الاشراف على تنظيم وتدريب المتطوعين وتسليحهم وكذلك الحصول على الأسلحة والأعتدة اللازمة ويدخل في اختصاصها أيضا تأمين الاتصال بين الأمانة العامة والمتطوعين من مختلف البلاد العربية.

سادسا ــ تقرر قبول المتطوعين من غير دول الجامعة في فرق الدفاع عن فلسطين على أن يكون ذلك وفقا للشروط التي تضعها اللجنة الفنية العسكرية.

سابعا ــ تقرر أن يتولى اللواء اسماعيل صفوت باشا قيادة القوات الوطنية المؤلفة من عرب فلسطين ومن المتطوعين من البلاد الأخرى في أعمالها المتعلقة بالدفاع عن فلسطين.

ثامنا ــ تؤلف الأمانة العامة لجنة من خبراء ماليين يعينهم الأمين العام ويعملون تحت اشرافه ويدخل في اختصاص هذه اللجنة تنظيم ومراقبة النفقات التي تطلبها اللجنة الفنية العسكرية.

وكذلك تأمين الاتصال من الناحية المالية بين الأمانة العامة واللجنة الفنية العسكرية بالخارج.

تاسعا ــ تضع الأمانة العامة تحت تصرف اللجنة العسكرية المخصصات اللازمة للانفاق على المتطوعين الذين يعملون تحت اشرافها.

عاشرا ــ تقبل الأمانة العامة ما يقدم لها من إعانات وتبرعات لمساعدة فلسطين وتكون هذه الاعانات والتبرعات تحت اشراف اللجنة المالية بالأمانة العامة.

حادي عشر ــ تشرف حكومات دول الجامعة على التبرعات لمساعدة فلسطين وتوجهها الوجهة الصحيحة.

ثاني عشر ــ تكلف الأمانة العامة بأن تباشر أعمال الدعاية في أمريكا وبريطانيا بعد أن أقفلت المكاتب العربية بها.

إعلان قيام دولة اسرائيل
(14 ماي 1948)*

أرض اسرائيل هي مهد الشعب اليهودي. هنا تكونت شخصيته الروحية والدينة والسياسية. وهنا أقام دولة للمرة الأولى، وخلق قيما حضارية ذات مغزى قومي وإنساني جامع، وفيها أعطى للعالم كتاب الكتب الخالد.

بعد أن نفى عنوة من بلاده حافظ الشعب على إيمانه بها طيلة مدة شتاته ولم يكف عن الصلاة أو يفقد الأمل بعودته إليها واستعادة حريته السياسية فيها.

سعى اليهود جيلا تلو جيل مدفوعين بهذه العلاقة التاريخية والتقليدية في إعادة ترسيخ أقدامهم في وطنهم القديم. وعادت جماهير منهم خلال عقود السنوات الأخيرة. جاءوا اليها روادا ومدافعين فجعلوا الصحاري تتفتح وأحيوا اللغة العبرية وبنوا المدن والقرى وأوجدوا مجتمعا ناميا يسيطر على اقتصاده الخاص وثقافته، مجتمع يحب السلام لكنه يعرف كيف يدافع عن نفسه وقد جلب نعمة التقدم الى جميع سكان البلاد وهو يطمح الى تأسيس أمة مستقلة.

انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في سنة 5657 عبرية (1897 ميلادية) بدعوة من تيودور هرتزل الأب الروحي للدولة اليهودية وأعلن المؤتمر حق الشعب اليهودي في تحقيق بعثه القومي في بلاده الخاصة به.

واعترف وعد بلفور الصادر في 2 نوفمبر 1917 بهذا الحق وأكده من حديد صك الانتداب المقرر في عُصبة الأمم وهي التي مسحت بصورة حاصة موافقتها العالمية على الصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض اسرائيل واعترافها بحق الشعب اليهودي في إعادة بناء وطنه القومي.

وكانت النكبة التي حلت مؤخرا بالشعب اليهودي وأدت إلى إبادة ملايين اليهود في أوروبا دلالة واضحة أخرى على الضرورة الملحة لحل مشكلة تشرده عن طريق إقامة الدولة اليهودية في أرض اسرائيل من جديد، تلك الدولة التي سوف تفتح أبواب الوطن على مصراعيه أمام كل يهودي وتمنح الشعب اليهودي مكانته المرموقة في مجتمع أسرة الأمم حيث يكون مؤهلا للتمتع بكافة امتيازات تلك العضوية في الأسرة الدولية.

---

* «وثائق فلسطين»... منظمة التحرير الفلسطينية 1987.

لقد تابع الذين نجوا من الابادة النازية في أوروبا وكذلك سائر اليهود في بقية أنحاء العالم عملية الهجرة الى أرض اسرائيل غير عابئين بالصعوبات والقيود والأخطار ولم يكفوا أبدا عن توكيد حقهم في الحياة الحرة الكريمة وحياة الكدح الشريف وفي وطنهم القومي.

وساهمت الجالية اليهودية في هذه البلاد خلال الحرب العالمية الثانية بقسطها الكامل في الكفاح من أجل حرية وسلام الأمم المحبة للحرية والسلام وضد قوى الشر والباطل النازية. ونالت بدماء جنودها ومجهودها في الحرب حقها في الاعتبار ضمن مصاف الشعوب التي أسست الأمم المتحدة.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر سنة 1947 مشروعا يدعو الى اقامة دولة يهودية في أرض اسرائيل. وطالبت الجمعية العامة سكان أرض اسرائيل باتخاذ الخطوات اللازمة من جانبهم لتنفيذ ذلك القرار. إن اعتراف الأمم المتحدة هذا بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة هو اعتراف يتعذر الرجوع عنه أو إلغاؤه.

إن هذا هو الحق الطبيعي للشعب اليهودي في أن يكون سيد نفسه ومصيره مثل باقي الأمم في دولنه ذات السيادة.

وبناء عليه نجتمع هنا نحن أعضاء مجلس الشعب ممثلي الجالية اليهودية في أرض اسرائيل والحركة الصهيونية في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض اسرائيل وبفضل حقنا الطبيعي والتاريخي وبقوة القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة نجتمع لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية في أرض اسرائيل والتي سوف تدعى «دولة اسرائيل».

ونعلن أنه منذ لحظة انتهاء الانتداب هذه الليلة عشية السبت في السادس من أيار (مايو) سنة 5708 عبرية (الموافق الخامس عشر من مايو سنة 1948 ميلادية) وحتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة طبقا للدستور الذي تقره الجمعية التأسيسية المنتخبة في مدة لا تتجاوز أول أكتوبر سنة 1948 منذ هذه اللحظة سوف يمارس مجلس الشعب صلاحيات مجلس دولة مؤقت وسوف يكون جهازه التنفيذي الذي يدعى «اسرائيل».

وسوف تفتح دولة اسرائيل أبوابها أمام الهجرة اليهودية لتجميع شمل المنفيين وسوف ترعى تطور البلاد لمنفعة جميع سكانها دون تفرقة في الدين أو العنصر أو الجنس. وسوف تضمن حرية الدين والعقيدة واللغة والتعليم والثقافة. وسوف تحمي الأماكن المقدسة لجميع الديانات وسوف تكون وفية لمبادىء الأمم المتحدة.

إن دولة اسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وممثليها على تنفيذ قرار الجمعية العامة في 29 نوفمبر 1947 وسوف تتخذ الخطوات الكفيلة لتحقيق الوحدة الاقتصادية لأرض اسرائيل بكاملها.

وإننا نناشد الأمم المتحدة أن تساعد الشعب اليهودي في بناء دولة ونحن نستقبل دولة اسرائيل في مجتمع أسرة الأمم.

ونناشد السكان العرب في دولة اسرائيل وسط الهجوم الذي يشن علينا ومنذ شهور أن يحافظوا على السلام وأن يشاركوا في بناء الدولة على أساس المواطنة التامة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب في جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة.

إننا نمد أيدينا إلى جميع الدول المجاورة وشعوبها عارضين السلام وحسن الجوار ونناشدهم إقامة روابط التعاون والمساعدة المتبادلة مع الشعب اليهودي صاحب السيادة والمتوطن في أرضه. إن دولة اسرائيل على استعداد للاسهام بنصيبها في الجهد المشترك لأجل تقدم الشرق الأوسط بأجمعه.

وإننا نناشد الشعب اليهودي في جميع أنحاء المنفى الالتفاف حول يهود أرض اسرائيل ومؤازرتهم في مهام الهجرة والبناء والوقوف الى جانبهم في الكفاح العظيم لتحقيق الحلم القديم — ألا وهو خلاص اسرائيل.

إننا نضع ثقتنا في الله القدير ونحن نضيف توقيعنا على هذا الاعلان خلال هذه الجلسة لمجلس الدولة المؤقت على أرض الوطن في مدينة تل أبيب، عشية هذا السبت اليوم الخامس من أيار سنة 5708 عبرية (الموافق الرابع عشر من مايو 1946)

تـوقيـع

دافيد بن جوريون — دانيال أومستر — مرخادي بنتوف — اسحق بن زفي — الياهو برلن — برتز برنشتين — حاخام ذيف جولد — مائير جرايوفسكي ي. حوينباوم — ابراهام جرانوفسكي. اليوهودبكن — مائير فلنر — زواره واراهافيج — هرزل شاري — راشيل كوهن — كالمان كاهان — س كوثاس — اسحق مائير ليفن — م. دليفنشتاين — زفي لوريا — جولدا مايرسن — ناحوم نير — راف لكس — زفي سيجال — يهودا ليب — كوهين فشمان — دافيد نلصون — زفي بنحاس — اهرون زيلخ — موشي كولورني — أ. كابلان — أ. كاتز — فيلكس روزنبلت — د. ديمير — ب ريبتور — موردخاي شامير بن زيون سنتير نبرج — بيخور شطريت — موشي شابيرا — موشي شرتوك.

مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
إلى الأمم المتحدة بشأن تدخل قوات الدول العربية في فلسطين
(15 ماي 1948)*

1 ــ كانت فلسطين جزءا من الامبراطورية العثمانية السابقة خاضعا لنظامها وممثلا في برلمانها وكانت الأغلبية الساحقة لسكان فلسطين من العرب وبها أقلية يهودية ضئيلة تتمتع بما يتمتع به بقية السكان من حقوق وتتحمل ما يتحملون من أعباء ولم تكن محل أي معاملة مجحفة بسبب عقيدتها الدينية وكانت الأماكن المقدس مصونة وحرية الوصول اليها مكفولة.

2 ــ ولقد كان العرب يطالبون دواما بحريتهم واستقلالهم فلما نشبت الحرب العالمية الأولى وأعلن الحلفاء أنهم يحاربون لتحرير الشعوب انضم العرب اليهم وحاربوا في صفوفهم لتحقيق أمانيهم القومية ونيل استقلالهم وقطعت انجلترا على نفسها عهدا بالاعتراف باستقلال البلاد العربية في آسيا ومنها فلسطين فكان للعرب أثر ملحوظ اعترف به الحلفاء في احراز النصر النهائي.

3 ــ ولقد أصدرت انجلترا في عام 1917 تصريحا أبدت فيه عطفها على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ولما علم العرب به احتجوا عليه. فطمأنتهم انجلترا مؤكدة لهم أنه لا يمس حق بلادهم في الحرية والاستقلال ولا يؤثر في الوضع السياسي للعرب في فلسطين.

ورغم بطلان هذا التصريح من الناحية القانونية فقد فسرته انجلترا بأنه لا يرمي الى أكثر من انشاء مركز روحي لليهود في فلسطين وأنه لا يخفي وراءه مقاصد سياسية كانشاء دولة يهودية. وبهذا أيضا صرح زعماء اليهود.

4 ــ ولما انتهت الحرب لم تف انجلترا بوعدها بل وضع الحلفاء فلسطين تحت نظام الانتداب وعهودا به الى انجلترا بمقتضى صك نص على ادارة البلاد وتهيئتها للاستقلال الذي اعترف ميثاق عصبة الأمم أن فلسطين أهل له.

5 ــ ولقد سارت انجلترا بفلسطين سيرة مكنت لليهود من اغراقها بسيول المهاجرين وساعدتهم على الاستقرار في البلاد رغم أنه ثبت أن كثافة السكان في فلسطين تجاوزت

* الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين. المجموعة الثانية 1947 ــ 1950 اصدار جامعة الدول العربية. القاهرة 1974.

مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المزيد من المهاجرين ــ ولم ترع للسكان العرب مصالح ولا حقوقا وهم أصحاب البلاد الشرعيون. فكانوا يبتغون مختلف الوسائل للاعراب عن قلقهم وغضبهم من هذه الحالة الضارة بكيانهم ومصيرهم ولكنهم كانوا يقابلون بالأعراض والسجن والتشريد.

6 ــ ولما كانت فلسطين قطرا عربيا واقعا في قلب البلاد العربية تربطه بالعالم العربي روابط عديدة ــ روحية وتاريخية واستراتيجية ــ فقد اهتمت البلاد العربية بل والشرقية ــ حكومات وشعوبا ــ بأمر فلسطين وأثارت قضيتها في المحافل الدولية ولدى انجلترا مطالبة بحلها وفق العهود المقطعوة والمبادىء الديمقراطية.

ولقد عقد بلندن في أوائل عام 1939 مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين واستنباط الحل العادل لها. واشتركت حكومات الدول العربية فيه وطالبت بالمحافظة على عروبة فلسطين واعلان استقلالها. وقد انتهى هذا المؤتمر الى اصدار كتاب أبيض حددت فيه انجلترا سياستها تجاه فلسطين واعترفت فيه باستقلالها وتعهدت بوضع النظم المفضية الى ممارسة خصائصه وأعلنت أن التزاماتها الخاصة بانشاء الوطن القومي اليهودي قد استنفذت لأن هذا الوطن قد انشىء بالفعل. ولكن السياسة التي رسمها هذا الكتاب لم تنفذ مما أدى الى ازدياد الحالة سوءا والى تفاقم الأمور ضد مصلحة العرب.

7 ــ وفي الوقت الذي كانت الحرب العالمية الثانية دائرة الرحى، أخذت حكومات الدول العربية تتشاور في توثيق تعاونها وزيادة أسباب تضامنها وضم صفوفها تأمينا لحاضرها ومستقبلها ومساهمة منها في اقامة صرح العالم الجديد على أسس ثابتة وكان لفلسطين في هذه المباحثات مكانها من الاهتمام والعناية وقد أنتجت هذه المباحثات انشاء جامعة الدول العربية اداة لتعاون الدول العربية على ما فيه أمنها وسلمها وخيرها. وأعلن عن ميثاق جامعة الدول العربية ان فلسطين بلد مستقل منذ انسلخ من الامبراطورية العثمانية ولكن مظاهر استقلاله ظلت محجوبة لأسباب خارجة عن ارادة أهله وكان من المصادفات التي علقت عليها الدول العربية أكبر الآمال أن انشئت الأمم المتحدة بعد ذلك بقليل وقد ساهمت في انشائها وفي عضويتها إيمانا منها بالمثل العليا القائمة عليها هذه المنظمة.

8 ــ ومنذ ذلك الحين لم تدخر الجامعة العربية وحكوماتها وسعا في ولوج كل سبيل سواء مع الدولة المنتدبة أو مع الأمم المتحدة لاستنباط حل عادل لقضية فلسطين قائم على الأسس الديمقراطية الصحيحية ومتفق مع أحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة ويكتب له البقاء ويكفل الأمن والسلم في البلاد ويفتح أمامها سبيل التقدم والرخاء.

ولكن الوصول الى مثل هذا الحل كان يرتطم دواما بمطالب الصهيونيين الذين جاهروا بانشاء دولة يهودية بعد أن استعدوا بالقوات المسلحة وبالحصون والاستحكامات لمقابلة كل من يقف في سبيلهم بالقوة.

9 ـــ ولما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر [تشرين الثاني] سنة 1947 توصيتها الخاصة بحل قضية فلسطين على أساس انشاء دولة عربية وأخرى يهودية فيها مع وضع مدينة القدس تحت وصاية الأمم المتحدة نبهت الدول العربية الى ما ينطوي عليه هذا الحل من مجافاة لحق شعب فلسطين في الاستقلال الناجز وللمبادىء الديمقراطية ولأحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة وأعلنت رفض العرب له. وانه لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية وأن فرضه بالقوة يهدد السلم والأمن في هذه الساحة.

ولقد صح ما توقعته الدول العربية وأنذرت به فان الاضطرابات ما لبثت أن عمت فلسطين واصطدم العرب واليهود وأخذا في التطاحن والتقاتل وسالت دماؤهما وعندئذ أخذت الأمم المتحدة تتنبه الى خطأ التوصية بالتقسيم وهي لا تزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة.

10 ـــ والآن وقد انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين من غير أن ينشأ في البلاد سلطة دستورية شرعية تكفل صون الأمن واحترام القانون وتؤمن السكان على أرواحهم وأموالهم فان حكومات الدول العربية تعلن ما يأتي :

(أولا) ان حكم فلسطين يعود الى سكانها طبقا لأحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم.

(ثانيا) لقد اضطرب حبل الأمن واختل النظام في فلسطين وأدى العدوان الصهيوني الى نزوح ما ينيف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجائهم الى البلاد العربية المجاورة وكشفت الأحداث الواقعة في فلسطين عن نوايا الصهيونيين العدوانية ومآربهم الاستعمارية مما ارتكبوا من فظائع ضد السكان العرب الآمنين لا سيما في قرية دير ياسين وطبريا وغيرهما كما أنهم لم يراعوا حرمة القناصل فقد اعتدوا على قنصليات الدول العربية في القدس.

وبعد أن انتهى الانتداب البريطاني لم تعد السلطات البريطانية مسؤولة عن أمن البلاد إلّا بالقدر الذي يمس قواتها المنسحبة وفي الجهات التي تكون فيها هذه القوات وقت الانسحاب كما أعلنت ذلك. وهذا الوضع يجعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومي قادر على اعادة النظام وحكم القانون الى البلاد وتأمين السكان على أرواحهم وأموالهم.

(ثالثا) تهدد هذه الحالة بالانتشار الى البلاد العربية المجاورة حيث الشعور ثائر بسبب الأحداث الواقعة في فلسطين وحكومات الدول الأعضاء في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة يساورها شديد القلق وبالغ الاهتمام بهذه الحالة.

(رابعا) كانت هذه الحكومات ترجو لو أن الأمم المتحدة وفقت الى استنباط الحل السلمي العادل لقضية فلسطين وفق المبادىء الديمقراطية وأحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة فيسود هذا الجزء من العالم الأمن والسلم والرخاء.

(خامسا) أن حكومات الدول العربية مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم في ساحتها بوصفها أعضاء في الجامعة العربية وهي منظمة اقليمية بالمعنى الوارد في أحكام الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه، قد رأت حكومات الدول العربية نفسها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وهذه الحكومات ترى في الأحداث الواقعة في فلسطين تهديدا جديا مباشرا للسلم والأمن في ساحتها عموما بالنسبة لكل منها بالذات.

(سادسا) لذلك، ونظرا لأن أمن فلسطين وديعة مقدسة في عنق الدول العربية ورغبة في وضع حد لهذه الحالة وفي منعها من أن تتفاقم وتتحول الى فوضى لا يعلم مداها أحد ورغبة في منع انتشار الاضطراب والفوضى من فلسطين الى البلاد العربية المجاورة وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي بفلسطين نتيجة لزواله فهي مضطرة الى التدخل في فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على اعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون الى بلادهم وحقنا للدماء.

(سابعا) تعترف حكومات الدول العربية أن استقلال فلسطين ــ الذي حجبه حتى الآن الانتداب البريطاني ــ قد أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين وهم وسلطانهم والذين يمارسون خصائص استقلالهم بوسائلهم الخاصة دون أي تدخل، وحدهم أصحاب الحق في تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية بمطلق سيادتهم خارجين من أي نوع كان بمجرد أن يعود الى البلاد الأمن والسلم وحكم القانون.

وعندئذ يقف تدخل الدول العربية وتتعاون دولة فلسطين المستقلة مع دول الجامعة العربية على كل ما فيه أمن وسلم ورخاء هذا الجزء من العالم.

وحكومات الدول العربية تؤكد في هذه المناسبة ما سبق لها أن أعلنته أمام مؤتمر لندن والأمم المتحدة من أن الحل الوحيد العادل لقضية فلسطين هو انشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادىء الديمقراطية يتمتع سكانها بالمساواة التامة أمام القانون ويكفل للأقليات فيها جميع الضمانات المقررة في البلاد الديمقراطية الدستورية وتصان الأماكن المقدسة وتكفل حرية الوصول اليها.

(ثامنا) تعلن الدول العربية بما لا يقبل مزيدا من التأكيد أن هذه الاعتبارات والأهداف هي وحدها التي اقتضتها أن تتدخل في فلسطين وأنها لا يحدوها إلّا مجرد وضع حد للأحوال السائدة فيها ولهذا فهي وطيدة الثقة في أن يلقى عملها هذا تأييد الأمم المتحدة باعتباره راميا الى تحقيق أهدافها واعلاءِ مبادئها كما نص عليها ميثاقها.

المراجع

1) المراجع العربية :

ــ ابراش ابراهيم. ــ البعد القومي للقضية الفلسطينية. فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية . ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.

ــ ابراهيم ليون. ــ المفهوم المادي للمسألة اليهودية، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت 1973.

ــ الأحمد نجيب ــ فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل للنشر، عمّان 1985.

ــ التريكي حسين. ــ هذه فلسطين. تونس 1973.

ــ التيمومي الهادي. ــ النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و1947. التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، صفاقس 1982.

ــ الحوت بيان نويهض. ــ القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 ــ 1948. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981.

ــ الخولي حسن صبري. ــ سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين. دار المعارف، القاهرة 1973.

ــ الدوري عبد العزيز ــ الجذور التاريخية للقومية العربية، بيروت 1960.

ــ العقاد صلاح ــ قضية فلسطين : المرحلة الحرجة 1945 ــ 1956.. جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة 1968.

ــ العقاد صلاح ـ العرب والحرب العالمية الثانية. جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة 1966.

ــ الغوري اميل. ــ فلسطين عبر ستين عاما. جزآن. دار النهار للنشر، بيروت 1972 ــ 1973.

ــ الكيالي عبد الوهاب. ــ تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الثانية، بيروت 1973.

ــ الكيالي عبد الوهاب. ــ وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918 ــ 1939. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت 1968.

ــ جامعة الدول العربية. ــ الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين. المجموعة الأولى 1915 ــ 1946، القاهرة 1957، المجموعة الثانية 1947 ــ 1950، القاهرة 1974.

ــ خلة كامل محمود. ــ فلسطين والانتداب البريطاني 1922 ــ 1939. مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت 1974.
ــ الموسوعة الفلسطينية، 4 أجزاء، ــ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة التحرير الفلسطينية، دمشق 1984.
ــ خلف علي حسين ــ عز الدين القسام. دار الحوار للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية، اللاذقية 1986.
ــ زريق قسطنطين. ــ معنى النكبة. دار العلم للملايين، بيروت 1948.
ــ زعيتر اكرم. ــ القضية الفلسطينية. دار المعارف، القاهرة 1955.
ــ سليم محمد عبد الرؤوف ــ تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة 1897 ــ 1917. جزآن. القسم الأول : تطور الحركة الصهيونية الحديثة حتى تصريح بلفور. القسم الثاني : تصريح بلفور وأصداؤه العالمية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1974.
ــ صايغ أنيس ــ فلسطين والقومية العربية. منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث، بيروت 1966.
ــ علوش ناجي ــ المقاومة العربية في فلسطين (1917 ــ 1948). دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت 1975.
ــ علوش ناجي ــ الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية 1882 ــ 1948. منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث، بيروت 1974.
ــ عوض عبد العزيز محمد ــ مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831 ــ 1914. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1983.
ــ قاسمية خيرية. ــ الحكومة العربية في دمشق 1918 ــ 1920. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982.
ــ ماركس كارل. ــ المسألة اليهودية. ترجمة محمد عيتاني. مكتبة المعارف، بيروت 1956.
ــ ماشوش منير ــ الصهيونية، بيروت 1979.
ــ وثائق فلسطين مئتان وثمانون وثيقة مختارة 1839 ــ 1987. منظمة التحرير الفلسطينية. دائرة الثقافة، 1987.
ــ ياسين عبد القادر. ــ كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام 1948. منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت 1975.

المراجع الفرنسية :

Abdelkader Abdel-Razak - Le conflit judéo-arabe.
Juifs et Arabes face à l'avenir, Paris, Maspéro, 1961.
Abraham Léon - La conception matérialiste de la question juive Paris, EDI, 1968.
Alem Jean-Pierre - Juifs et Arabes, 3000 ans d'histoire.
Paris, Grasset, 1968
Berque Jacques - Les Arabes d'hier à demain.
Paris, Le Seuil, 1960.
Carré Olivier - Le mouvement national palestinien.
Paris, Gallimard-Julliard, 1967.
Chouraqui André - Histoire du Judaïsme. Paris, P.U.F., 1957.
Chouraqui André - L'Etat d'Israël. Paris, P.U.F., 1955
Chouraqui André - Théodor Herzl. Paris, Le Seuil, 1960.
Duroselle Jean-Baptiste - Histoire diplomatique de 1919 à nos jours. Paris, Dalloz, 1981.
Friedman George - Fin du peuple juif ? Paris, Gallimard, 1965.
Gaspar Lorand - Histoire de la Palestine. Paris, Maspéro, 1968
Glubb Pacha - Soldat avec les Arabes. Paris, Plon, 1958
Goïten Salomon - Juifs et Arabes. Paris, Ed. de Minuit, 1967
Herzl Theodor - L'Etat juif. Paris, Lipschutz, 1966.
Khader Bichara - Anatomie du sionisme et d'Israël.
Alger, S.N.E.D., 1974.
Khader Bichara - Histoire de la Palestine. 3 volumes.
Tunis, M.I.E. , S.N.E.D. 1976, 1977, 1978.
Lazare Bernard - L'antisémitisme, son histoire, ses causes.
2 volumes. 2e édition. Paris, 1934.
Lewis Bernard - Le retour de l'Islam. Traduit de l'Anglais par Tina-Jolas et Denise Paulme. Paris, Gallimard, 1985.
Nouschi André - Lutte pétrolière au Proche-Orient. Paris, 1970.
Rodinson Maxime - Israël et le refus arabe. 75 ans d'histoire.
Paris; le Seuil, 1968.
Rondot Pierre - L'Islam et les musulmans d'aujourd'hui,
2 volumes. Paris, Ed. de l'Orante, 1958, 1960.
Roth Cecil - Histoire du peuple juif. Paris, Ed. de la terre retrouvé 1963.

Ruppin Arthur - Les juifs dans le monde moderne. Traduction française. Paris, Payot, 1934.
Sayegh Fayez A. - Le colonialisme sioniste en Palestine. Traduit de l'anglais par Salma Haddad. Beyrouth, O.L.P. Centre de Recherches, 1966.
Thobie Jacques - Ali et les 40 voleurs. Impérialisme et Moyen-Orient de 1914 à nos jours. Paris, Messidor, 1985.
Zahar Bar - Ben Gourion, le prophète armé. Paris, Fayard, 1966.
Weinstock Nathan - Le mouvement révolutionnaire arabe. Paris, Maspéro, 1970.
Weïzmann Chaïm - Naissance d'Israël. 2ème édition. Paris, Gallimard, 1957.
Colloque des juristes arabes sur la Palestine - la question palestinienne. Alger 22-27 Juillet 1967. Alger, 1968.
Les Temps Modernes N° 253bis 1967 - Le conflit israélo-arabe - Dossier.

فهرس الوثائق

فهرس المحتويات

تم طبع هذا الكتاب
بالمطابع الموحدة ـــ المنطقة الصناعية الشرقية ـــ تونس
في الثلاثة أشهر الأولى من 1990

السلسلة :

يصدر هذا الكتاب في مستهل سلسلة جديدة بادر بانجازها المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر بالاشتراك مع دار سراس للنشر.

هدفنا ان يحتوي هذا المشروع على عناوين تصدر بانتظام عن مؤلفين اكفاء وتضع في متناول الباحثين والاساتذة والجامعيين والمثقفين عموما ادوات ومراجع تزيد في تعميم المعرفة وتوسيع آفاقها

المؤلف :

- من مواليد جينبانة (تونس)
- زاول تعليمه الثانوي بصفاقس والعالي بجامعة السربون بباريس. فتحصل على الاجازة ثم على دكتوراه مرحلة ثالثة وعلى دكتوراه دولة في التاريخ.
- درّس بكلية الآداب وبمعاهد أخرى تابعة للجامعة التونسية وهو الان أستاذ بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس.
- محور اهتماماته الأساسي هو الامبريالية وحركات التحرير الوطني.

الكتاب :

يمكن القول بعد دراسة الحركة الصهيونية أن تاريخ هذه الحركة التي نشأت بأوروبا في ظرفية تميزت بسياسة التوسع الاستعماري، مرتبط بالامبريالية واللاسامية، اذ أن هاتين الظاهرتين هما بمثابة الثديين السخيين للحركة الصهيونية.

فقد حظي الصهاينة في بداية الأمر والى حدّ 1939 بمساندة بريطانيا العظمى ثم بحماية الولايات المتحدة الامريكية منذ ذلك الحين.

غير أن الحركة الصهيونية ــ وهذا من مفارقات تاريخها ــ مدينة في تحقيق مشروعها للاسامية أكثر مما هي مدينة للامبريالية. ذلك أن الحركات اللاسامية التى تواجدت بأوروبا في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر وفي ثلاثينات القرن العشرين قد وفرت للصهاينة الظروف الملائمة لتحقيق مشروعهم ولعبت رغم ما يبدو في ذلك من تناقض، دور الحليف الموضوعي لهم.

فاللاسامية تخدم اذن القضية الصهيونية وتضر بالتالي بالقضية الفلسطينية ولذلك فليس من صالح الوطنيين العرب الخلط بين الصهيونية واليهودية أي بين العداء لحركة سياسية استعمارية وعنصرية والعداء المطلق لليهود، لأن هذا الخلط علاوة على كونه يتناقض مع طبيعة القضية الفلسطينية العادلة، فهو ضرب من ضروب العنصرية لا يخدم هذه القضية بل يسيء اليها فليست اذن اللاسامية، بالنسبة الى العرب، عنوانا للوطنية ما دامت لا تعود بالفائدة إلّا للصهيونية.